النزيف

الإعتقال السياسي في جمهورية مصر العربية

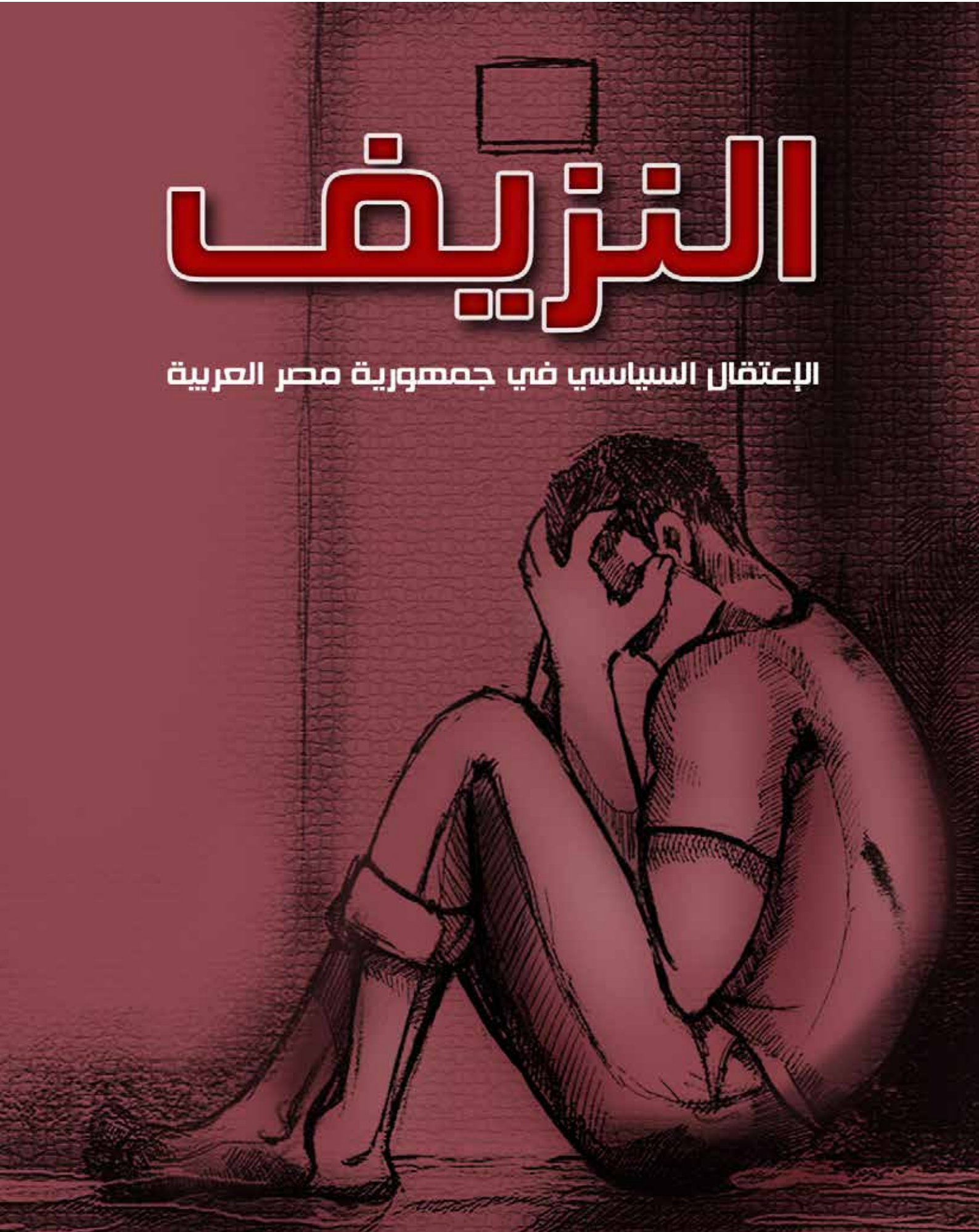

Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

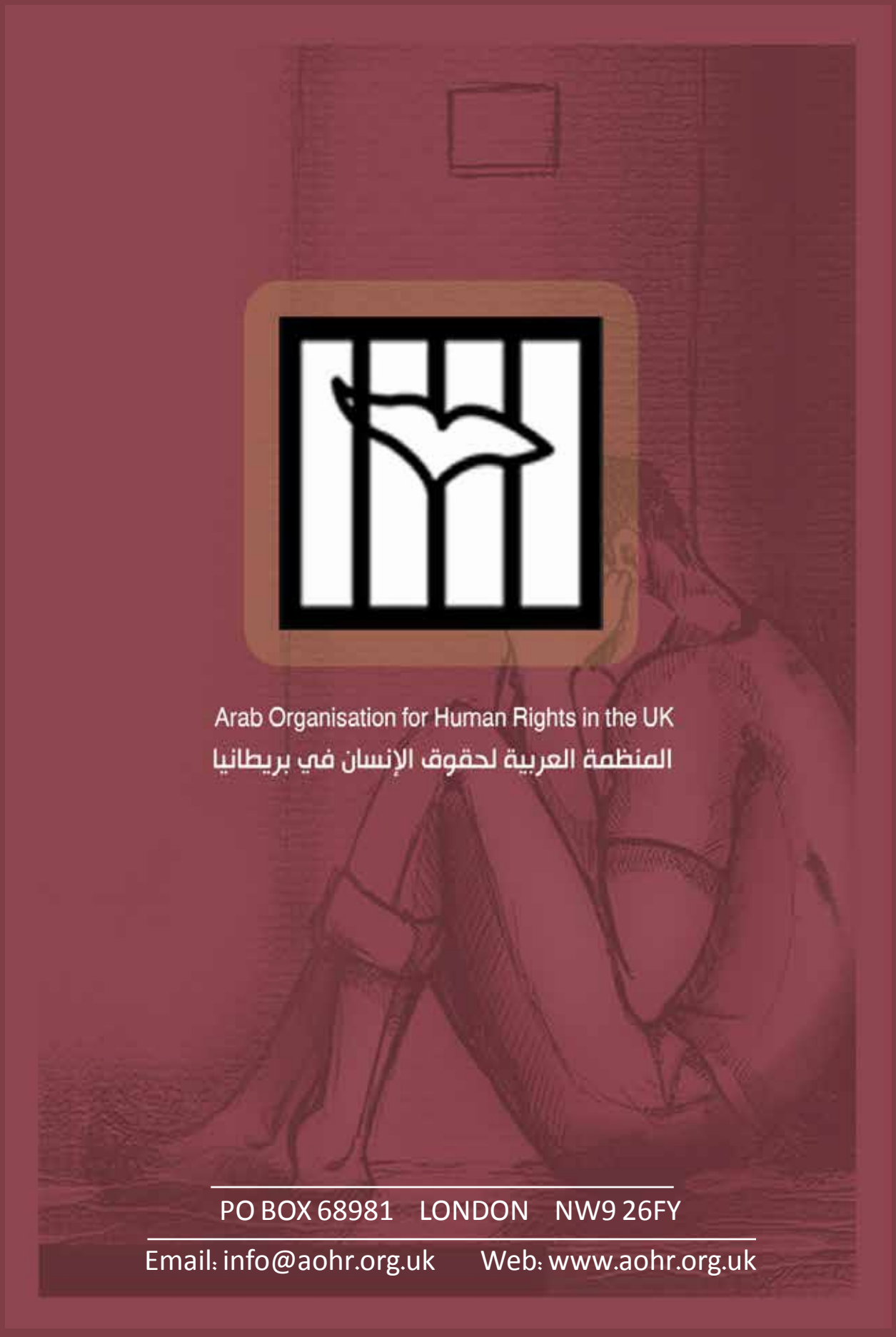

Arab Organisation for Human Rights in the UK

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

PO BOX 68981 LONDON NW9 26FY

Email: info@aohr.org.uk Web: www.aohr.org.uk

3

النزيف

الإعتقال السياسي في جمهورية مصر العربية

٢٠١٤

٢٥ أيلول

تقديم:

«منذ الثالث من تموز ٢٠١٣م تقوم السلطات المصرية بشن حملات اعتقال واسعه ضد المعارضين السياسيين الأمر الذي شكل نزيفا حادا يفتك بأهم مورد من موارد الدولة وهو العنصر البشري.لقد طالت هذه الإعتقالات الرجال والنساء والأطفال من مختلف شرائح المجتمع المصري عمال، أطباء ،مهندسين، طلاب،أساتذة جامعات..ألخ . والمفزع في كل ذلك قصص التعذيب الوحشية التي بدأت تخرج من السجون ومراكز التوقيف حيث يروي الضحايا ما تعرضوا له من ضرب مبرح وصعق بالكهرباء واعتداءات جنسيه مختلفه.

مؤسسة القضاء انضمت إلى أجهزة الدولة القمعية وبشكل منهجي عملت النيابة العامة على إحالة الآلاف إلى المحاكم بتهم تتعلق بالتظاهر السلمي وألبستها لبوس الأعمال الإجرامية والإرهابية بناء على تحريات قوات الأمن واعترافات انتزعت تحت التعذيب ولم تقم بأي تحقيق جدي في آلاف الشكاوى التى تحدثت عن التعذيب والإنتهاكات المختلفة،بدورهم القضاة استندوا في غالبية أحكامهم على رواية النيابة العامة وأصدروا أحكاما قاسية وصلت إلى الإعدام.

ورغم الإنتقادات الواسعه لهذه الإنتهاكات لما تشكله من خطر على استقرار الدولة المصرية لم تكترث السلطات المصرية بل سخرت كل موارد الدولة لتنفيذ سياسة الإعتقال.

وبشكل غير مسبوق في مهنة الصحافة دأبت وسائل الإعلام المصرية الرسمية والخاصة على التقليل من شأن التقارير التي تتحدث عن الإعتقال التعسفي والتعذيب لحد إنكارها بل في كثير من الأحيان قام الصحفيون ومقدمو البرامج على التحريض للإستمرار في تشديد القبضة الأمنية واعتقال المزيد.

ولعبت غالبية المنظمات الحقوقية المحلية دورا كبيرا في التغطية على هذه الإنتهاكات وتبريرها تارة وإنكار حدوث معظمها أو التخفيف منها بتبني رواية السلطة الرسمية تارة أخرى مما شكل تحريضا وشد لعزيمة القوات الأمنية للإستمرار في نهجها القمعي.

وساهم صمت المجتمع الدولي وعدم اتخاذه إجراءات جدية لإيقاف هذه الإنتهاكات أسوة بالإجراءات التي اتخذت في دول أخرى في تمادي السلطات المصرية حيث بدا واضحا من اللغة التي استعملها صناع القرار وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي أنهم لا يكترثون بما يجري وهممهم الوحيد هو أن يقوم الجيش وقوات الأمن بحماية الحدود مع إسرائيل.

هذا التقرير يلقي الضوء على سياسة الإعتقال التعسفي والتعذيب وما ألحقته من أضرار فادحه في المجتمع المصري وسمعة الدولة المصريه علة يكون دليلا لصناع القرار في العالم للاتخاذ إجراءات مناسبة لوقف النزيف الحاصل.»

محمد جميل

مدير عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

ملخص تنفيذي:

خلال عام شنت السلطات المصرية حملة اعتقالات واسعة طالت العديد من المعارضين للإنقلاب العسكري حيث شملت الإعتقالات كافة شرائح المجتمع المصري ووفق أدق التقديرات فإن عدد حالات الإعتقال وصلت إلى أكثر من ٢٨٧٤١ معتقلا في الفترة من الثالث من تموز ٢٠١٣ حتى نهاية تموز ٢٠١٤، وهي في تزايد فحملات الإعتقال مستمرة لا تنقطع ولا تتوقف .

وفي ظل تصاعد الإعتقالات وإصرار السلطات على كسر شوكة الإحتجاج تنوعت أشكال الإعتقال فشملت مداهمة المنازل أو مكان العمل أو المؤسسات التعليمية لكن العدد الأكبر من المعتقلين ألقي القبض عليهم أثناء الاعتداء على المظاهرات والإعتصامات،وصلت ذروة الإعتقالات أوجها في منتصف شهر آب ٢٠١٣ عقب فض اعتصامي رابعة والنهضة حيث بلغ عدد المعتقلين ٩٨٢٣ مواطنا مصريا على الأقل منهم من فقدت آثاره ولم يعرف مصيره حتى اللحظة.

طالت الإعتقالات شرائح مجتمعية مختلفة لم تميز بين القصر والبالغين أو الرجال والنساء فوقع الجميع ضحية للإحتجاز التعسفي فتم اعتقال أكثر من ٥٢٢ سيدة و٩٢٦ قاصرا على الأقل ، وكانت أكثر الشرائح تضررا الطلاب حيث تم اعتقال ٣٦٨٦ طالبا من خلال اقتحام قوات الأمن لحرم الجامعات، وعادة ما يواجه الطلاب محاكمات سريعة لتصدر عليهم أحكاما بالغة القسوة مما يهدد مستقبلهم بشكل كامل.

ولم يسلم الأطباء الذين اقتصر دورهم على القيام بأدوار إنسانية خالصة في إسعاف المصابين جراء اعتداء الأمن على الفعاليات المعارضة للسلطة ، فتمت ملاحقتهم وتلفيق القضايا لهم ليبلغ عدد الأطباء المعتقلين ١٨٠ طبيا.

وسعيا من السلطات لوأد الحقيقة ومنع نقل حقيقة ما يجريي من انتهاكات جسيمة بحق المواطنين المصريين تم استهداف الصحفيين واعتقال عدد كبير منهم حيث وصل عدد الصحفيين الذين اعتقلوا ١٦٦ على الأقل ، وتم إغلاق العديد من القنوات الفضائية والصحف دون مبرر قانونى .

وإهدارا لحق المعتقلين فى محاكمات عادلة وتحقيقات نزيهة تم اعتقال عدد كبير من المحامين الذين تولوا الدفاع عن المعتقلين على ذمة قضايا معارضة السلطات وذلك لإرهابهم ومنعهم من القيام بواجبهم بالدفاع عن موكليهم بشكل مستقل ليصل عدد المحامين المعتقلين والملاحقين أمنيا إلى ٢٣٤ محام على الأقل.

لا تختلف التهم التي توجهها السلطات في مصر إلى معارضي الإنقلاب على تنوع أشخاص المحتجزين وصفاتهم وأعمارهم فقائمة الإتهامات واحدة تقريبا وهي : السعي لتكدير السلم والأمن الإجتماعي ، السعي لقلب نظام الحكم ، الشروع في القتل ، التحريض على العنف ، القتل العمد ، الإتلاف ، الحرق العمد للمتلكات

العامة ، تعطيل أحكام الدستور والقانون ، مقاومة السلطات ، الإعتداء على رجال السلطة العامة..ألخ

وبموجب تهم مفبركة واعترافات انتزعت تحت التعذيب و محاكمات تفتقر إلى أدنى معايير المحاكمات العادلة حكم على ٦٩٧٧ معتقلا،حيث أحيلت أوراق ١٢٧٥ معتقلاً إلى المفتي تمهيدا للحكم عليهم بالإعدام وتم ثبيت حكم الإعدام فيما بعد على ٢٥٩ معتقلا،وبلغ عدد من حكم بالسجن المؤبد ٦٥٧ معتقلا فيما حكم على ٦٠٦١ معتقل بالحبس أقل من ثلاث سنوات والسجن والسجن المشدد من ٣-١٥ عاما وتم تبرئة ١٨٩٠ معتقلا.

مارست السلطات الأمنية الإختفاء القسري بشكل روتيني فأغلبية من يتم اعتقاله يتعرض لتجربة الإختفاء القسري فلا يعرف مكان اعتقاله ولا يسمح بزيارته من قبل محاميه أو عائلته إلا بعد فترة من الزمن وهناك من اختفت آثاره وأصبح في عداد المفقودين، ويبلغ عدد هؤلاء منذ بداية الأحداث حوالي ١٢٩ مفقودا دون أن تتمكن أسرهم من معرفة مصيرهم وأغلب حالات الإختفاء تمت من خلال خطف الضحايا من المظاهرات والإعتصامات .

في ظل توحش قوات الأمن توفي أو قتل ٨٢ شخصا منهم ٦٠ معتقلا على خلفية معارضة السلطات منهم ٣٧ من المعتقلين كانوا قتلى عربة ترحيلات سجن أبي زعبل بتاريخ ٢٠١٣/٠٨/١٨ والذين تم الإعتداء عليهم بالضرب ثم قتلوا خنقا بعد إلقاء قنابل مسيلة للدموع عليهم داخل سيارة الترحيلات مع إغلاق شفاطات الهواء الكهربائية وإغلاق باب السيارة عليهم ،وباقي حالات الوفاة كانت نتيجة التعذيب أو الإهمال وسوء الرعاية الطبية.

يعتقل المواطنون المصريون في أماكن احتجاز تنتشر في كل ربوع مصر،فعدد

مراكز وأقسام الشرطة التي يحتجز فيها المعتقلون في المرحلة الأولى يصل إلى ٣٢٨ مقرا ، وعدد السجون العمومية ١٧ سجنا و٧ مناطق سجون تشمل ليمانات وسجون شديدة الحراسة ، وسجون سرية كسجن العزولي في مقر الجيش الثاني ومعسكرات الأمن المركزي ومقرات الأمن الوطني (أمن الدولة سابقا) وهي أماكن احتجاز غير قانونية وعادة ما يتم احتجاز المعتقلين فيها دون أوراق أو دون أن يتم إثبات وجودهم فيها أو تمكين أي شخص من التواصل مع المحتجزين بها أو حتى الإستدلال على وجوده من عدمه .

واستخدمت السلطات في أماكن الإحتجاز كافة وسائل التعذيب البشعة ضد المعارضين وفقا لـ مئات الشهادات التي تم توثيقها نورد منها في هذا التقرير ٤٧ شهادة على سبيل المثال، بدءا من حفلة إستقبال المعتقل بالضرب والسحل من مجموعات كبيرة من الجنود أو ما يعرف (بالتشريفة) ، مرورا بأماكن الحجز الضيقة التى تمنع المعتقلين النوم أو الحركة ثم ممارسة كافة أشكال الإيذاء البدنى والنفسي كالصعق بالكهرباء والتحرش الجنسي والإغتصاب وكشف العذرية والركل والصفع والتعليق مما أدى في بعض الحالات إلى إصابة الضحايا بشلل كامل وكسور مضاعفة في مختلف أنحاء الجسد وتؤكد وحدة أساليب التعذيب في كافة مقرات الإحتجاز وأسلوب الصعق بالكهرباء بأجهزة مشتراه لهذا الغرض وعدم قيام النيابة أو القضاء بالتحقيق في شكاوى التعذيب أن التعذيب منهجي ويتم بأومر عليا في الدولة.

لقد تقدم العديد من ضحايا التعذيب ببلاغات إلى النيابة العامة إلا أن الأخيرة تجاهلت الشكاوى وحفظتها فالقرارات والأوامر القضائية والمحاضر المحررة ضد المعارضين تؤكد تبعية النيابة العامة لوزراة الداخلية ولتوجهاتها دون اعتبار

للقوانين ،وتقوم المحاكم بإصدار أحكام قاسية على المعارضين بموجب اتهامات مفبركة انتزعت تحت التعذيب.

أمام هذا الواقع المرير والإنهيار في منظومة العدالة للدولة المصرية ليس أمام القوى المدنية والجماهير في الدولة إلا التصدي لهذه السياسة الدموية وعلى المجتمع الدولي دعم الحراك الشعبي المتنامي فاستمرار الصمت شجع السلطات الحالية على ارتكاب المزيد من الجرائم فما تحتاجه مصر في الوقت الحالي هو تشكيل لجنة دولية تعمل على مراقبة السجون والتحقيق في الجرائم التي ترتكب بحق المعتقلين وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة.

الفهرس

مقدمة	١٩
إحصائيات وأرقام	٢٣
قتلى ووفيات	٣٥
التهم	٤٥
طرق الإعتقال	٥١
الإختفاء القسري	٥٣
التعذيب	٥٥
الإنتهاكات القانونية	٧١
السجون ومراكز التوقيف	٧٧
ثورة السجون	٨٧
الإطار القانوني	٩١
خلاصة وتوصيات	١٠١
مرفقات ، الشهادات	١٠٩

مقدمـة

السجون هي مراكز إصلاح وتأهيل يقضي فيها الجاني فترة عقوبه وفق ما يقرره قانون العقوبات وتعتمد الدول التي تراعي حقوق الإنسان لوائح صارمة تنظم حقوق وواجبات السجين، لكن كثير من الدول لا تلتزم بالمعايير التي يقررها القانون الداخلي أو القواعد الدولية مما حول هذه السجون إلى وسيلة عقابية وبيئة لتكاثر المجرمين.

في هذه الدول تغيب القواعد الحقوقية الأساسية التي تحافظ على آدمية السجان والسجين فتحول السجان إلى وحش كاسر يرتكب أبشع الإنتهاكات بحق المعتقلين فغابت برامج الإصلاح والتأهيل وأصبحت السجون بيئة يترعرع فيها المجرم ليخرج أكثر إصراراً على ارتكاب مزيد من الجرائم .

وفي هذه الدول التي يغيب فيها مبدأ تداول السلطة والتعدد السياسي تستخدم السجون كوسيلة قمعية للحتجاز وتغييب المعارضين من كافة شرائح المجتمع بل شيدت السجون خصيصا لتستوعب حملات الإعتقال التي تشنها السلطات .

في مصر حيث السجون الرسمية تنتشر في طول البلاد وعرضها إضافة الي مراكز التوقيف المتواجدة في مراكز الشرطة ومقرات الأمن والمعسكرات فإنها تعتبر من الناحية الجنائية مراكز لإعادة إنتاج المجرم بمواصفات أكثر احترافية وخير دليل على ذلك ظاهرة البلطجة التي ترعاها وزارة الداخلية بشكل رسمي إضافة إلى أن هذه السجون على مدار السنوات إستخدمت للحتجاز المعارضين وسومهم أشد العذاب.

ففي تسعينيات القرن الماضي حيث ارتفعت وتيرة قمع الدولة للمعارضين قرر النظام المصري برئاسة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك إنشاء عدد جديد من السجون ، وخاصة السجون شديدة الحراسة، وهي نوع لا يسمح بدخول الهواء ولا ضوء الشمس واصطلح الناس على من يعتقل في هذه السجون بأنه «ذهب وراء الشمس».

وفي أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير خفت حدة الإعتقالات المنهجية على أسس سياسية وبدا أن هناك عودة إلى حياة سياسية تعددية يحترم فيه حق التظاهر وحرية الرأي والتعبير وانحسر دور السجون في حجز حرية من يرتكب جرائم عادية.

وبعد الثالث من تموز ٢٠١٣ وفي أعقاب الانقلاب العسكري حدثت ردة عن مبادىء ثورة ٢٥ يناير حيث قامت سلطات الإنقلاب (ولا زالت مستمرة) بشن حملات اعتقال طالت الآلاف من المعارضين والمناهضين للإنقلاب العسكري حتى الآن، فعادت السجون لتفتح صفحة جديدة في تاريخ الإعتقالات السياسية أسوأ من أي عصر شهد مثل هذه الإعتقالات في مصر، فاكتظت السجون بالمعارضين والمناهضين للانقلاب على اختلاف أجناسهم وأعمارهم فهناك الرجال والنساء كبار السن والأطفال ومن مختلف شرائح المجتمع (عمال، أطباء معلمين، تلاميذ، طلبة جامعات، محامين، مهندسين وقضاة ...الخ) في ظروف غاية في القسوة تسودها روح الإنتقام.

عادت سياسة الاعتقال المنهجية لتشكل أحد الأعمدة الرئيسة لمشروع قادة

الانقلاب العسكري فهم يدركون أنه بدون الإعتقالات وزج المعارضين في السجون لا يمكن لخارطة الطريق أن تشق طريقها،حتى أن بعض ضحايا هذه السياسة وصفوا ما يجري بأنه أسوأ مما تقوم به قوات الإحتلال الإسرائيلي،والأخطر أنه أثناء حجز الحرية يتعرض كثير من المعتقلين لأبشع أنواع التعذيب والأساليب التي تحط من الكرامة بدءا من الإعتقال وحتى تواجده في مقر الإحتجاز.

في هذا التقرير نرصد حملات الإعتقالات المتصاعدة، وواقع السجون المصرية من حيث طرق إحتجاز معارضي الإنقلاب العسكري في مصر وأماكن الإحتجاز والتهم الموجهة لهم ووسائل التعذيب الوحشية التي يتعرض لها المعتقلون ثم نستعرض رأي القانون المصري والدولي في جريمتي الإعتقال التعسفي والتعذيب.

يعتمد التقرير بشكل رئيس على البحث الميداني وشهادات الشهود وشكاوى تلقتها المنظمة من بعض الضحايا بعد التحقيق فيها والتثبت من صحتها ، وكذلك استطاع الباحثون الحصول على عدد من المحاضر الرسمية التي حررتها السلطات الأمنية في حق المعتقلين والإطلاع على المبررات التي اعتمدتها السلطة للاعتقال المعارضين .

هذا وقد مارس الباحثون عملهم في ظل ظروف استثنائية تمر بها الدولة المصرية تجعل من توثيق الجرائم أمرا خطيرا يتعرض كل من يقوم به للإعتقال والتعذيب ، فقد تعرض أحد الباحثين للإعتقال وعذُب تعذيبا شديدا تسبب في إصابته بشلل أثر على حركة أطرافه وكذلك قدرته على النطق .

إحصائيات وأرقام:

الحصول على إحصاء رسمي دقيق من السلطات المصرية لأعداد المعتقلين غير متاح إلا أن مسؤولين في وزارة الداخلية ووزارة الدفاع صرحوا لوكالة أنباء الأسوشيتد بريس بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/١٦ أن عدد المعتقلين وصل إلى ١٦٠٠٠ منهم ٣٠٠٠ من القيادات العليا والوسطى من الإخوان المسلمين.

ولحل مشكلة أعداد المعتقلين تم الإعتماد على بعض المحاضر الرسمية المحررة ضد المعتقلين وما رصدته منظمات حقوقية محلية وما أعلنته وزارة الداخلية المصري في بياناتها الرسمية وتصريحات مسؤولي الوزارة الإعلامية ووفقا لهذه المصادر تبين أن عدد المعتقلين في الفترة من يوليو ٢٠١٣ حتى يوليو ٢٠١٤ هو ٢٨٧٤١ معتقلا حيث كان شهر أغسطس ٢٠١٣ الأعلى في عدد حالات الإعتقال فقد بلغت ٩٨٢١ حالة وفق الجدول التالي:

الشهر	عدد القتلى	الشهر	عدد القتلى
يوليو(٢٠١٣)	٢٤٩١	فبراير(٢٠١٤)	٣٨٩
أغسطس (٢٠١٣)	٩٨٢١	مارس (٢٠١٤)	١٩٥٠
سبتمبر (٢٠١٣)	١٥٠٠	أبريل (٢٠١٤)	١٧٣٧
أكتوبر (٢٠١٣)	٢١٣٩	مايو (٢٠١٤)	١٠٤٧
نوفمبر(٢٠١٣)	١٣٦٨	يونيو (٢٠١٤)	٦٠٠
ديسمبر(٢٠١٣)	٣٥٠٦	يوليو (٢٠١٤)	٥٢٢
يناير(٢٠١٤)	١٦٧١		

المعتقلون في الفترة من يوليو ٢٠١٣ إلى يوليو ٢٠١٤

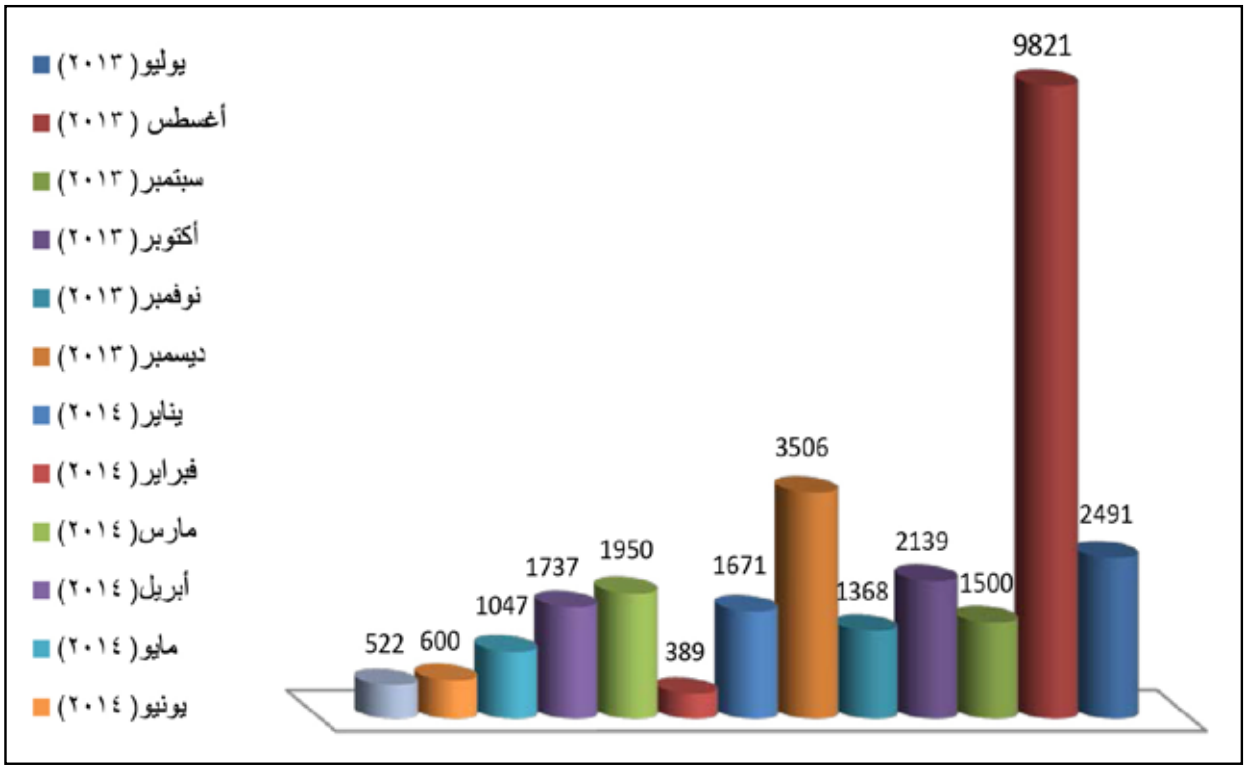

أمام العدد الهائل من الإعتقالات لم تقم السلطات المصرية بإخلاء سبيل إلا عدد قليل من المعتقلين حيث وصل عدد المفرج عنهم في نفس الفترة ٣٧٦٦ حالة وكانت النسبة الأعلى في يوليو ٢٠١٣ حيث بلغت ٩٢٥ حالة إفراج وفق الجدول التالي:

الشهر	عدد المخلى سبيلهم	الشهر	عدد المخلى سبيلهم
يوليو(٢٠١٣)	٩٢٥	فبراير(٢٠١٤)	١١٢
أغسطس (٢٠١٣)	٥٧٣	مارس (٢٠١٤)	٢٤٢
سبتمبر (٢٠١٣)	١٥٦	أبريل (٢٠١٤)	١٠٥
أكتوبر (٢٠١٣)	٨٥	مايو (٢٠١٤)	٣٣٥
نوفمبر(٢٠١٣)	١٠٣	يونيو (٢٠١٤)	١٥٠
ديسمبر(٢٠١٣)	٤٦٨	يوليو (٢٠١٤)	٢٧٢
يناير(٢٠١٤)	٢٤٠		

المفرج عنهم في الفترة من يوليو ٢٠١٣ إلى يوليو ٢٠١٤

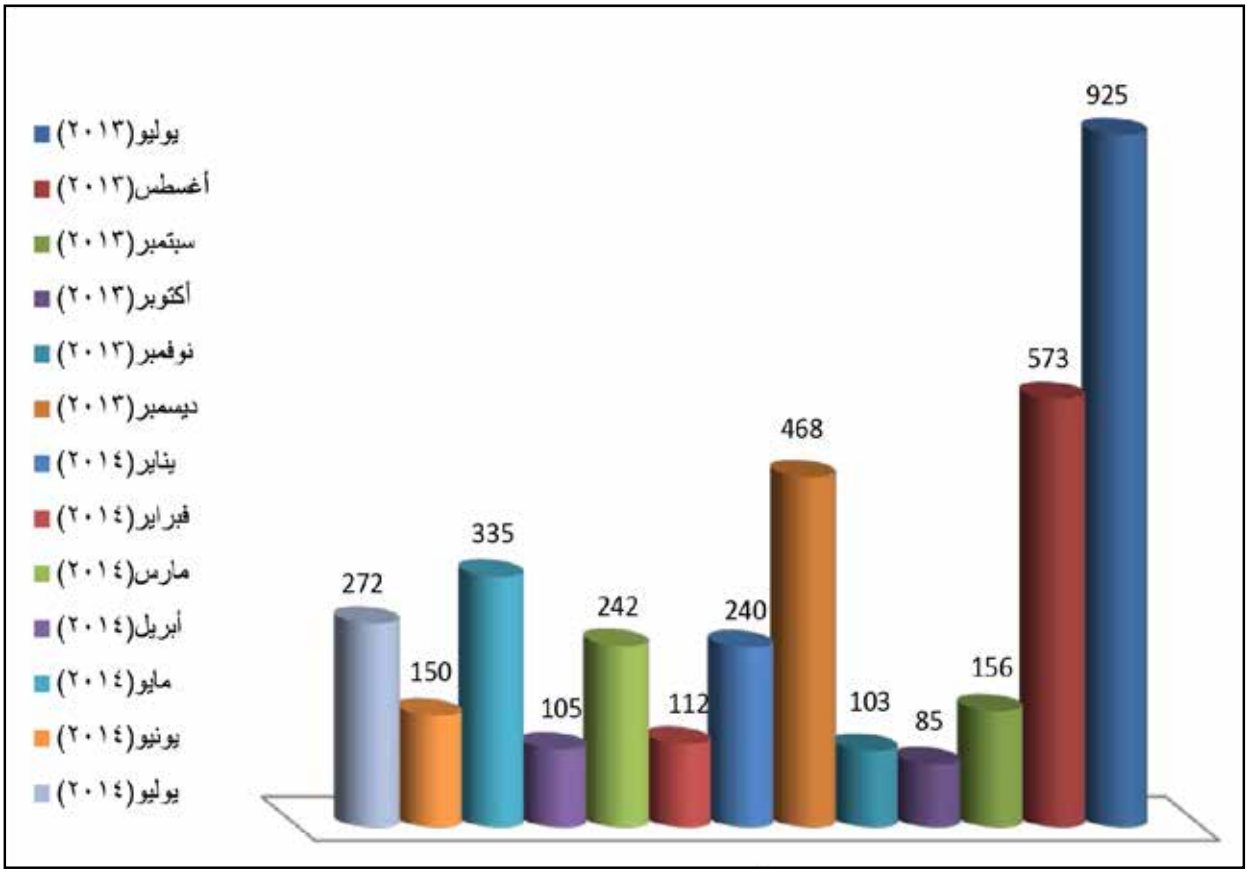

عينة البحث:

تم إجراء بحث على عينة من المعتقلين في السجون المصرية في الفترة من الثالث من يوليو (تموز) ٢٠١٣ وحتى نهاية فبراير (شباط) ٢٠١٤ ، تم اختيار المبحوثين عشوائيا حيث وصل عددهم إلى ٤١٢ معتقلا تم التواصل معهم بشكل مباشر أو مع ذويهم ، والمبحوثين من مختلف الفئات المجتمعية والمهنية والعمرية ومحتجزين في أماكن مختلفة وتمثل العينة غالبية المعتقلين السياسيين في أماكن الإحتجاز المصرية ، وتبين حقيقه هامة وهي أن السلطات الأمنية في مصر تنتهك حقوق المعتقلين بشكل ممنهج وغير مسبوق .

تم توجيه ثلاث مجموعات من الأسئلة . المجموعة الأولى كانت حول الحقوق القانونية وطريقة الإعتقال، وكانت المجموعة الثانية حول المعاملة أثناء الإعتقال ، والمجموعة الثالثة حول حق المعتقل في المحاكمة العادلة .

عند الإجابة عن المجموعة الأولى من الأسئلة خلص الإستطلاع إلى اعتقال ٦٩,٩٪ من المبحوثين من تظاهرات معارضة للسلطات و ٨,٣٪ من المبحوثين بشكل عشوائي نظرا لتواجد المحتجز مصادفة في أماكن التظاهرات ، و ٢,٢٪ من المبحوثين في نقاط تفتيش بدعوى الإشتباه فيهم و ١٩,٦٪ من المبحوثين تم اعتقالهم من المنزل .

كما تبين أن ٧٥,٥٪ من المبحوثين لم يتمكنوا من إجراء اتصال هاتفي بذويهم أو محاميهم خلال ٢٤ ساعة لإبلاغهم بالتهمة المنسوبة إليهم أو مكان إحتجازهم تحديدا ، ١١,٦٪ من المبحوثين تمكنوا من ذلك بشكل غير رسمي ، بينما تمكن ١٢,٩٪ من إجراء هذا الإتصال بشكل رسمي .

كما تبين أن ٣٣,٣٪ من المبحوثين وقعوا على المحاضر المحررة لهم تحت التعذيب دون قراءتها ، و ٥,٨٪ من المبحوثين رفضوا التوقيع ، و ٤٣,٩٪ من المبحوثين لم يعلموا التهم الموجة إليهم إلا في النيابة.

عند الإجابة على المجموعة الثانية من الأسئلة والتي تمحورت حول المعاملة أثناء الاعتقال تبين أن ٨٩,١٪ من المبحوثين تعرضوا للاعتداء بالضرب فيما يعرف في عرف الاحتجاز المصري باسم التشريفة و٦,٦٪ من المبحوثين مرضى منع عنهم الدواء و ٩٧,٣٪

من المبحوثين تعرضوا للتكدس في الزنازين و٤,١٪ تعرضوا للحبس الانفرادي و ٩٦,١٪ من المبحوثين تعرضوا لمعاملة حاطة من الكرامة كالسب والشتم والإهانة اللفظية و٩٣,٤٪ من المبحوثين تم التضييق على زيارات أسرهم لهم و ٧٠,٦٪ من المبحوثين تعرضوا لعدم السماح لهم بالخروج من الزنازين لمدة تتجاوز الخمسة أيام و٩٨,٣٪ من المبحوثين محتجزين في أماكن احتجاز غير آدمية و ٩٨,٣٪ من المبحوثين تم احتجازهم مع المدانين في فترات حبسهم الاحتياطي و٤٥,١٪ من المبحوثين تعرضوا لواحدة على الأقل من وسائل التعذيب الآتية (الإحراق بالسجائر، صعق بالكهرباء، التعليق، الجلد، اعتداءات جنسية).

وعند الإجابة على المجموعة الثالثة من الأسئلة والتي تمحورت حول حق المتهم في المحاكمة العادلة تبين أن ٧٨,٢٪ من المبحوثين تم التحقيق معهم في أماكن الإحتجاز، ٨٩,٨٪ من المبحوثين رفضت النيابة العامة التحقيق في انتهاكات الشرطة في حقهم وأن ٤٤,٩٪ من المبحوثين تم منعهم دون مبرر من استئناف أوامر الحبس الاحتياطي الصادرة في حقهم وأن ٢٣,٥٪ من المبحوثين قامت النيابة بتجديد حبسهم في غيابهم مرة على الأقل وأن ٨٤,٢٪ من المبحوثين تم التحقيق معهم في غياب محاميهم مرة على الأقل .

المعاملة أثناء الاعتقال

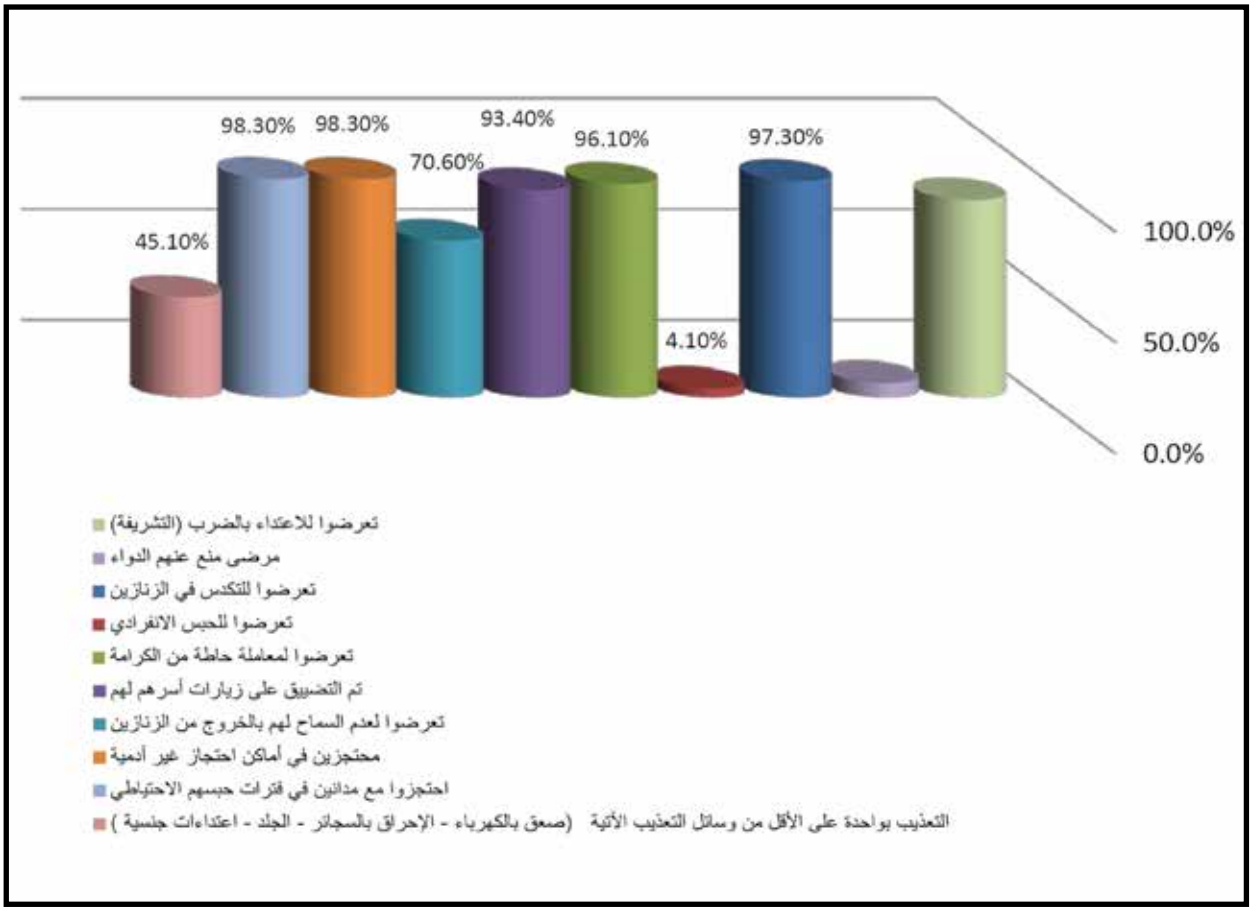

وتعرضت شرائح مجتمعية ومهنية بعينها للإعتقال:

الأطباء:

لما كان لهم من دور إنساني في المستشفيات الميدانية التي كانت تقوم بدور هام في إسعاف الجرحى في الإعتصامات المختلفة فاستهدفتهم القوات الأمنية ليصل عدد المعتقلين من الأطباء ١٨٠ وفق تقرير نقابة الأطباء.

المحامون :

تم استهداف معظم محامي المعتقلين بهدف ثنيهم عن الاستمرار في الدفاع عن المعتقلين ومنع أي محاولة لملاحقة المسؤولين عن الإنتهاكات قضائيا ، لتمثل هذه الإجراءات اعتداءا على حق المتهمين في التمثيل القانوني، فلا يتوافر للمحامي مناخ آمن يسمح له لأن يبدى دفوعه باستقلال دون إرهاب أو ملاحقة أو اعتقال،بلغ عدد المحامين المعتقلين والملاحقين بسبب ممارستهم لعملهم ٢٣٤ محام حتى أول نوفمبر ٢٠١٣ وفق بلاغ تقدمت به نقابة المحامين إلى النائب العام بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٠ وفي إفادته للمنظمة ذكر الأستاذ عزت غنيم أحد المحامين الناشطين في الدفاع عن المحامين المعتقلين أن عدد المحامين المعتقلين وصل إلى ٣٧٠ محامي وفق ما تم رصده حتى نهاية تموز ٢٠١٤.

الصحفيون :

تم استهداف الصحفيين الذين يغطون الأحداث بما لا يتناسب وهوى السلطات الحاكمة فقد بلغ عدد الصحفيين الذين اعتقلوا منذ الثالث من تموز ١٦٦ صحفيا على الأقل ووجهت لهم تهم مثل حيازة كاميرا وتكدير السلم الأهلي وتهديد الأمن القومي ونقل أخبار كاذبة كما تعرض العشرات منهم للاعتداءات والإستدعاءات من قبل قوات الأمن ، وأحيل بعضهم إلى محاكمات عسكرية مثل الصحفي عمرو القزار صحفي بشبكة رصد (راجع الشهادة رقم ١١). والصحفي أحمد أبو دراع صحفي ومراسل تلفزيوني والذي حكم عليه بالسجن عام مع وقف التنفيذ .

وشبكة الجزيرة هي الشبكة العالمية التي نالها القسط الأكبر من الإعتداءات حيث منذ اللحظة الأولى للإنقلاب اقتحمت مقراتها وصودرت أجهزة البث واستدعي وأوقف بعض العاملين فيها وأفرج عنهم لاحقا، وبتاريخ ٢٠١٣/٠٧/١٦ اعتقل مصور الجزيرة محمد بدر أثناء تغطيته أحداث رمسيس ووفقا لشهادته فقد تعرض لتعذيب بدني ونفسي أثناء اعتقاله وبتاريخ ٢٠١٤/٠٢/٢ حكم عليه بالبراءة وأطلق سراحة، وبتاريخ ٢٠١٣/٠٨/١٤ اعتقل مراسل قناة الجزيرة الإخبارية عبدالله الشامي بتاريخ ٢٠١٤/٠٨/١٤ أثناء مجزرة رابعة.

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١٩ قامت أجهزة الأمن المصرية باعتقال أربعة عاملين في قناة الجزيرة الإنجليزية في القاهرة أثناء تأديتهم واجبهم الصحفي، وجهت اتهامات للصحفيين الأربعه وهم محمد فهمي ، بيتر جريستي ، باهر محمد ومحمد فوزي عبدالعزيز (أخلي سبيله على ذمة القضية)، وبتاريخ ٢٠١٤/٠١/٢٩ وجهت النيابة العامة اتهامات لعشرين شخصا ادعت أنهم يعملون في شبكة الجزيرة فيما عرف في الإعلام المصري «خلية الماريوت» وبتاريخ ٢٠١٤/٠٦/٢٣ وبعد عدة جلسات قضت محكمة جنايات القاهرة على كل من بيتر غريستي ومحمد فهمي بالسجن ٧ سنوات وعلى باهر محمد بالسجن ١٠ سنوات.

كما قضت على أربعة آخرين بالسجن ٧ سنوات وببراءة اثنين والحكم غيابيا على ١١ آخرين بالسجن المشدد ١٠ سنوات.

قضية عبد الله الشامي:

عبدالشامي ٢٦ عاما مصري الجنسية ،متزوج و يعمل مراسلاً في شبكة الجزيرة، أوفدته قناة الجزيرة في تموز ٢٠١٣ لتغطية الأحداث في مصر حيث أخرج عددا من التقارير أثناء وجوده في ميدان رابعة في محاولة مهنية لتوضيح ما يجري على الأرض في الوقت الذي كانت تعمل فيه وسائل إعلام مصرية على تزييف الحقائق بشكل منهجي ومتعمد.

بتاريخ ٢٠١٣/٠٨/١٤ وبعد فض اعتصامي رابعة والنهضة قامت السلطات الأمنية باعتقال الشامي أثناء خروجه من ميدان رابعة وتم اقتيادة إلى قسم شرطة مدينة الشروق ،حيث حقق معه ورحل فجر ٢٠١٣/٠٨/١٨ الى سجن أبو زعبل حيث حقق معه بدون وجود محامي.

ومنذ لحظة اعتقاله وهو يعرض على النيابة العامة ليجدد له كل ٤٥ يوم دون توجيه أي تهم ولشعوره بالظلم الشديد أعلن عبد الله الشامي إضرابا مفتوحا عن الطعام بتاريخ ٢٠١٤/٠١/٢١.

بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/٠٧ أجريت للشامي تحاليل طبية حيث أخذت من دمه عينة وبينت النتائج أنه يعاني من فقر شديد في الدم، ونقص في الأملاح والسكر، واختلال في وظائف الكلى والكبد، مما يشير إلى تدهور شديد في صحته.وكان الشامي قد أرسل رساله إلى

عائلته بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/٠٦ يشرح فيها حالته الصحية الصعبة وكيف أنه يتعرض لضغوط شديده لفك الإضراب عن الطعام وبتاريخ ٢٠١٤/٠٥/١٢ نقل من سجن طره إلى مكان لم يعلن عنه وبعد عدة أيام تبين أن الشامي تم نقله إلى سجن العقرب شديد الحراسة.وأكد الشامي في رسالة مسربة من سجن العقرب أن إدارة السجن وضعته في زنزانة إنفرادية لا يدخلها الهواء ولا الشمس وحاول ضباط إطعامه قسريا إلا أنه أثناء محاولة إطعامه أغمي عليه وبعد أن أيقظه طبيب بسكب الماء البارد على وجهه تقيأ الشامي ثلاث مرات،وبعد فترة نشرت وزارة الداخلية صورا لعبد الشامي وهو يتناول الطعام إلا أن عبد الله نفي خلال زياره له من قبل عائلته بتاريخ ٢٠١٤/٠٦/٠٤ أنه كسر إضرابه وأكد أنه لا يعلم أي شيء عن هذه الصور وأنه مستمر في إضرابه وأن السلطات لا زالت تمارس شتى أنواع الضغوط لحمله على كسر إضرابه ،وبتاريخ ٢٠١٤/٠٦/١٦ أصدر النائب العام قرارا بالإفراج عن عبد الله الشامي ليسدل الستار على قضية شغلت الرأي العام المحلي والدولي.

أساتذة الجامعات :

وإمعانا في كتم أصوات المعارضة وعزلها تماما عن المجتمع لم يكن أساتذة الجامعات بمعزل عن الملاحقة والإعتقال التعسفي بلا مبرر فقامت السلطات الحالية باعتقال عدد كبير من أساتذة الجامعات استطاعت المنظمة توثيق ٢٢٣ منهم ما بين معتقل وملاحق أمنيا ، كما قامت بفصل بعضهم من أعمالهم.

الطلاب :

من الملاحظ أن الحركة الأكثر تأثيرا وفعالية في رفض الإنقلاب هي الحركة الطلابية لذلك فقد كانت الشريحة الأكثر استهدافا بالقتل والإعتقال والتعذيب على الإطلاق ، فقد قامت السلطات المصرية باعتقال أكثر من ٣٦٨٦ طالب أخلي سبيل القليل منهم واستمر اعتقال معظمهم وهناك أكثر من ١٠١٢ طالب ملاحق أمنيا ومطلوب ضبطه.

ويتعرض الطلاب والطالبات لأقسى أنواع التعذيب البدني والنفسي كما تتعرض الفتيات للتحرش الجنسي وكشوف العذرية ، وتتم هذه الإنتهاكات

بعلم وموافقة قيادات السلطة الحالية والتي بات واضحا أنها أعطت الضوء الأخضر لقمع الحركة الطلابية وضمنت لتابعيها عدم المحاسبة .

في إعتداءات متكررة على طالبات جامعة الأزهر لمحاولة منع إضرابهن عن الإمتحانات قامت قوات الأمن باعتقال ٣٧ طالبة على ذمة المحاضر ٧٣٩٩ لسنة ٢٠١٣ جنح ثان مدينة نصر ، ٧٤٥٨ لسنة ٢٠١٣ جنح ثان مدينة نصر ، ٧٣٣٢ لسنة ٢٠١٣ جنح ثان مدينة نصر ، ٦١٦٦ لسنة ٢٠١٣ جنح ثان مدينة نصر٧٣٣٢ لسنة ٢٠١٣ جنح ثان مدينة نصر ـ ومارست بحقهن التعذيب الجسدي والبدني والتحرش الجنسي وكشف العذرية (راجع الشهادات من ٢٩ حتى ٣٧).

وقد صدرت بحق بعض الطلاب أحكاما قاسية تصل إلى السجن ١٧ عاما ، وتتميز قضايا الطلاب بسرعة إحالتها إلى المحكمة مقارنة بغيرها ، فقد حكمت محكمة جنح مدينة نصر على ٢٦ طالبا بينهم حدثين تحت سن ١٨ عام من طلاب الأزهر بالسجن عامين مع الشغل والنفاذ في القضية رقم ٦٣٩٧ لسنة ٢٠١٣ جنح مدينة نصر ، وقضت محكمة جنح الجمالية بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٣ على ١٢ طالب من طلاب جامعة الأزهر بالسجن سبعة عشر عامًا .

كما حكمت محكمة «جنح سيدي جابر» بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠١٣ برئاسة المستشار أحمد عبد النبي ضد ٢٠ طالبة وسيدة منهم سبعة طالبات قصر تحت سن ١٨ عام «حركة ٧ الصبح» بالسجن لمدة ١١ عاما ثم خففت محكمة الإستئناف الحكم ليصبح عاما واحدا مع إيقاف التنفيذ .

ولا يقتصر أثر الأحكام القاسية التي يُحكم بها على الطلاب على تقييد حريتهم مدة العقوبة وحسب ، بل يمتد أثرها مستقبلا بتجريدهم من بعض الحقوق المدنية ، فلن يسمح القانون لهم أن يوظفوا في أي جهة تابعة للحكومة مهما بلغ تفوقهم أو إمكانياتهم فوفقا للقانون المصري يُشترط خلو صحيفة الحالة الجنائية لراغب الإلتحاق بالعمل من أية تهم أو أحكام ، كما لن يقبل القطاع الخاص كذلك مُدانين سبق حبسهم لأي سبب من الأسباب ، مما يعكس رغبة انتقامية غير مبررة من السلطات ضد هؤلاء الطلاب .

النساء :

في سابقة خطيرة سجل النظام الحالي عقب الإنقلاب أكبر نسبة إعتقال للنساء ، وارتفع معدل العنف ضد النساء وارتكاب انتهاكات واسعة في حقهن نظرا لمشاركتهن في الحراك الرافض للإنقلاب بشكل مؤثر ، فمنذ بداية الأحداث اعتقلت السلطات المصرية أكثر من ٥٢٢ امرأه مورس التعذيب على معظمهن بشكل غير مسبوق ، ويبين التقرير بعض هذه الحالات حيث تتعرض معظم المعتقلات للتحرش الجنسي وكشوف العذرية والضرب المبرح ، والإرهاب النفسي المستمر (الشهادات ٢٦ إلى ٣٧) .

الأطفال :

لم يكن القصر والأحداث من الصبية والبنات بمعزل عن الإعتقال التعسفي وبات واضحا أن السلطات الحالية لا تفرق بين المحتجين أيا كانت أعمارهم ، فقامت القوات الأمنية باعتقال عدد كبير من الأطفال منذ بدء الإنقلاب وقامت بإخضاعهم لتعذيب شديد وقد تلقت المنظمة العديد من الشكاوى لحالات اعتقال تعسفي لأحداث تحت ١٨ سنة وتعذيبهم وسجنهم مع الجنائيين على خلاف أحكام القانون المصري والقانون الدولي ، وكان حصر القصر في محاضر الضبط المحررة من الشرطة أمر بالغ الصعوبة حيث يمتنع محرري المحاضر عادة عن ذكر سن الحدث في المحاضر أو يتم كتابة سن أكبر من السن الحقيقي للحدث كي يبعد عن نفسه مخالفته القانون في احتجازه في مكان واحد وسط الجنائيين البالغين وقد استطاعت المنظمة توثيق اعتقال ٩٨ حدث يوم ٢٥ يناير ٢٠١٤ فقط ليصل عدد الأحداث المعتقلين إلى ٩٢٦ حدثا على الأقل .

قتلى ووفيات :

خلال عام توفي أو قتل في السجون المصرية ٨٢ معتقلا على الأقل بسبب التعذيب أو سوء الرعاية الطبية والصحية لذوي الحالات الحرجة،بين هؤلاء ٦٠ محتجزا على خلفية قضايا معارضة السلطات و ٢٢ معتقلا على خلفية قضايا مدنية والعدد مرشح للزيادة بسبب استمرار التعذيب وسوء الرعاية الطبية والصحية، في كل حالات الوفاة لم تقم السلطات بإجراء تحقيقات نزيهه وشفافة تؤدي إلى محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم وليس أدل على ذلك حادثة تريحيلات عربة سجن أبو زعبل عندما قتل ٣٧ معتقلا بتاريخ ٢٠١٤/٠٨/١٨ نتيجة قيام ضباط الشرطة بتعذيب وخنق المعتقلين داخل العربة بشكل متعمد ،وكل ماقامت به السلطات هو تقديم أربعة ضباط للمحاكمة بتهمة القتل الخطأ وبعد أن حكم عليهم بعقوبات مخففة عن الجريمة التي وصفتها المحكمة أنها جريمة قتل خطأ تمت تبرئتهم تماما بعد الطعن على الحكم بالإستئناف وعادوا لممارسة عملهم بشكل طبيعي.

جدول القتلى والوفيات

م	الإسم	السن	المحافظة/ المنطقة	سبب الوفاة وتاريخها
١	جمال عبد الرحمن محمد عبد الرحيم		ش جمال عبدالناصر / السلام	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٢	هشام عزام حافظ		قليوبية	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٣	رفيق محمد إبراهيم عبدالغني		المحلة	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٤	رضا السيد أحمد السيد		الشرقية / الحسينية	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٥	شكري إبراهيم سعد		مشروع ١٩ عمارة الطوب الرملي مدينة نصر	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٦	محمد إسماعيل محمد صالح		المحلة / المحمودية	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٧	عادل عبدالشافي عبدالحافظ		المرج	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٨	وليد السيد محمد النجار		برج العرب	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٩	أبوطالب عبدالجواد سليمان		الشرقية / فاقوس	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
١٠	محمد شحاتة إسماعيل		دمنهور	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
١١	شريف جمال محمد صيام		ش القرشي / مدينة نصر	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
١٢	أحمد ابراهيم كامل حمزاوي		المحلة	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣

م	الإسم	السن	المحافظة/ المنطقة	سبب الوفاة وتاريخها
١٣	محمود عبدالله محمد علي		الفيوم/إبشواي	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
١٤	فرج السيد فرج		الفيوم/إبشواي	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
١٥	إبراهيم محمد إبراهيم الدهشان		الشرقية / فاقوس	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
١٦	ممدوح سيد عبدالله		الصف	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
١٧	صفوت أحمد عبدالله		المنيا	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
١٨	محمد حسن السيد أحمد		دكرنس	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
١٩	علي مهنى أبوخضر		دكرنس	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٢٠	حسن إبراهيم كردي محمد		الشرقية / بلبيس	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٢١	أحمد إبراهيم كردي محمد		الشرقية / بلبيس	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٢٢	مصطفى محمد عبدالسلام محمد		الشرقية / بلبيس	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٢٣	طارق محمد حامد		الصف	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٢٤	سيد بركات شعبان		الفيوم	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٢٥	منصور عبدالتواب عباس		الفيوم	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٢٦	أحمد شعبان رجب		الفيوم	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٢٧	أحمد خميس محمد		الفيوم	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣

م	الإسم	السن	المحافظة/ المنطقة	سبب الوفاة وتاريخها
٢٨	سيد جمعة عيسى		الفيوم	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٢٩	محمد رمزي عبدالله خليل		الجيزة / إمبابة	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٣٠	محمد توفيق سليمان		٦٩ ش عبدالفتاح العشماوي / الوايلي	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٣١	أحمد محمد رجب مندور		بنها	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٣٢	علاء الدين حسن عيسى		المطرية/ ٣٤ ش عبدالهادي الصعيدي	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٣٣	مهدي محمود مهدي		بني سويف / الواسطى	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٣٤	محمد عبدالمجيد محمود إبراهيم		البحيرة / كوم حمادة	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٣٥	طلعت عبدالعظيم علي		سوهاج / اخميم	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٣٦	عبدالمنعم محمد مصطفى		الشرقية / أبوكبير	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٣٧	مصطفى محمد مصطفى		الشرقية / أبوكبير	حادثة سيارة ترحيلات أبوزعبل – ١٨ أغسطس ٢٠١٣
٣٨	عبدالله محمود رباع	٢٨	العريش	سجن الاسماعيلية جراء التعذيب ، وسبب الوفاة هو سحجات في جميع أجزاء الجسم وارتجاج في المخ وكسور في الأضلاع وإصابة في الرئة – شيعت الجنازة بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٣
٣٩	مازن مجدي سليم		العريش	سجن الاسماعيلية جراء التعذيب ، وسبب الوفاة هو العديد من الكسور والكدمات وسحجات بجميع أنحاء الجسم وكدمات بالرأس نتج عنها نزف فوق السحايا وتحتها (بين العظام والمخ) – شيعت الجنازة بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٣

م	الإسم	السن	المحافظة/ المنطقة	سبب الوفاة وتاريخها
٤٠	صفوت خليل شبورة	٥٨	المنصورة	سجن المنصورة العمومي جراء منع العلاج عنه وكان يعاني من مرض السرطان - ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣
٤١	عبدالوهاب محمد عبدالوهاب	٤٤	المنيا	في سجن المنيا العسكري نتيجة إهمال طبي حيث كان يعاني من مرض السكر والسرطان - ١ أكتوبر ٢٠١٣
٤٢	أحمد تامر صلاح الدين	٢٣	القاهرة	ذكرت أسرته أنه تم قتله بعد اختطافه من قبل قوات الأمن بشكل غير قانوني يوم ٦ أكتوبر وتوجد علامات تعذيب في جسده
٤٣	عمر خليفة عثمان عبدالصمد	٢٢	بني سويف	ذكرت أسرته أنه تم قتله بعد اختطافه من قبل قوات الأمن بشكل غير قانوني يوم ٦ أكتوبر وتوجد علامات تعذيب في جسده
٤٤	إبراهيم عامر	٢٢	القاهرة	ذكرت أسرته أنه تم قتله بعد اختطافه من قبل قوات الأمن بشكل غير قانوني يوم ٦ أكتوبر وتوجد علامات تعذيب في جسده
٤٥	عبدالرحمن مصطفى			نقل من سجن طرة إلى مستشفى القصر العيني وتوفي داخلها بتاريخ ١٤ أكتوبر ٢٠١٣ متأثراً بهبوط حاد في الدورة الدموية نتيجة إصابته بسرطان بالبنكرياس
٤٦	صلاح أحمد يوسف أبوالليل	٣٠	المنيا	داخل سجن المنيا العسكري واتهمت أسرته ونقابة الصيادلة إدارة السجن بتعذيبه حتى الموت - ٣٠ أكتوبر ٢٠١٣
٤٧	سامي محمود أبوركبة	٦٠	الإسكندرية / المعمورة	توفي في محبسه جراء منع الأدوية عنه - ٦ يناير ٢٠١٤
٤٨	عبدالرحمن علي عبدالرحمن	١٨	سوهاج	ذكرت أسرته أنه تم قتله بعد اختطافه من قبل قوات الأمن بشكل غير قانوني في أحداث ١٤ يناير ٢٠١٤

م	الإسم	السن	المحافظة/ المنطقة	سبب الوفاة وتاريخها
٤٩	محمد السيد غزلاني	٦٠	كرداسة	توفي إثر الإهمال في حالته الصحية من قبل إدارة سجن طرة يوم ٥ فبراير ٢٠١٤
٥٠	مؤمن محمد عبداللطيف		الإسكندرية	توفي في محبسه ببرج العرب ٢٣ فبراير ٢٠١٤
٥١	محروس علي		الإسكندرية	توفي في محبسه بمديرية أمن الإسكندرية في ٢ مارس ٢٠١٤
٥٢	محمود عبدالهادي أحمد	٥٩	المنصورة	توفي إثر الإهمال الطبي من قبل إدارة سجن الإسماعيلية العمومي في ٤ مارس ٢٠١٤
٥٣	رضا عبدالفتاح عمارة	٥٢	البحيرة	توفي بسجن دمنهور العمومي نتيجة الإهمال الطبي حيث كان مصاباً بالفشل الكبدي - ١٨ مارس ٢٠١٤
٥٤	فتحي رمضان	٤٥	المنيا	توفي بسجن المنيا العمومي نتيجة أزمة قلبية وضيق في التنفس بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٤
٥٥	هيثم سعيد حسن			توفي داخل قسم شرطة الطالبية بتاريخ ٦ ابريل ٢٠١٤
٥٦	سيد علي جنيدي	٦٣	الفيوم	توفي إثر الإهمال الطبي من قبل إدارة سجن دمو العمومي بالفيوم في ١٧ ابريل ٢٠١٤
٥٧	مصطفى محمد أحمد علي الأسواني	٢٥	المطرية	توفي داخل قسم شرطة المطرية نتيجة تعرضه للضرب والتعذيب من قبل بعض الجنائيين وأمناء الشرطة داخل الحجز - ٢٠ ابريل ٢٠١٤
٥٨	جمعة علي حميدة		عزبة محسن - الإسكندرية	توفي داخل سجن برج العرب نتيجة الإهمال الطبي ومنع الأدوية عنه ورفض نقله إلى المستشفى حيث كان يعاني من أمراض الضغط والسكر والكبد بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٤

م	الإسم	السن	المحافظة/ المنطقة	سبب الوفاة وتاريخها
٥٩	عزت عبدالفتاح سليمان الغرباوي	٤٦	المطرية / القاهرة	"توفي بتاريخ ٨ مايو ٢٠١٤ داخل قسم شرطة المطرية - سبب وفاته تعرضة للضرب داخل قسم الشرطة حتى وفاته ، وكشف تقرير الطب الشرعي عن وجود سحجات في معظم أجزاء جسم المتوفى، بالإضافة إلى نزيف بالمخ، وكسور في ٩ أضلع بالقفص الصدري ونزيف في التجويف الصدري، وفشل في التنفس.
٦٠	عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن			توفي داخل قسم شرطة الطالبية بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٤
٦١	محمد عبدالله إسماعيل سلام	٣٢	المنوفية	توفي داخل مستشفى سجن وادي النطرون بعد نقله إليها بسبب إصابته بأزمة ربوية حادة وضيق في التنفس بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٤ نتيجة الإهمال الطبي وعدم توفر الرعاية الطبية اللازمة
٦٢	سامح إبراهيم أبو الفتوح	٣٣	القاهرة	توفي داخل قسم شرطة عين شمس بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠١٤ وظهرت على جثته آثار ضرب وتعذيب كما ذكرت اسرته
٦٣	حمدي نادي عوض الأدعم	٣٠	الفيوم	توفي داخل مركز شرطة سنورس بالفيوم وذكرت اسرته أمه توفي تيجة التعذب على يد ثلاثة من ضباط المركز بتاريخ ١١ يونيو ٢٠١٤
٦٤	أحمد محمد إبراهيم سيد أحمد	٢٢		توفي داخل الحجز بقسم شرطة المطرية نتيجة ظروف الاحتجاز السيئة والتكدس في الزنزانة وقالت أسرته أن هناك شبهة جنائية في وفاته - ١٥ يونيو ٢٠١٤
٦٥	هاشم أحمد عبدالرحمن			توفي داخل قسم ثان اكتوبر بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٤
٦٦	رمضان سعيد رمضان	٢٨	العاشر من رمضان - الشرقية	توفي داخل الزنزانة بقسم ثان العاشر من رمضان نتيجة توقف عضلة القلب - ٢٠ يونيو ٢٠١٤

م	الإسم	السن	المحافظة/ المنطقة	سبب الوفاة وتاريخها
٦٧	فوزي مصطفى أحمد			توفي داخل قسم شرطة الطالبية بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠١٤
٦٨	محمود سيد حسن			توفي داخل قسم شرطة إمبابة بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠١٤
٦٩	عبدالمجيد محمد محمد محمود	٦٧	مركز الغنايم - أسيوط	توفي داخل سجن أسيوط العمومي نتيجة الإهمال الطبي حيث كانت تطلب حالته وجوده في المستشفى بعد العملية إلا أن إدارة السجن رفضت - ٢٦ يونيو ٢٠١٤
٧٠	بليغ حمدي حسن			توفي داخل قسم شرطة الوراق بتاريخ ٢٩ يونيو ٢٠١٤
٧١	محسن علي محمد علي	٣٩	طوخ الخيل - المنيا	توفي بسجن المنيا شديد الحراسة إثر الإصابة بهبوط حاد في الدورة الدموية وضيق في التنفس - ١ يوليو ٢٠١٤
٧٢	وجيه صبري حسنين			توفي داخل قسم العمرانية بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٤
٧٣	خالد محمد عبداللطيف			توفي داخل قسم شرطة أول أكتوبر بتاريخ ٢ يوليو ٢٠١٤
٧٤	عثمان أحمد محيي الدين	٣٦	الدقهلية	توفي داخل الزنزانة بقسم ثان المنصورة نتيجة غيبوبة سكر بعد انقطاع الكهرباء لمدة تزيد عن عشر ساعات مع وجود تكدس في الزنزانة حيث كان فيها أكثر من ٦٠ معتقل - ٤ يوليو ٢٠١٤
٧٥	حنفي محمد عواد			توفي داخل قسم شرطة إمبابة بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١٤

م	الإسم	السن	المحافظة/ المنطقة	سبب الوفاة وتاريخها
٧٦	سيد آدم محمد		القاهرة	توفي داخل مستشفى الحميات بمدينة نصر أثناء إسعافه، وتبين أنه كان محتجزًا على ذمة قضية بقسم شرطة قصر النيل، وتم تحرير المحضر رقم ٢٠٧٤ إداري مدينة نصر ثانٍ - ١٢ يوليو ٢٠١٤
٧٧	هاني عطية عيسوي	٣٩	الجيزة	توفي داخل حجز قسم شرطة إمبابة في المحضر رقم ٦٩٧٤ إداري إمبابة - ١٢ يوليو ٢٠١٤
٧٨	أشرف عبد الله محمد شاهين	٣٥	القاهرة	توفي داخل حجز قسم شرطة أكتوبر ثانٍ، في المحضر رقم ٣٤٦٦ إداري أكتوبر ثانٍ- ١٢ يوليو ٢٠١٤
٧٩	محمود محمد سعدالدين	٢١	الإسكندرية	توفي داخل المستشفى الأميري بالإسكندرية نتيجة إهمال طبي بتاريخ ١٤ يوليو ٢٠١٤
٨٠	إسلام السيد سالم عبدالله	٢٣	الإسكندرية	توفي داخل قسم شرطة ثان الرمل بعد اعتداء عدد من أفراد القسم عليه بالضرب المبرح بالعصي والعصا الكهربائية - ١٩ يوليو ٢٠١٤
٨١	أحمد محمود أحمد صالح	٢٧	بني سويف	توفي داخل مركز شرطة إهناسيا ببني سويف وذكرت إدارة المركز أنه توفي منتحراً داخل دورة المياه بشهادة المحتجزين الآخرين حيث قالوا أنه قام بشنق نفسه ، وتم نقل الجثة إلى مشرحة مستشفى إهناسيا المركزي لعرضها على الطب الشرعي - ٢٣ يوليو ٢٠١٤
٨٢	أحمد أبوبكر عبدالسلام	٤٠		توفي بتاريخ ٣١ يوليو ٢٠١٤ داخل مستشفى أسيوط الجامعي بعد أن نقل إليها نتيجة نتيجة تعرضه لارتفاع فى ضغط الدم وجلطة في مكان حبسه بسجن الوادي الجديد

التهم :

لا تختلف التهم التي توجهها السلطات في مصر إلى معارضي الإنقلاب على تنوع أشخاص المحتجزين وصفاتهم وأعمارهم فقائمة الإتهامات واحدة تقريبا وهي : السعي لتكدير السلم والأمن الإجتماعي ، السعي لقلب نظام الحكم ، الشروع في القتل ، التحريض على العنف ، القتل العمد ، الإتلاف ، الحرق العمد للممتلكات العامة ، تعطيل أحكام الدستور والقانون ، مقاومة السلطات ، الإعتداء على رجال السلطة العامة ، حيازة أسلحة وذخائر ، تعطيل الطرق والمواصلات ، أضيف لها مؤخرا عقب إقرار الحكومة لقانون التظاهر تهمة التظاهر على خلاف أحكام القانون ، أو التظاهر دون ترخيص ، وتهمة الترويج لفكر جماعة إرهابية في إشارة لجماعة الإخوان المسلمين عقب قرار الحكومة بإدراجها على قائمة الإرهاب.

وهناك مجموعة جديدة من التهم اعتمدتها السلطات في مصر لكي تبعد نظر المجتمع الدولي عن عدد المعتقلين الحقيقي وكي لا يتسنى للمنظمات والجهات المراقبة لحقوق الإنسان في مصر الوقوف على حجم الإنتهاكات الخاصة بالإعتقال التعسفي وتقييد الحريات بسبب الرأي السياسي ، حيث تقوم السلطات بتلفيق عدد من التهم الجنائية الخالصة دون الإشارة إلى الانتماء السياسي فنجد مثلا الدكتور محمد سعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة والأستاذ عبد المنعم عبد المقصود واللذان اتهما بإدارة تشكيل عصابي لسرقة شقق منطقة بين السرايات .

دور النيابة العامة:

تلعب النيابة العامة دورا خطيرا بإضفاء الشرعية على التهم التي تحضر سلفا من قبل أجهزة الأمن والشرطة وتصدر في معظم القضايا قرارا بحبس المتهمين خمسة عشر يوما على ذمة التحقيقات تجدد دون سقف محدد أو مبرر.

في المحضر ١٥٣٥ لسنة ٢٠١٣ إداري بولاق أبو العلا والذي تحرر ضد ثمانية أشخاص من معارضي الإنقلاب تم ضبطهم من قبل قوات الشرطة والجيش يوم ٥/ ٧ / ٢٠١٣ فيما يعرف بأحداث ماسبيرو وقد تم عرضهم على النيابة العامة وبهم اصابات متعددة عبارة عن جروح قطعية وسحجات وكدمات في أماكن متفرقة من الجسد نتيجة إعتداء البلطجية وقوات الشرطة والجيش وفق ما قرروا في المحضر وتم توقيع الكشف الطبي عليهم رسميا وأثبت وجود الإصابات بهم ، وقامت النيابة العامة بتوجيه تهم تجمع أكثر من خمسة أفراد بهدف اقتحام مباني حكومية والإعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة ، ورغم عدم وجود أي أدلة في المحضر سوى أقوال متناقضة للجهات الأمنية ، ورغم ثبوت تعرض المعتقلين لإصابات جسيمة نتيجة الإعتداء الذي تعرضوا له ، قامت النيابة العامة بتجديد حبسهم احتياطيا بشكل متكرر حيث كان آخر موعد لعرضهم على النيابة ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٣ وقررت النيابة العامة تجديد حبسهم لمدة ٤٥ يوما دون إبداء أسباب ودون التزام بقواعد قانون الإجراءات الجنائية .

صورة ضوئية لورقة من المحضر تفيد وجود إصابات بالمعتقلين

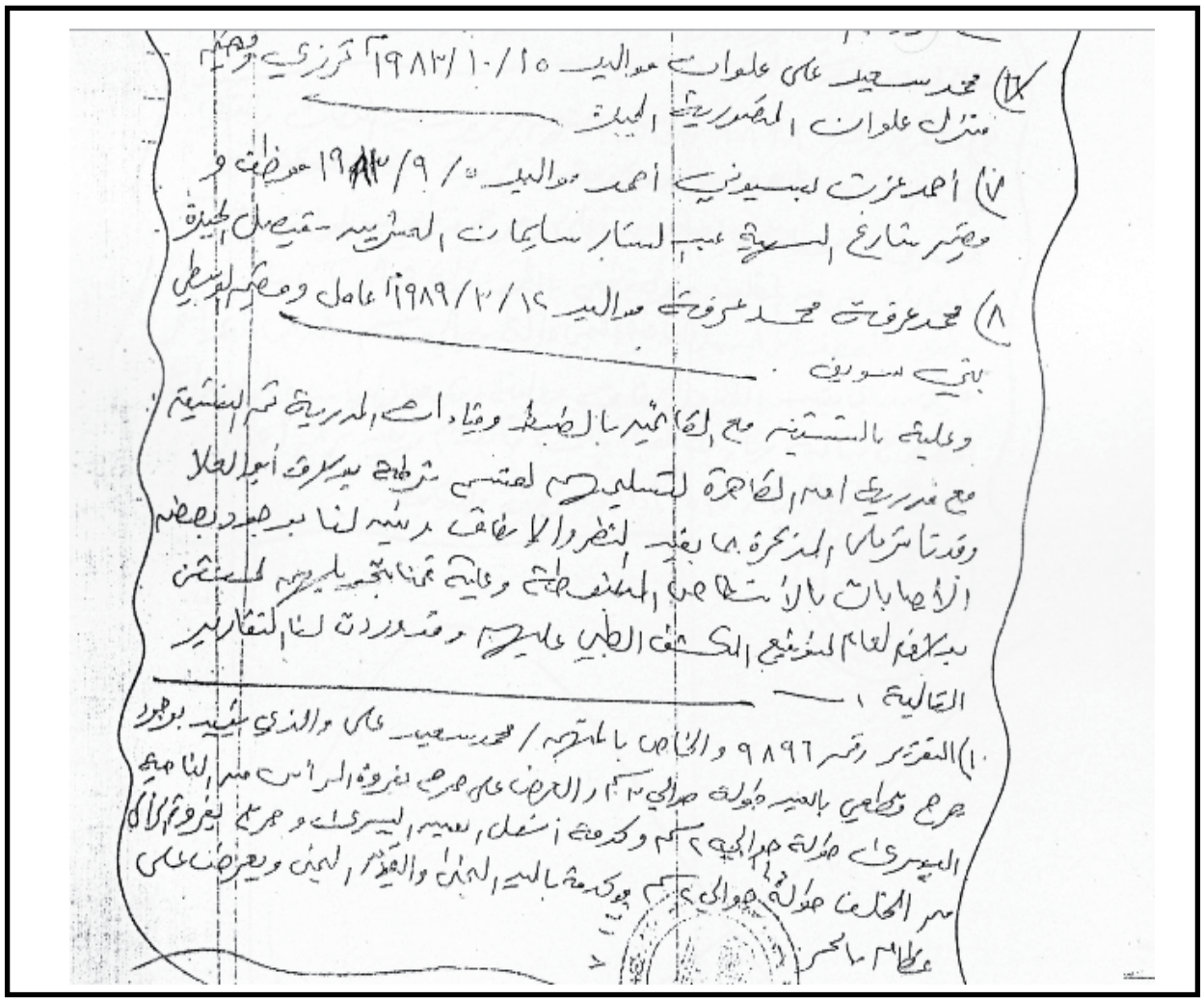

وفي المحضر ٢٩٧١ لسنة ٢٠١٣ إداري قسم شرطة ٦ أكتوبر أول والذي قامت الشرطة باعتقال عدد ٣٧ من معارضي الإنقلاب أمام مدينة الإنتاج الإعلامي عقب قيامها بالإعتداء على مسيرة لهم بالرصاص الحي والخرطوش وفق التقارير الطبية المرفقة بالمحضر وشهادات شهود العيان التي استمعت إليها النيابة وعلى الرغم من توافر أدلة مادية وتقارير طبية تفيد وقوع إصابات في صفوف المتظاهرين وبعض المارة الذين تصادف تواجدهم بالطريق العام من قبل قوات الأمن وهو ما ذكره شهود عيان في المحضر ، إلا أن النيابة العامة أمرت بحبس من تم اعتقالهم وتم تجديد حبسهم بشكل دوري دون ابداء أسباب عقب توجيه تهم الإتلاف والتجمهر وتكدير السلم العام ، جدير بالذكر أن قرار النيابة كغيره من القرارات في حق معارضي الإنقلاب بحبس المعتقلين لم يكن مسببا مخالفا لقواعد قانون الإجراءات الجنائية ، مما يحمل معنى أن النيابة العامة تنتهك الشرعية الإجرائية في تعاملها مع معارضي السلطات في مصر.

صورة قرار النيابة في المحضر

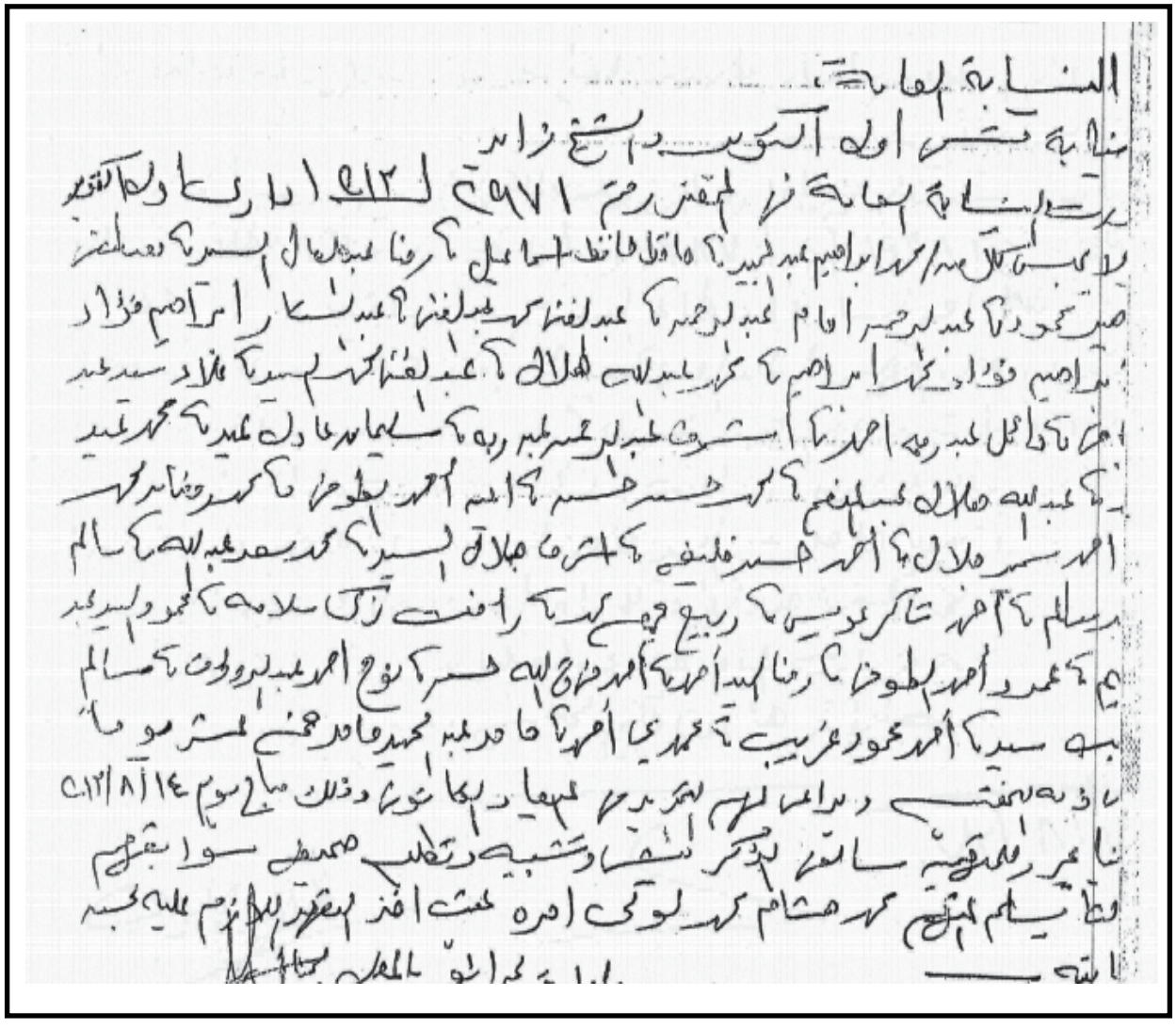

وفي المحضر ١٢٦٩٥لسنة ٢٠١٣ جنح الجيزة والذي تحرر عقب فض اعتصام النهضة مباشرة حيث قامت قوات الشرطة بحصار بعض المتظاهرين يتجاوز عددهم المائة شخص بكلية الهندسة جامعة القاهرة حتى صباح اليوم التالي ١٥/ ٨ / ٢٠١٣ وقامت بتقسيمهم لمجموعات في محاضر مختلفة وقامت بتوجيه تهم متعددة لهم ، ورغم خلو المحضر من أي دليل مادي وتناقض المحضر في بدايته الذي يتحدث عن فض اعتصام النهضة مع تحريات المباحث التي حولت التهم إلى سرقة محتويات كلية الهندسة استمرت النيابة العامة في تجديد حبس المتهمين تلقائيا دون أي مبرر موضوعي أو شكلي .

صورة من تحريات المباحث من واقع المحضر المذكور

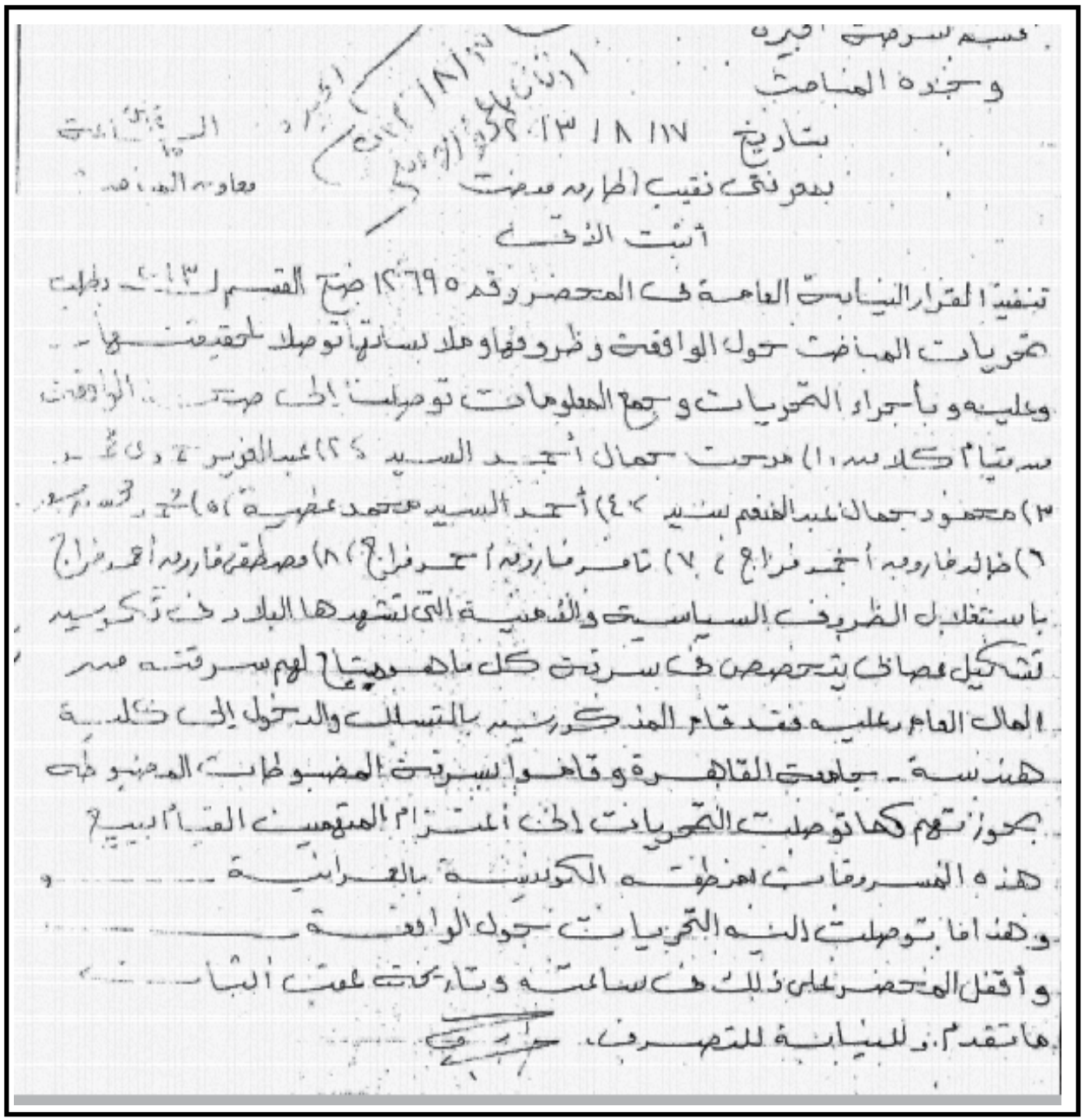

وفي المحضر ٣٦٥٧ لسنة ٢٠١٣ إداري قسم شرطة الأزبكية قامت النيابة العامة بطلب تحريات المباحث حول الواقعة ومن المعلوم والمفترض أن تحريات المباحث تأتي من جهة تلتزم الحياد وتقتصر على نقل ما توافر لديها من معلومات حول الواقعة المطلوب التحري عنها دون إبداء رأي أو توجيه اتهام وإلا فقدت أثرها لعدم حيادها وتحتم على النيابة العامة إهدارها ، وعلى الرغم من ذلك فقد جاءت التحريات تحمل مدلولا سياسيا واضحا يتغنى بثورة الثلاثين من يونيو ويهاجم حكم الرئيس محمد مرسي ويتحدث عن التظاهرات التي نزلت ضد حكمه بالملايين ، وقد تجاهلت النيابة العامة ما في التحريات من تحيز وأمرت بحبس المتهمين على ذمة هذا المحضر ووفق هذه التحريات لمدة ١٥ يوما على ذمة التحقيق .

مقدمة تحريات المباحث حول المحضر المذكور

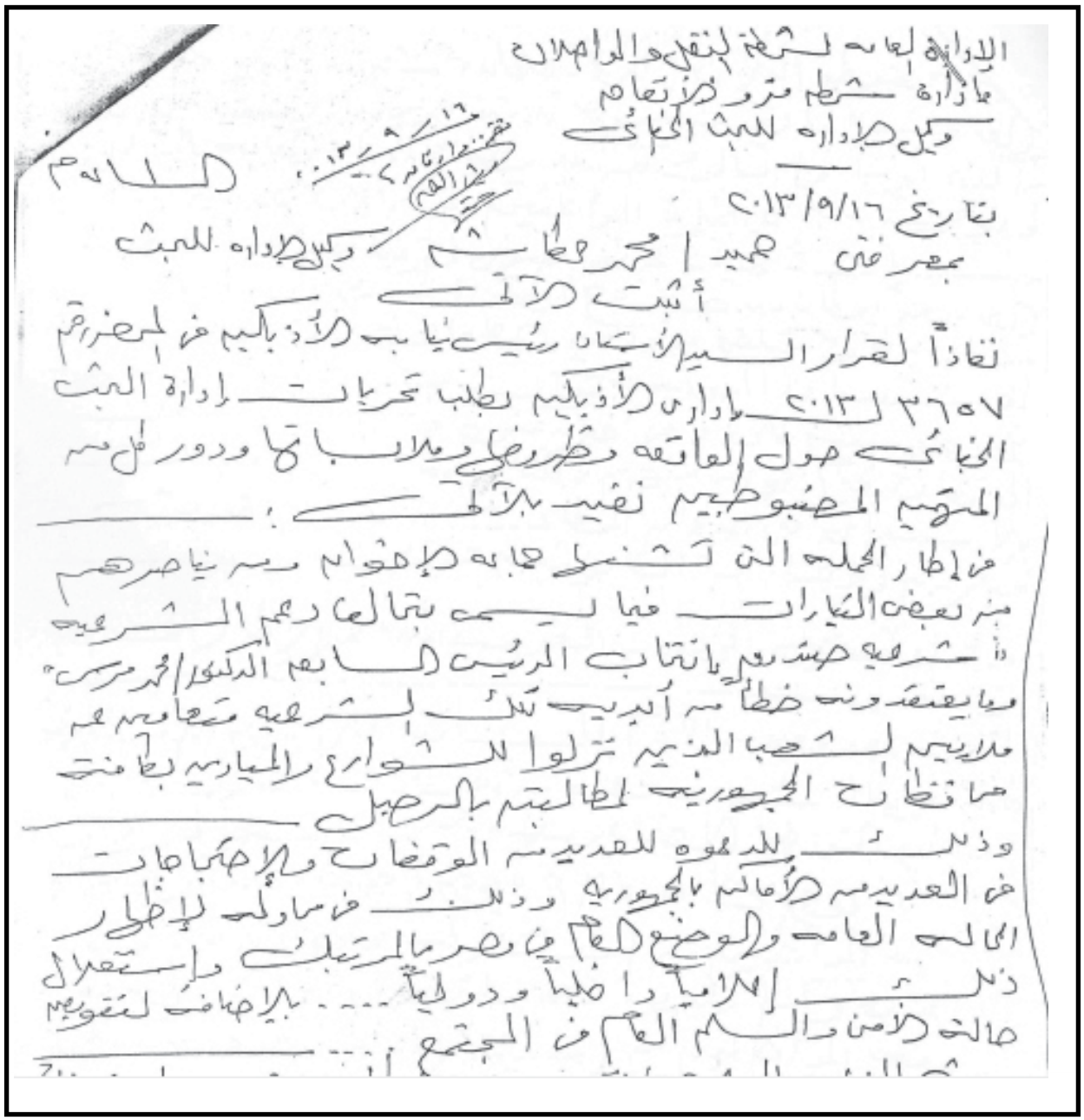
الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات
مأمورية شرطة مترو الأنفاق
وكيل الإدارة للبحث الجنائي

بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٦

بمعرفتي محمد [illegible] وكيل الإدارة للبحث

أثبت الآتي

نفاذاً لقرار السيد اللواء رئيس نيابة الأزبكية في المحضر رقم ٣٦٥٧ لسنة ٢٠١٣ إداري الأزبكية بطلب تحريات إدارة البحث الجنائي حول الواقعة وظروفها وملابساتها ودور كل من المتهمين المضبوطين نفيد بالآتي :

في إطار الحملة التي تشنها جماعة الإخوان المسلمين ضد ناصريهم من بعض التيارات فيما يسمى بتوالي جمعة الشرعية ، جمعة الشرعية جمعة بيعة الرئيس السابق الدكتور/ محمد مرسي ، وما يقتضونه خطأ من أدبيات تلك الشرعية تعاقبوا على ملايين الشعب الذين نزلوا للشوارع والميادين بكافة محافظات الجمهورية لمطالبتهم برحيل [illegible]

وذلك للعديد من الوقفات والإحتجاجات في العديد من الأماكن بالجمهورية وذلك في محاولة لإظهار الحالة العامة والوضع العام في مصر بالمرتبك واستغلال ذلك [illegible] داخلياً ودولياً ... بالإضافة لتقويض حالة الأمن والسلم العام في المجتمع

الأحكام القضائية :

أصدر القضاء المصري في محاكمات تفتقر للمعايير الدنيا للمحاكمات العادلة أحكاما على ٨٨٦٧ معتقلا أتسمت بأنها مشوبة بأخطاء مهنية وقانونية جسيمة ، و لاتزال العديد من القضايا المُحالة متداولة دون صدور حكم فيها حتى نهاية يوليو ٢٠١٤.

وفقاً لجملة الأحكام الصادرة خلال عام فقد تم الحكم على ٤٠٠٤ معتقلاً في الفترة من سبتمبر ٢٠١٣ وحتى مارس ٢٠١٤ في ٣٣٩ محاكمة ، وصدرت أحكام على ١٩٢٣ معتقلاً في أبريل ٢٠١٤ ، و١٢٣٨ في مايو ٢٠١٤ ، و١٧٠٢ في يونيو ٢٠١٤ ، وكانت المحاكمات مدنية وعسكرية وتنوعت الأحكام ما بين البراءة والسجن والسجن المشدد والمؤبد والإعدام .

وفي التفصيل أحيلت أوراق ١٢٧٥ معتقلاً إلى المفتي تمهيدا للحكم عليهم بالإعدام في أربع قضايا كانت كلها في العام ٢٠١٤ بتاريخ ١٩ مارس ، ٢٤ مارس ، ٧يونيو ، ١٨يونيو. تم تأييد الحكم بالإعدام على ٢٥٩ معتقلا.

وبلغ عدد الذين حكم عليهم بالسجن المؤبد ٦٥٧ معتقلا ، فيما حكم على ٦٠٦١ معتقلا بالحبس أقل من ثلاث سنوات والسجن والسجن المشدد من ٣ إلى ١٥ عام ،وحصل ١٨٩٠ معتقلا على البراءة .

طرق الإعتقال:

في ظل تصاعد الإعتقالات وإصرار السلطات على كسر شوكة الإحتجاج تنوعت أشكال الإعتقال فشملت مداهمة المنازل أو مكان العمل أو المؤسسات التعليمية لكن العدد الأكبر من المعتقلين ألقي القبض عليهم أثناء الاعتداء على المظاهرات الرافضة للنظام الحالي وممارساته .

أولا :الإعتقال من المنزل :

تقوم القوات الأمنية باقتحام المنزل بشكل مباشر عقب خلع الأبواب بصورة عنيفة والإنتشار بشكل سريع وفوري في كل غرف المنزل دون إعطاء فرصة للسكان بتجهيز أنفسهم، ليلا أو نهارا و دون إبراز أي تحقيق شخصية أو أمر من النيابة العامة أو إبلاغ المحتجز بسبب احتجازه أو تفتيش منزله،في كثير من الحالات تم الإعتداء على السكان بالضرب والسب والشتم ، في بعض الحالات قامت القوة المداهمة بإحراق محتويات المنزل أو تعمد تكسير أثاث المنزل والأجهزة الإلكترونية ونهب بعض محتوياته .

وقد حرر المواطن إسماعيل أبو بركة بلاغا للنائب العام المستشار هشام بركات، يتهم فيه مأمورية الضبط التابعة لوزارة الداخلية التي ألقت القبض على والده، بالاستيلاء على بعض الأجهزة الإلكترونية والمبالغ المالية التي عثروا عليها في الخزينة الخاصة به أثناء تفتيشها.

وحمل البلاغ رقم ١١٨٩٤ لسنة ٢٠١٣ عرائض النائب العام، وجاء فيه «أنهم فوجئوا يوم الخميس الموافق ٢٢ أغسطس٢٠١٣ بقوة من عناصر الأمن التابعة لوزارة الداخلية تقتحم احدى الشقق المملوكة لوالده بمنطقة السيدة زينب ، وتلقي القبض على والده دون إذن من النيابة العامة أو صدور أية قرارات منها بضبطه واحضاره».

كما ذكرت أسرة عبدالحميد حسيني عبدالحميد محمد سالم ٥١ عاما اعتقل بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦ ،. حيث قامت قوات الأمن بمداهمة منزله ومنازل مجاورة في تمام الساعة الواحدة والنصف صباحا حيث قاموا بتحطيم الأبواب وسلب كل الأجهزة الإلكترونية والهواتف النقالة التي وجدوها .

وذكرت أسرة الصحفي عمرو سلامة القزاز ٢٤ عاما اختُطف على يد قوات أمنية بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ الساعة الثالثة صباحا من منزله واقتيد إلى جهة غير معلومة ، وأفادت العائلة أن قوة أمنية يرتدي غالبيتها زي مدني وقليل من أفرادها يرتدون زي الشرطة دون رتب محددة،والجميع مسلحون يستقلون أربع سيارات ملاكي وسيارة ميكروباص بيضاء أحاطت المنزل ثم دخلت إلى المنزل حيث قامت بتقييد عمرو وتفتيش المنزل وبعثرة محتوياته والإستيلاء على عدد من الأجهزة الإلكترونية والكاميرات الخاصة بالعمل الصحفي العام الذي كان يقوم به (راجع الشهادة رقم ١١) .

ثانيا : الإعتقال من المظاهرات :

تقوم قوة الشرطة عقب اتخاذ قرار بالإعتداء على المسيرة بإطلاق الرصاص في الهواء أو تجاه المتظاهرين وإطلاق الخرطوش والمسيل للدموع ثم تنتشر القوات الأمنية وسط المتظاهرين وتعتقل من تطاله يدها ثم يلتف حول المعتقل أو المعتقلين مجموعه من الجنود أو البلطجية مرافقي الشرطة ويقومون بركل المعتقل بالأرجل ولكمه وضربه بالأيدي وبكعوب البنادق والخوذ الواقية وتظهر هذه الأساليب والممارسات بوضوح في العديد من لقطات الفيديو التي التقطتها كاميرات النشطاء، وفي بعض الحالات يقوم البلطجية بالإعتداء على المعتقلين بالأسلحة البيضاء .

الإختفاء القسري :

بعد الثالث من تموز ٢٠١٣ أصبح الإختفاء القسري روتينا تمارسه القوات الأمنية فأغلبية من يتم اعتقاله يتعرض لتجربة الإختفاء القسري فلا يعرف مكان اعتقاله ولا يسمح بزيارته من قبل محاميه أو عائلته إلا بعد فترة من الزمن وهناك من اختفت آثاره وأصبح في عداد المفقودين.

في اللحظات الأولى للإنقلاب العسكري في مصر في الثالث من يوليو عام ٢٠١٣ قامت القوات المسلحة باخفاء الرئيس المصري الدكتور محمد محمد مرسي قسريا وتسعة من فريقه الرئاسي وهم:أحمد عبد العاطي مدير المكتب،أيمن الصيرفي سكرتير مدير المكتب،محمد رفاعة الطهطاوي رئيس الديوان،أسعد الشيخة نائب رئيس الديوان،أيمن هدهد مستشار أمني،عبد المجيد المشالي مستشار إعلامي،عصام الحداد مساعد الرئيس للشؤون الخارجية،أيمن علي مساعد الرئيس لشؤون المصريين في الخارج،خالد القزاز سكرتير الرئيس لشؤون العلاقات الخارجية.

وقد أعلنت أسرة الرئيس وأسر المساعدين المختفين عقب الإنقلاب العسكري في مؤتمر صحفي ، أنهم فقدوا الاتصال بذويهم منذ إعلان الفريق أول عبد الفتاح السيسي لخارطة الطريق حيث كانوا برفقة الرئيس في اللحظات الأخيرة. وبتاريخ ٢٠١٣/١١/٠٤ ظهر الرئيس المعزول لأول مرة في جلسة المحكمة لتقرر السلطات الحالية نقله لسجن برج العرب عقب تأجيل الجلسة ليوم ٨ / ١ / ٢٠١٤ وتستمر جلسات المحاكمة التي تخللها ظهور باقي مساعدي الرئيس في محاكم مختلفة.

لقد شمل الإختفاء القصري أغلب المعتقلين لفترات مختلفة وهناك من يستمر اختفاؤه وفق شهادات معتقلين كانوا برفقتهم ثم انقطعت أخبارهم دون أن تجدي كل الشكاوى التي تقدمت بها الأسر للنيابة العامة أو البحث في المستشفيات وفي المشارح للعثور عليهم أحياءا أم أمواتا.

وغالبا ما يتم احتجاز المختفين قصريا في أماكن غير قانونية بعيدا عن أي رقابة ، ويتم تعذيب هؤلاء المختطفين بشكل عنيف للغاية بغرض الحصول على معلومات

، ثم يتم إلقاؤهم على أحد الطرق النائية بين المحافظات إذا ظلوا أحياء ، أو تدفن جثامينهم بشكل غير قانوني إن قُتلوا تحت وطأة التعذيب (راجع الشهادة رقم ٣٨) .

وبدأت السلطات تمارس جريمة الإختفاء القسري على عموم المتظاهرين منذ أحداث الحرس الجمهوري ثم أحداث المنصة ثم وصل ذروته في أعقاب فض اعتصامي رابعة والنهضة وحتى الآن ، وتشير التقديرات أن عدد المفقودين الذين لم يعثر لهم على أثر بعد الإعتقال بلغ ١٢٩ معتقلا.

التعذيب

بدا واضحا من خلال شهادات المعتقلين أن السلطات المصرية تنتهج سياسة التعذيب لكسر إرادة المعارضين وثنيهم عن الإستمرار في حراكهم المناهض للسلطة ، فمنذ لحظة الإعتقال يتعرض الضحايا لمختلف صنوف الإيذاء البدني والنفسي في كافة مراكز الإعتقال وتؤكد وحدة أساليب التعذيب في كافة مقرات الإحتجاز وأسلوب الصعق بالكهرباء بأجهزة مشتراه لهذا الغرض وعدم قيام النيابة أو القضاء بالتحقيق في شكاوى التعذيب أن التعذيب منهجي ويتم بأوامر عليا في الدولة.

فعلى الرغم من شيوع التعذيب وتحدث الضحايا عن تجربتهم في السجون إلى وسائل الإعلام إلا أن السلطات لم تحرك ساكنا ولم تشهد ساحات القضاء المصري تقديم أي ضابط أو جندي بتهم التعذيب للمحاكمة رغم تقديم بلاغات ضد جنود وضباط معينين، ويصف بعض الضحايا أن التعذيب المنهجي عاد إلى سابق عهده بل أقسى من أي عهود مرت على مصر وقد رصدت المنظمة قيام قوات الشرطة والجيش باستخدام عدد كبير من وسائل التعذيب والإيذاء البدني والنفسي نورد ما استطعنا توثيقه منها فيما يلي:

١ التشريفة أو الحفلة

تتنوع أساليب التعذيب التي تتفنن بها القوات الأمنية بدءاً من لحظة الإحتجاز فتقوم القوات بالإعتداء على المعتقلين بضربهم ضربا مبرحا وسبهم وإهانتهم ، ثم حين يصل المعتقل إلى مكان تمركز القوات الأمنية تقوم باستقباله بما يعرف في عرف التعذيب (بالتشريفة) ، فيستقبله الجنود بالركل والضرب الجماعي في تعمد لإرهابه وإيذائه بدنيا ونفسيا ، ثم تتكرر ذات الصورة (التشريفة) حال وصول المعتقلين إلى مقر الإحتجاز الأول فيقوم الجنود الموجودون بالقسم أو بمكان الإحتجاز بتكرار ذات السيناريو مرة أخرى ربما بصورة أعنف وأكثر سادية.

ولا يكاد يسلم أي معتقل من هذه الوسيلة ، فيتعرض للحفلة أو التشريفة كل المعتقلين سواء كانوا قصر أم بالغين رجالا أو نساء ، وتروي كل الشهادات التي جمعتها المنظمة من الضحايا وأسرهم عن تعرضهم جميعا لهذا الأسلوب القمعي .

ففي شهادة المعتقلات في أحداث الأزهر يومي ٢٨ ، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣ قامت قوات الأمن بالإعتداء على الطالبات المعتقلات بشكل عنيف ونزع حجابهن والتحرش بهن وركلهن وصفعهن والإعتداء عليهن بالضرب بالعصي الخشبية وتهديدهم بالصواعق الكهربائية ، وسرقة متعلقات بعضهن الشخصية مثل الهواتف المحمولة وبعض الحلي الذهبية أثناء هذه الإعتداءات (راجع الشهادات من ٢٩ إلى ٣٧).

٢ الصفع

حيث يقوم أحد الجنود أو الضباط بإجلاس المحتجز على ركبتيه وتوثيق يديه من الخلف والجلوس أمامه كي تكون ركبة الضابط ملتصقة بصدر المحتجز ، ثم يبدأ بصفعه صفعا متواصلا على جانب واحد من الخد عدد ١٠ أو ٢٠ صفعة قبل أن ينتقل إلى الجهة الأخرى من الخد ، وفي حالة انحناء المحتجز تحت وطأة الصفع يقوم المخبرين والجنود بصفعه على مؤخرة رأسه بعنف مما يدفعه للاعتدال ثانية ليواجه الصفع على الوجه بذات الصورة ويستمر هذا الوضع من ٧ إلى ١٠ دقائق .

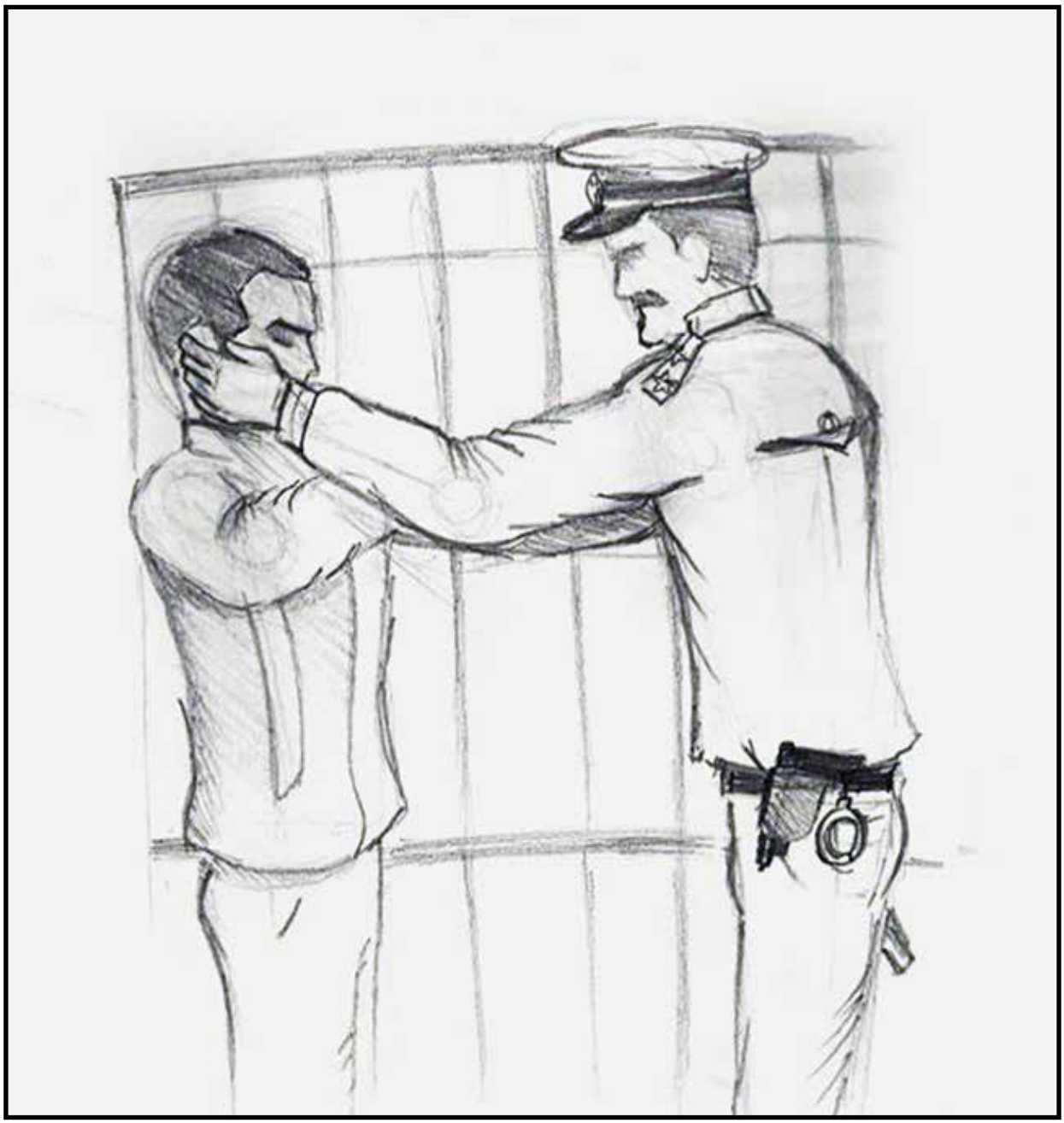

٣ الصعق بالكهرباء

من واقع الشهادات التي تم توثيقها ينتشر أسلوب التعذيب صعقاً بالكهرباء في معظم مراكز التوقيف والسجون،تتم عملية التعذيب من خلال أجهزة معدة لهذا الغرض تم شراؤها من أموال دافعي الضرائب ومن يقوم بتشغيل جهاز الصعق الكهربائي ضابط مدرب يتحكم بعملية الصعق لتلحق أكبر ألم بالضحية وتتم عملية الصعق بعد تعرية الضحية ووصل الملاقط في أماكن حساسة من جسده.

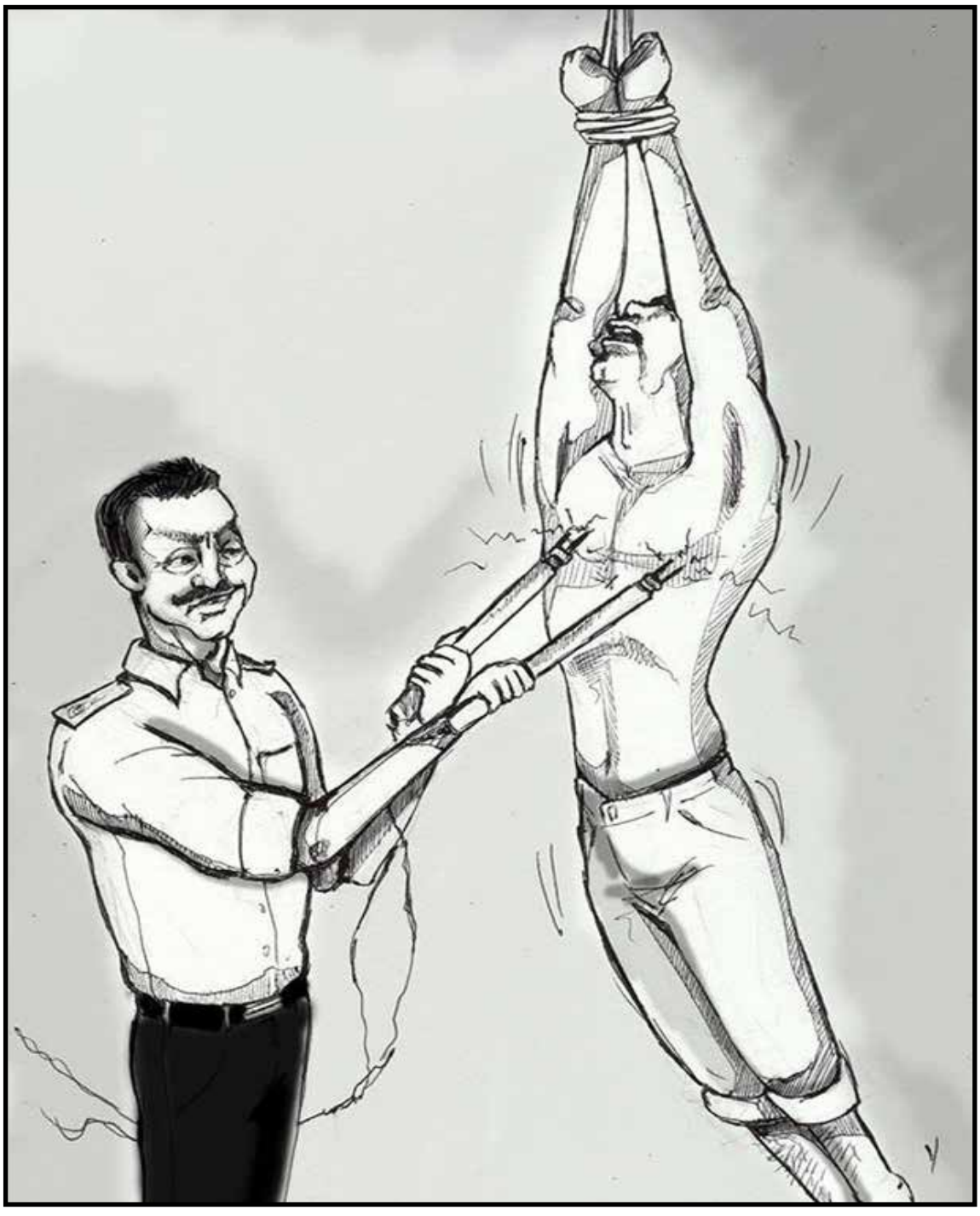

٤ الجلد

تقوم قوات الأمن بجلد المعتقلين على كافة أنحاء الجسد بعد تعريتهم بواسطة أحزمة أو كابلات، كما في حالة محمد فاروق عبدالمطلب، ٣٣ سنة، صاحب مخبز، تم اتهامه في المحضر رقم ٥ أحوال مركز أبوقرقاص بالاستيلاء على بندقية خرطوش وهي من أسلحة المركز، خلال المظاهرات والاشتباكات التي حدثت يوم ١٤ / ٨ / ٢٠١٣ بالمنيا ، وفي قسم بندر المنيا قام أفراد الشرطة بتعذيبه وتعرية نصفه العلوي وقاموا بجلده وهو ملقى على الأرض ثم قام أحد الأفراد بتصويره أثناء التعذيب.

وفي شهادة للمعتقل م . ع . ح «دخل علينا فردين كان بأيديهم أسلاك كهربائية قاموا بجلدنا بها ونحن مربوطون في حلقه الحديد وكل من يصرخ من شدة الألم يقومون بزيادة الضرب أكثر وأكثر واستمر الجلد لمدة حوالي نصف ساعة مما أدى إلى جرح العديد منا ذلك لأن السلك كان نحاسيا منزوع عنه العازل البلاستيك » (راجع الشهادة رقم ٣٨).

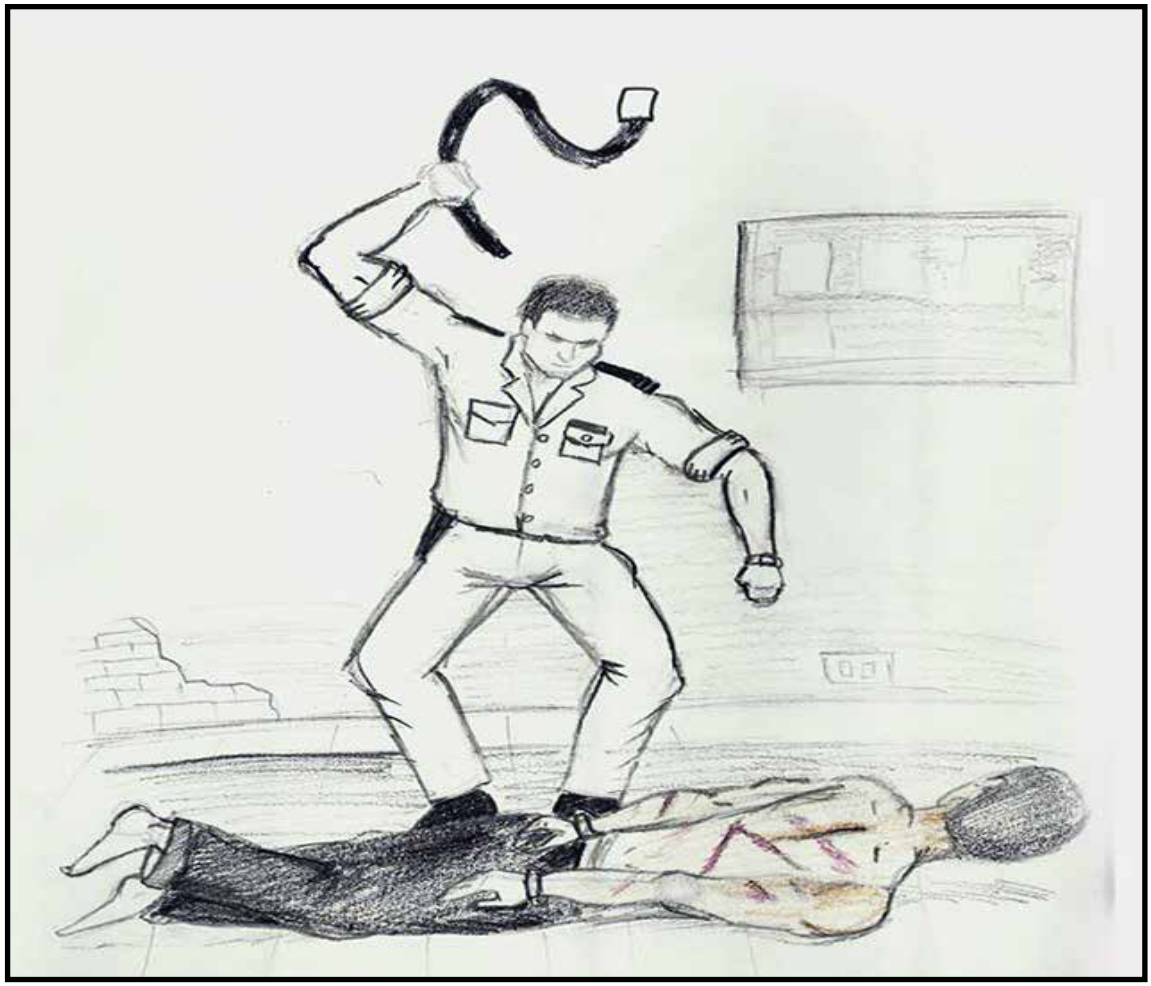

٥ الشنطة

وهي طريقة تعذيب منتشرة بكثافة في أقسام الشرطة حيث يقوم افراد الشرطة بوضع عصا خشبية غليظة بين كرسيين خشبيين ثم يتم تقييد الضحية بحيث تكون يديه أسفل ركبتيه وهو جالس القرفصاء ثم يضع العصا الخشبية بين يديه وخلف ركبتيه ثم يتم حمله كالشنطة على الكرسيين فيصبح معلقا ويتم إغماض عينيه وضربه في كل الأماكن ووكزه بالعصي الغليظة وتعذيبه بأدوات مختلفة.

بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٣١ كان الصحفي أسلم فتحي مراسل قناة mbc مصر في طريقه للطبيب برفقة والدته، حيث فوجيء بانهيار عقار،حضرت الشرطة وأحاطت

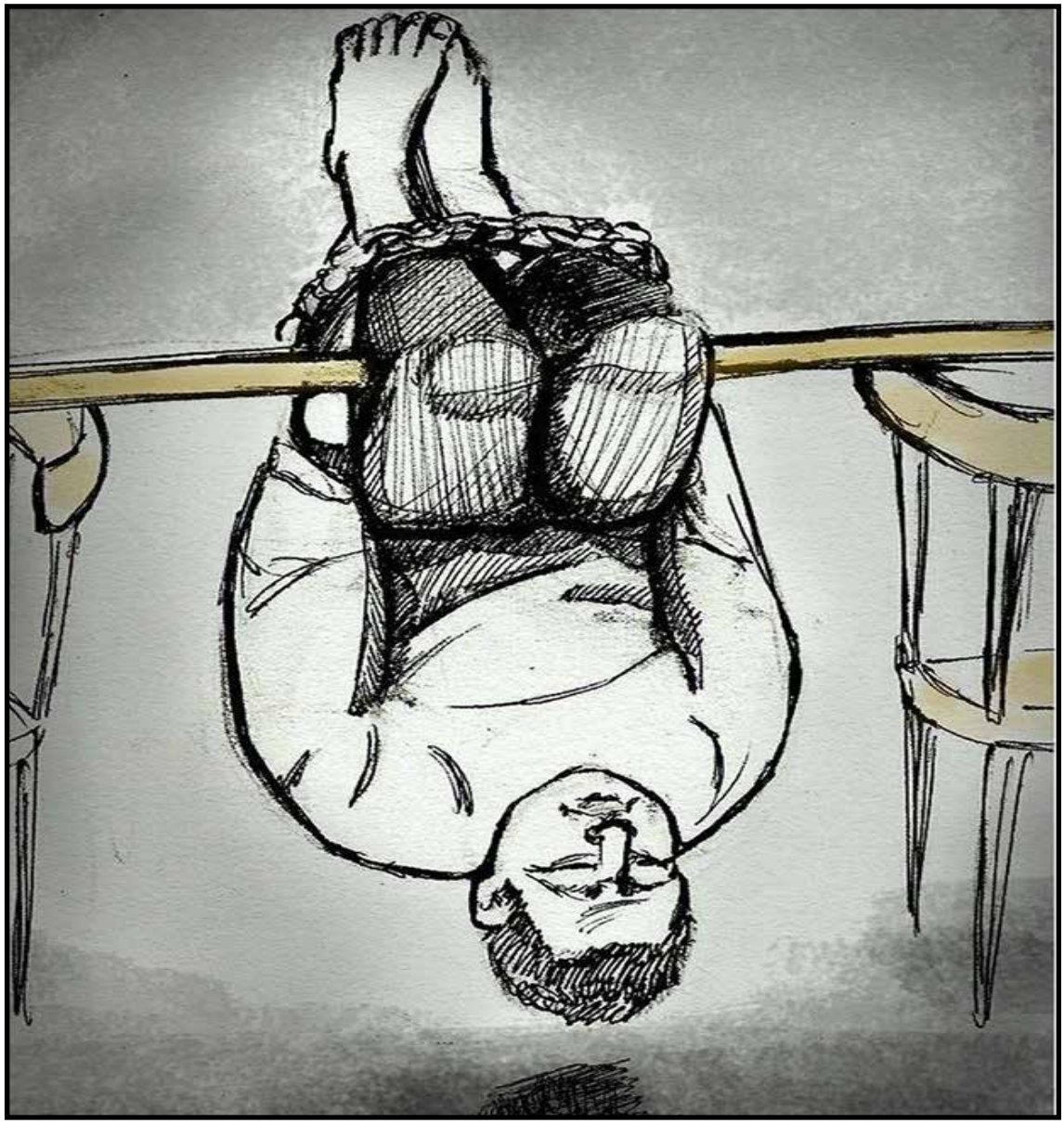

بالعقار المنهار برجال الأمن فحاول أسلم أن يتقدم ليقوم بتغطية الواقعة إلا أن أحد ضباط الشرطة الموجودين رفض ثم حدثت بينهما مشادة كلامية اقتاده الضابط بعدها إلى قسم شرطة بندر المنيا ووضعوه في غرفة واسعة وقال أسلم في شهادة مسجله «حطوا كلبش في إيدي وكلبش تاني في رجلي، وربطوا الإتنين سوا في خشبة وعلقوها بين كرسيين، عرفت بعدها إنهم بيسموا الطريقة دي شنطة، وهي في حد ذاتها مؤلمة جدا ، وأنا متعلق كل اللي شايفه رجلين العساكر والضباط، كلهم داخلين وطالعين يضربوني».

٦ الركل

يقوم الجنود بإلقاء المعتقل وقد قيدوا يديه خلف ظهره ثم يبدأوا بركله بشكل مستمر في جنبه وصدره وضلوعه ، الأمر الذي يؤدي عادة إلى إصابته بكسور أو شروخ في عظام الضلوع ،مثال ذلك تعرض الدكتور محمد طه وهدان أحد القادة المعارضين إلى كسر في أحد أضلاع صدره عقب تلقيه ركلات في صدره من قوات الشرطة في قسم شرطة باب الشعرية عقب اعتقاله في أحداث الحرس الجمهوري .

٧ التعليق

يقوم الجنود بتعليق المحتجز من قدميه أو رجليه وتعليق شيء ثقيل في قدمه حتى يصاب المحتجز بألم شديد جدا في كل مفاصله ويصاب عقبها بصداع لا يتوقف وآلام في جسده لا تبرأ إلا بمرور وقت طويل .

٨ الإعتداء الجنسي

إجبار المعتقلين على خلع ثيابهم او نزعها عنهم والتحرش بهم جنسيا مثلما تم مع المحتجزين في معسكرات الأمن المركزي بالغربية عقب مجزرة فض رابعة العدوية ومن صور الإعتداء الجنسي على المحتجزين (الإغتصاب الكامل . وضع العصي الخشبية في الدبر . إقعاد المحتجز على خوابير أو عصي خشبية . التعرية الكاملة وتوثيق الأيدي ثم مسك ولمس الأعضاء التناسلية . كشوف العذرية) ونظرا لحساسية الإعتداءات الجنسية وخصوصية المجتمعات العربية رفضت الكثير من الفتيات توثيق ما جرى معهن وعلى وجه الخصوص أولئك اللاتي تعرضن للإغتصاب.

وفي إفادة لأحد محامي المعتقلين أكد قيام أفراد الأمن بتقييد موكله ثم وضع عصا خشبية في دبره عقب تعريته بالكامل (راجع الشهادة رقم ٤٦).

وفي شهادات لبعض أسر طالبات الأزهر اللائي تم اعتقلهن يومي ٢٨ ، ٣٠ / ديسمبر ٢٠١٣ حيث قامت قوات الأمن باعتقالهن مع أخريات بدعوى قيامهن بتعطيل الإمتحانات ، وذكرت الأسر نقلا عن الطالبات المعتقلات تعرض معظمهن للضرب والإهانة ونزع الحجاب والتحرش الجنسي من قبل ضباط وجنود الأمن حال اعتقالهن وعندما تم نقلهن إلى قسم ثاني مدينة نصر تعرضت المعتقلات لكشف العذرية كما تعرضن للتعذيب وبعد ذلك تم ترحيل المعتقلات إلى معسكر السلام للأمن المركزي وهناك تم الإعتداء عليهن وتعذيبهن وتعمد إهانتهن وإذلالهن، ثم تم تحويلهن إلى سجن القناطر وهناك تعرضن لجملة من الإنتهاكات تتمثل في التفتيش الذاتي بشكل مهين و كذلك منعهن من ارتداء ملابس ثقيلة تحفظهن من البرد ولا يسمح لهن إلا بارتداء ملابس خفيفة للغاية تكشف أجسادهن مما يسبب لهن آلاما نفسية ، فكافة الطالبات المعتقلات من المحجبات (راجع الشهادات كاملة من ٢٩ إلى ٣٧).

٩ منع الدواء عن المعتقلين المرضى وسوء الرعاية الصحية

توفي عدد من المحتجزين داخل السجون جراء الإهمال وسوء الرعاية الصحية رغم أنهم ذكروا في تحقيقات النيابة أنهم مصابين بأمراض خطيرة ومزمنة وتحتاج إلى رعاية طبية خاصة وحملوا النيابة المسؤولية ، إلا أن إدارة السجن لم تتخذ أية تدابير من شأنها الحفاظ على حياتهم أو القيام على رعايتهم الرعاية الصحية المناسبة.

١٠ التكدس في الزنازين وعدم آدميتها .

تقوم الجهات الأمنية باحتجاز المعتقلين في الأماكن المخصصة للمحكوم عليهم ويتم سريان ذات قوانين السجناء المحكوم عليهم على الرغم من كونهم ما زالوا تحت التحقيق ، ثم يتم احتجازهم في العنابر بشكل مكثف فوق الطاقة العددية للعنبر فيتم مضاعفة العدد لثلاثة وأربعة أضعاف بشكل يصعب معه على المعتقلين الحركة الحرة لفترات طويلة ويصعب عليهم دخول الحمام ، كما تقوم سلطات السجن بإغلاق الزنزانة طوال اليوم وسط هذا الزحام على خلاف أحكام القانون

، وبالنسبة للقيادات السياسية المعارضة للإنقلاب فإنه يتم حبسهم إحتياطيا لفترات طويلة وإغلاق الزنازين الإنفرادية عليهم لمدة قد تصل إلى أسبوع متواصل دون أن يروا الشمس .

ذكر المحامي ع. س . ن في شهادته للمنظمة : أن المحتجزين احتياطيا في قضية أحداث رمسيس ١٦ / ٨ / ٢٠١٣ حيث تم ترحيلهم إلى سجن وادي النطرون ١ قاموا بإدخالهم إلى الزنانين ففوجئوا بأن الغرف لا ترقى إلى مستوى الحمامات ، وفيها حشرات بحيث لا يستطيع أحد الجلوس بها والغرفة كانت عبارة عن مساحة تسعة أمتار ٣ ❖ ٣ وكان يوضع بهذه الغرفة عدد ٣٥ فرد مما يجعل النوم مستحيلا او الجلوس أو حتى التنفس (راجع الشهادة رقم ٤٤).

١١ الحرق بالسجائر

تقييد المعتقل وكيه بالسجائر في الذراع والقدم ، كما في حالة المحتجزة أماني عبده حسن في قسم شرطة حدائق القبة حيث قام أحد أفراد الشرطة بإطفاء السجائر في ذراعها (راجع الشهادة رقم ٢٦).

١٢ الإعتداء من قبل المسجلين خطر والسجناء الجنائيين

تحريض السجناء الجنائيين والمسجلين خطر من قبل سلطات السجن للإعتداء على المحتجزين احتياطيا والقيام بإذلالهم والطلب منهم أن يقوموا بتصرفات مهينة، وفي حال رفضهم يتم الإعتداء عليهم بالضرب المبرح.

١٣ التعرض للصقيع

حيث تقوم إدارة السجن بنزع ملابس المعتقلين ورشهم بالماء وتركهم في أماكن مكشوفة في أحواش السجون دون أي غطاء طوال الليل.

ذكر شقيق المعتقل القاصر خالد إبراهيم معوض أن شقيقه حال اعتقاله وضع

مكبلا بالقيود الحديدية لمدة ١١ ساعة متواصلة في جو بارد وماطر على سطح مبنى النيابة حتى عرضه على وكيل النيابة (راجع الشهادة رقم ١٧).

وأفادت زوجة المعتقل ي . س ـ أن زوجها قد تم احتجازه في فرق الأمن المركزي بالزقازيق وأنهم أخذوا منه ومن المعتقلين الآخرين أغطيتهم وفرشهم لإجبارهم على النوم في الصقيع دون فرش أو غطاء (راجع الشهادة رقم ١).

١٤ تكسير العظام

حيث يقوم عدد كبير من الجنود بضرب المعتقل ضرباً عنيفاً وتعمد تكسير عظامه لإصابته بعاهات مستديمة قالت أسرة المعتقل «محمد كمون» طالب بالمعهد العالي للهندسة والتكنولوجيا بدمياط الجديدة أن قوات الأمن القت القبض على محمد يوم الجمعة ٢٧ / ١٢ / ٢٠١٣ بعد أدائه لصلاة الجمعة بمدينة دمياط الجديدة ، حيث كان مشاركا في مسيرة سلمية وقامت سيارة للشرطة بملاحقته وقامت بصدمه بغرض إيقافه ثم نزل أفراد من سيارة الشرطة وقاموا بضربه ضرباً مبرحاً قبل اصطحابه لقسم الشرطة ثم نقلوه للمستشفى في حالة صحية خطيرة ، وقالت والدته في شهادة لها «زرت محمد ووجدته في حالة يرثى لها وكان عنده نزيف ومتركبله جهاز، وعمل عملية وكان عامل العملية بالكلبشات، وحصله كسر في الحوض وفي رجله ولا يستطيع الكلام».

١٥ إفقاد الذكورة

حيث تقوم عناصر الأمن بضرب الضحية والضغط على خصيتيه حتى يفقد ذكورته ، وتعرض احد الضحايا لهذا الأسلوب عقب احتجازه من قبل قوات الأمن في المنصة وتم صعقه بالكهرباء في خصيته والضغط عليهما من قبل أحد رجال الأمن حتى أدى ذلك إلى فقدانه لذكورته (راجع الشهادة رقم ٣٨).

١٦ التعليق على (العروسة):

العروسة إسم متداول يطلقه ممارسوا التعذيب على جسم خشبي يتم ربط الضحية إليه بحيث يلتصق بطنه وقدميه مفتوحتين وذراعيه مفرودتين على شكل صليب ، ومن ثم تُشل حركته بالكامل ليتم تعذيبه بالوسائل المختلفة .

في شهادة لوالد المعتقل القاصر أحمد عبد الفتاح ١٦ سنة قال فيها «تم التحقيق مع أحمد من قبل أمن الدولة وتم الاعتداء عليه بالضرب أثناء التحقيق وتعذيبه بالكهرباء كما أنهم نزعوا عنه ملابسه كلها حتى أصبح عارياً تماماً ووضعوه على «العروسة» ثم جلدوه ، كما قاموا بصعقه بالكهرباء من أماكن حساسة في جسده» (إنظر الشهادة رقم ٢٤).

التعذيب النفسي

يعاني المعتقلين من المعاملة الحاطة من الكرامة وممارسات تضعهم تحت ضغط نفسي مستمر نورد بعضاً منها فيما يلي:

١ منع الزيارات أو التضييق عليها

تقوم السلطات بمنع الزيارات تماما عن المحتجزين احتياطيا على خلاف أحكام القانون لمدد تتجاوز الأسبوعين منذ بدء الإحتجاز، ثم بعدها تكون الزيارات قصيرة لا تتجاوز الخمس دقائق تارة من وراء حاجز وتارة أخرى في حضور أفراد الأمن الذين يجلسون إلى جوار المعتقل مباشرة ويتعمدون مضايقته ومضايقة زائريه كل ذلك بعد انتظار لمدة ساعات قبل أن يحين موعد الزيارة .

٢ تعريض الضحية لأصوات تعذيب ضحايا آخرين ورؤيتهم يعذبون:

وضع المعتقلين في أماكن قريبة من حجرات التعذيب للاستماع الى صرخات وأنات المعذبين .

قالت أسرة المعتقل القاصر ـ أ . م «وهناك في القسم تم الفصل بين (أ.م) ووالده ، وقاموا بوضع كل منهما في غرفة منفصلة ، تم الاعتداء على الوالد لفظياً فقط في حين كان الوالد يسمع صراخ نجله من الغرفة المجاورة حيث تعرض للتعذيب ، فتم الاعتداء عليه بالضرب والركل واللكم وصعقه بالصواعق الكهربائية (راجع الشهادة رقم ٢٥).

كما أفاد والد المعتقل . أحمد عبد الحميد عبد العظيم أنه عقب احتجاز نجله في قسم اول مدينة نصر قاموا بوضعه في غرفة بها أشخاص يتم تعذيبهم بوسائل مختلفة وتهديده بمصير هؤلاء للإعتراف بارتكاب جرائم لم يرتكبها (راجع الشهادة رقم ١٤).

٣ السب والقذف بألفاظ بذيئة والمعاملة المهينة

حيث يتعرض كافة المعتقلون للسب والقذف بأفظع الألفاظ وبشكل مستمر لا يتوقف ومن كل أفراد القسم بدءاً من الجنود وحتى الضباط ويلاقي أفراد أسرهم حال زيارتهم ذات المعاملة المهينة ، وذكرت كافة الشهادات التي تلقتها المنظمة من الضحايا وأسرهم تعرضهم للمعاملة المهينة .

٤ إجبار المعتقلين على القيام بخدمات لأفراد الأمن بهدف الإذلال

حيث يجبر المعتقل على القيام بخدمات خاصة بضباط وأفراد الأمن خوفا من التعذيب ، وقد أفادت أسرة المعتقلة القاصر هاجر أشرف والمحتجزة بقسم شرطة ثان مدينة نصر أن ضباط الأمن أجبروها على مسح غرفهم ومسح الزنازين بقصد إذلالها (راجع الشهادة رقم ٣٢). وكذلك أجبرت كافة المعتقلات في قضايا الأزهر مسح معسكر السلام للأمن المركزي كاملا (راجع الشهادات ٢٩ حتى ٣٧). وجاء في شهادة شقيق المعتقل القاصر خالد ابراهيم معوض أن أفراد من الامن أجبروا شقيقه على غسل ثيابهم بشكل دائم (راجع الشهادة رقم ١٧) .

٥ التهديد بالإغتصاب

أفادت والدة المعتقلتين رشا وهند منير عبد الوهاب أنهم تعرضوا للتعذيب بالضرب وتم تهديدهم بالإغتصاب من قبل ضباط قسم شرطة حدائق القبة بالقاهرة أكثر من مرة (راجع الشهادة رقم ٢٧). وقد كانت معهم في نفس القضية المعتقلة أماني حسن عبده وتم تهديدها بذات الصورة رغم اصابتها بشلل كامل (راجع الشهادة رقم ٢٦). كما تعرضت المعتقلات بقسم ثان الإسماعيلية للتهديد بالإغتصاب وفقا لشهادة محاميهن ح . ع (راجع الشهادة رقم ٤٧) .

٦ غلق الزنازين وعدم السماح للمعتقلين بالتريض أو الخروج منها

غالبية المعتقلين هم محتجزون احتياطيا حتى الآن ووفق القانون لا يجوز احتجازهم في أماكن مغلقة أو ليمانات ويجب السماح لهم بالخروج والتريض كون فترة حبسهم ليست سوى تدبيرا احترازيا وليست عقوبة ، إلا أنه وكنوع من التنكيل بالمحتجزين فإن القائمين على السجون يقومون بإغلاق الزنازين الضيقة على المعتقلين المتكدسين فيها لمدد طويلة دون السماح لهم بالخروج أو استنشاق الهواء أو رؤية الشمس .

قال المعتقل ع . ز . ع في شهادته «وكنا كثيرا ما نصاب بآلام في البطن والأمراض ولم نزود بأي نوع من الأدوية وكان هناك من هو مصاب بآلام في العظام ونقص في الكالسيوم ورفضوا خروجنا للعيادات ومكثنا حوالي ٦٠ يوم لا نرى الشمس وذلك لمنعنا من الخروج للتريض » (راجع الشهادة رقم ٥).

كما ورد في شهادة ط . م . د والذي كان محتجزا في ليمان ١ بأبي زعبل أنه لم يكن يسمح لهم بالخروج من الزنزانة مطلقا إلا لخمس دقائق كل يوم لا تكفي حتى لدخول الحمام (راجع الشهادة رقم ٦).

٧ منع إدخال الطعام الذي تجلبه الأسر أو تعمد تلويثه

حيث أفادت كافة الشهادات من أسر المعتقلين أن الطعام الذي يقومون بإحضاره إلى ذويهم المعتقلين لا يسمح ضباط السجن بإدخاله عادة إلا بعد دفع أموال إلى الجنود ليقوموا بإدخاله ، وحين ذلك يقومون بتفريغ الطعام على منضدة ملوثة وإعادة وضعه في أوانيه مرة أخرى بحجة تفتيشه مما يفسد الطعام .

وقد ذكرت جهاد الخياط أن ضباط وجنود القسم كانوا يسرقون أي طعام يأتي به أهلها عقب زيارتهم لها فكان الضابط يسطون على الطعام ويتناولونه أمامها ، مما كان يدفعها إلى إخفاء الطعام في سلة القمامة أو في دورة المياة (راجع الشهادة رقم ٢٨) .

الإنتهاكات القانونية

أولاً القبض والتفتيش:

١- تلفيق الإتهامات دون وجود أي دليل .

٢- إلقاء القبض والتفتيش دون وجود إذن من النيابة العامة وعدم توافر حالة من حالات التلبس .

٣- اقتحام البيوت وتحطيم محتوياتها وترويع النساء والأطفال .

٤- عمل محاضر تحريات تكميلية للزج بمتهمين جدد في القضايا ، خاصة في حالة إخلاء سبيل المتهم.

٥- القبض العشوائي على الطلاب والنساء والأطفال .

٦- عدم إلقاء القبض على الفاعلين الأصليين الذين ارتكبوا كافة الجرائم والمعلومين للشرطة من البلطجية الذين يصاحبون الشرطة في علميات الإعتداء على التظاهرات والتجمعات السلمية .

٧- مداهمة قرى كاملة واعتقال المئات من أهلها بصورة عشوائية بسبب أن غالبية سكانها معارضين للسلطات (دلجا . كرداسة) .

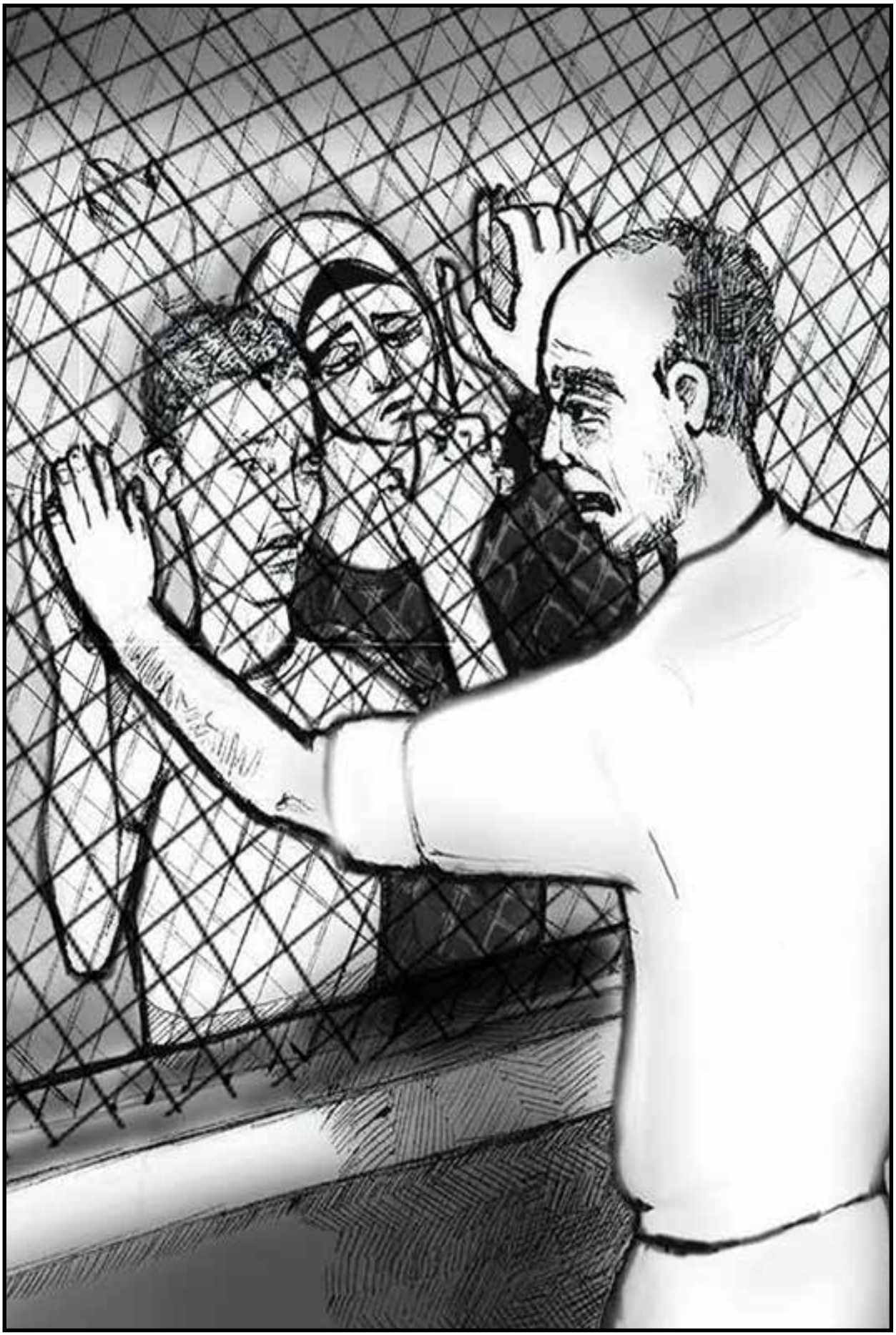

ثانياً أثناء التحقيق :

١- إجراء تحقيقات النيابة العامة داخل أقسام الشرطة والسجون .

٢- عدم التحقيق في وقائع التعذيب أو الاحتجاز القسري .

٣- حبس المتهمين رغم عدم وجود أي دليل على ارتكابهم للجرائم المنسوبة لهم .

٤- تجديد الحبس الاحتياطي لمدد متعددة رغم انتفاء مبرراته .

٥- الزج بالمتهمين في العديد من القضايا ، بلغت لبعضهم أكثر من ٢٠ قضية .

٦- قيام النيابة العامة باستئناف قرار إخلاء السبيل الصادر بناء على استئناف المتهم لأمر الحبس رغم عدم جواز نظر استئناف الاستئناف .

٧- عدم قيام النيابة العامة بالإشراف على السجون للوقوف على حالة حقوق الإنسان بداخلها .

ثالثاً أوامر الحبس :

١- قيام الكثير من المحاكم بتجديد أمر الحبس رغم عدم إحضار المتهمين من محبسهم .

٢- قبول بعض المحاكم نظر استئناف النيابة العامة لقرار إخلاء السبيل الصادر في استئناف المتهم لأمر حبسه ، وتقوم المحكمة بإلغاء إخلاء السبيل وتأمر بالحبس .

٣- تأجيل نظر أوامر الحبس مع استمرار حبس المتهمين في حالة تأخر حضور المتهمين .

٤- المبالغة في تقدير قيمة كفالات إخلاء السبيل التي تراوحت بين ١٠٠٠ جنيه حتى وصلت إلى ٥٠ ألف جنيه في بعض الحالات .

رابعاً داخل السجون :

١- الحبس الإنفرادي لعدد كبير من المتهمين .

٢- تكدس أعداد المتهمين داخل أماكن الاحتجار الضيقة سواء بالسجون أو أقسام الشرطة .

٣- عدم السماح بالملابس المدنية ومصادرتها .

٤- عدم السماح بإدخال الطعام المدني من خارج السجن في غالبية الحالات .

٥- عدم السماح بالمراسلة .

٦- عدم تمكين الطلاب من أداء الإمتحانات في مواعيدها .

٧- عرقلة زيارة الأهالي التي يتخللها انتظار طويل ويعقبه زيارة قصيرة لمدة خمس دقائق.

٨- منع زيارة الأسر والمحامين لبعض المعتقلين .

خامساً في المحاكم :

١- تحديد دوائر بعينها لنظر قضايا مناهضي الإنقلاب بعد أن يطلق عليها اسم قضايا الإرهاب .

٢- المبالغة في تحديد قيمة حصول المحامين على صورة من أوراق (الدعاوى) حتى بلغ الرسم في بعض القضايا إلى ٢٠ ألف جنيه بزعم أنها قضايا رأي عام .

٣- انعقاد الجلسات بمعهد أمناء الشرطة الذي يقع داخل أسوار سجن طرة ، كذلك انعقادها داخل أكاديمية الشرطة وسط إجراءات أمنية مشددة .

٤- إهدار مبدأ علانية الجلسات بعدم السماح بحضور الجلسات إلا لمن يحصل على تصريح من المحكمة بناءاً على تعليمات الأمن .

٥- وضع المتهمين داخل قفص زجاجي مانع للصوت بأكاديمية الشرطة ، يحجب صوت المتهمين أثناء سير المحاكمة كما يحدث في محاكمة الرئيس محمد مرسي.

٦- نقل المتهمين إلى قاعة المحاكمة في الليلة السابقة عليها ليبيتوا ليلتهم في ظروف قاسية ليصابوا بالإرهاق قبل انعقاد المحاكمة .

٧- إجبار المتهمين على حضور الجلسات رغم اعتراضهم على الحضور لعدم اعترافهم بالمحاكمة .

٨- إهانة هيئة الدفاع من خلال وجود عدد من البلطجية خارج المحاكمة ليتهجموا عليهم اثناء الدخول ، وذلك أمام ضباط الشرطة .

٩- عدم التصريح لجميع أعضاء هيئة الدفاع بالدخول إلى قاعة المحكمة .

١٠- عدم استجابة المحكمة لطلبات هيئة الدفاع بلا مبرر .

السجون و مراكز التوقيف:

التعذيب حالة مستمرة فهو لا يقتصر على مرحلة التحقيق في مراكز التوقيف ومقرات أمن الدولة إنما يستمر في السجون في كافة أنواعها في انتظار الحكم وبعد الحكم حيث يتعرض المعتقلون لسلسة من الإنتهاكات الخطيرة التي تمس حقوقهم كبشر.

يعرف العالم ثلاثة أنواع للمؤسسات العقابية السالبة أوالمقيدة للحرية وهي المؤسسات العقابية المغلقة وشبه المفتوحة والمفتوحة ، وقد عرف المشرع المصري نوعين منهما هما المغلقة وشبه المفتوحة كما سيرد بيانها :

أولا:المؤسسات العقابية المغلقة:

يوجد في مصر أربعة أنواع من السجون المغلقة هي: السجون العمومية ، السجون المركزية ، السجون المخصصة لعقوبة السجن المؤبد وعقوبة السجن المشدد ، السجون الخاصة التي تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية.

الليمانات:

ووفقا لقانون السجون تخصص الليمانات للمحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو المشدد نظرا لقسوتها ، ويستثنى من الإيداع فيها ثلاث طوائف من المحكوم عليهم هم: طائفة النساء ، طائفة الرجال الذين تتجاوز أعمارهم ستين عاما ، طائفة المحكوم عليهم الذين تحول حالتهم الصحية من البقاء في الليمان ، وعلى الرغم من هذا فإن كل الليمانات بلا استثناء تعج بمعارضي السلطة من المحبوسين احتياطيا على ذمة قضايا لم يتم البت فيها حتى الآن .

السجون العمومية:

توجد السجون العمومية في كل جهة بها محكمة ابتدائية، ويودع في هذه السجون، وفقا لقانون السجون المصري، الطوائف التالية من المحكوم عليهم: المحكوم عليهم بالسجن ، النساء المحكوم عليهن بالسجن المؤبد أو المشدد ، الرجال المحكوم عليهم بالسجن المؤبد أو المشدد الذين ينقلون من الليمانات، إما لبلوغهم سن الستين، أو بسبب حالتهم الصحية، أو لتمضيتهم نصف العقوبة المحكوم بها عليهم (أي المدتين أقل)، بشرط حسن السلوك خلالها ، المحكوم عليهم بالحبس مدة تزيد على ثلاثة شهور، ما لم تكن المدة المتبقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك، ولم يكونوا مودعين من قبل في سجن عمومي .

السجون المركزية:

يودع في هذه السجون وفقا لنص المادة الرابعة من قانون السجون، الطوائف التالية من المحكوم عليهم: المحكوم عليهم بعقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته على ثلاثة أشهر ، المحكوم عليهم بعقوبة الحبس الذي تزيد مدته على ثلاثة أشهر إلا إذا كانت المدة المتبقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك؛ بسبب خصم مدة الإحتياطي منها ، المحكوم عليهم بعقوبات مالية ويطبق عليهم الإكراه البدني، لعدم تنفيذهم هذه العقوبات، على أنه يجوز وضعهم في سجن عمومي إذا كان أقرب إلى النيابة العامة، أو ضاق بهم السجن المركزي.

ثانيا: المؤسسات العقابية شبه المفتوحة:

أخذ المشرع المصري أيضا بنظام المؤسسات العقابية شبه المفتوحة ، وهي السجون متوسطة الحراسة ، مثال ذلك «سجن المرج» الذي أنشأ بمقتضى قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ أغسطس ١٩٥٦ .

أما عن السجون وتقسيمها جغرافيا فيوجد في مصر سجون عمومية ومناطق السجون ، ويوجد في مصر ٧ مناطق سجون وكل منها عبارة عن مؤسسة عقابية بها أكثر من سجن أو ليمان في مكان واحد يعرف بمنطقة السجون وهذه المناطق هي :

م	السجن	الموقع
١	منطقة سجون طره (أ) ويوجد بها ليمان طرة ، سجن المحكوم ، ومستشفى ليمان طرة	شارع كورنيش النيل المعادي / القاهرة
٢	منطقة سجون طره (ب) ويوجد بها سجن الإستقبال ، عنبر الزراعة ، وسجن مزرعة طرة ، وسجن العقرب سجن طرة شديد الحراسة	طريق الأوتوستراد / القاهرة
٣	منطقة سجون القناطر ويجد بها سجن القناطر رجال ، وسجن القناطر نساء	الرياح المنوفي / القناطر الخيرية
٤	منطقة سجون أبو زعبل ويوجد بها سجن أبو زعبل القديم ، وسجن ليمان أبو زعبل ١ ، ٢ ، سجن أبو زعبل الصناعي	أبو زعبل القليوبية
٥	منطقة سجون القطا ويوجد بها سجن القطا العمومي ، سجن القطا شديد الحراسة ، وسجن القطا الجديد ، سجن تامل القطا	طريق الخطاطبة برقاش / مركز إمبابة / الجيزة

م	السجن	الموقع
٦	منطقة سجون برج العرب ويوجد بها كتيبة الأمن المركزي المكلفة بحماية السجن ، سجن برج العرب الإحتياطي ، ليمان برج العرب	الغربانيات الجديدة- الإسكندرية
٧	منطقة سجون وادي النطرون ويوجد بها سجن وادي النطرون ١ ، ٢	طريق مصر إسكندرية الصحراوي

ويوجد في مصر ١٨ سجنا عموميا منتشرة في ربوعها جغرافيا ،وفيما يلي عرض لأسماء ومواقع هذه السجون :

م	السجن	الموقع
١	سجن المرج	سجن المرج القلج الخانكة – القليوبية
٢	سجن الإستئناف	باب الخلق – القاهرة
٣	سجن المنصورة	حي شرق المنصورة – الدقهلية
٤	سجن الزقازيق	قسم ثان الزقازيق – شرقية
٥	سجن بورسعيد	بجوار السوق التجاري الجديد – قسم شرق بورسعيد
٦	سجن الإسكندرية	الحضرة – محرم بك – الإسكندرية
٧	سجن دمنهور رجال	عزبة عويضة – الأبعادية – دمنهور
٨	سجن الفيوم	قرية دمو – الفيوم
٩	سجن أسيوط	ترعة الإبراهيمية – بجوار نادي البلدية – أسيوط
١٠	سجن قنا	الحميدات – قنا
١١	سجن سوهاج	ميدان العارف – خلف مديرية أمن سوهاج
١٢	سجن المنيا	طريق مصر أسوان – المنيا
١٣	سجن طنطا	شارع الإسكندرية – قسم أول طنطا
١٤	سجن شبين الكوم	شارع حسني مبارك – شبين الكوم
١٥	سجن بنها	شارع سيد بك القاضي – بنها قليوبية
١٦	سجن جنوب التحرير	منطقة جنوب التحرير – البحيرة
١٧	سجن معسكر عمل المسجونين	مركز بدر البحيرة
١٨	سجن الوادي الجديد	مدينة الخارجة الوادي الجديد

مراكز الشرطة:

هنالك مراكز توقيف في مراكز وأقسام الشرطة تنتشر في كافة أنحاء الجمهورية يبلغ عددها ٣٢٨ مركز شرطة وفق التقسيم الجغرافي للأحياء السكنية فكل محافظة بها عدة مراكز وكل مركز به عدة قرى أو أحياء وكل وحدة سكنية بها قسم أو مركز أو نقطة شرطة حسب أهميتها أو تعداد سكانها ، وفي كل وحدة شرطة مقر للإحتجاز يسمى بالحجز وهذا يكون عادة للإحتجاز المؤقت لحين ورود قرار النيابة العامة أو صدور حكم من المحكمة وتنتشر الأقسام وفقا للتقسيم الجغرافي في كل مراكز الجمهورية وفي الأحياء الكبرى يكون هناك أكثر من قسم وفق المساحة الجغرافية وعدد السكان ولا يكاد يخلو قسم من أقسام الشرطة في مصر من ممارسات غير قانونية وانتهاكات واسعة لحقوق الإنسان إلا أن هناك بعض الأقسام برز اسمها في انتهاكات حقوق الإنسان نذكر منها على سبيل المثال :

قسمي أول وثان مدينة نصر :

من أسوأ الأقسام الشرطية في مجال إنتهاكات حقوق الإنسان ، واللذان بهما انتهاكات واسعة بشكل فج ، غالبية من تعرض للإعتقال بهذين القسمين تعرض للتعذيب المنهج ، ومن الملفت أن التعذيب يتم أحيانا على رؤوس الأشهاد في إشارة أن ضباط وجنود القسم فوق المحاسبة وفوق القانون ووردت شهادات في هذا التقرير تشير إلى حجم السادية التي يتمتع بها ضباط وجنود هذا القسم وكأنه تم اختيارهم بعناية لهذا المكان ، فمن سرقة متعلقات المعتقلين للتحرش البشع بالنساء وهتك أعراض الشباب وممارسة ألوان وأشكال مختلفة من التعذيب ، وجدير بالذكر أنه تم إبلاغ نيابة مدينة نصر ببعض هذه الإنتهاكات من قبل الضحايا في التحقيقات إلا أنها لم تحرك ساكنا بل رفضت حتى مجرد كتابتها في محاضر تحقيقاتها .

قسم شرطة حدائق القبة :

وهذا القسم كسابقه مشهور بالإنتهاكات وعدم آدمية ضباطه وأفراده ففي هذا القسم عذبت أماني حسن عبده ،وكانت اماني حسن عبده تعرضت لتعذيب

وسوء معاملة وإهمال أدى إلى إصابتها بشلل كامل في الذراعين والقدمين (راجع الشهادة رقم ٢٦).

قسم شرطة الأزبكية :

في هذا القسم الذي تعرض فيه المحتجون في أحداث رمسيس الأولى لاعتداء من بلطجية ومسجلين خطر عقب تحريض ضباط القسم لهم كما هو وارد في التقرير .

قسم شرطة الطالبية :

ومورس بهذا القسم كذلك تعذيبا مفرطا على شباب وبنات تم اعتقالهم فيه ووثقت المنظمة بعض هذه الحالات .

قسم شرطة الإسماعيلية ثان :

وهذا القسم مورس فيه تعذيب النساء والتحرش بهن وفق شهادات وثقتها المنظمة وكذلك تعذيب بعض المعتقلين بشكل عنيف (راجع الشهادة رقم ٤٧) .

السجون السرية في مصر :

في أعقاب تصاعد الإعتقالات بدأت عائلات المعتقلين تشتكي من إختفاء أبنائها قسريا وتأكد ذلك في شهادات لمعتقلين تم إطلاق سراحهم أو نقلوا إلى سجون عمومية وبدأ الحديث يدورحول وجود سجون سرية غير خاضعة لأي رقابة وهو الأمر الذي سارعت السلطات المصرية إلى نفيه بشدة فبتاريخ ٢٤ ابريل ٢٠١٤ نشر المتحدث العسكري بيانا أكد فيه « على عدم تواجد أى سجون سرية أو غير معلنة تديرها القوات المسلحة فى مدينة السويس أو غيرها من المدن المصرية ، وأن هذه المعلومات غير صحيحة شكلاً وموضوعاً ولا تستند إلى أي حقائق ملموسة ».

إلا أن هذا البيان تكذبه عشرات الشهادات التي وثقتها المنظمة حيث بينت وجود عدد كبير من المعتقلين تم اخفاؤهم قسريا لفترات متفاوتة في سجون سرية موجودة في معسكرات الجيش وغير تابعة ولائيا لاختصاص أي جهة مدنية ،من هذه السجون:

١ معسكرات الأمن المركزي :

وتتواجد في المحافظات كمقار لإقامة وتدريب قوات الأمن المركزي مثل معسكر الأمن المركزي بالزقازيق ، ومعسكر فرق الأمن بالمنصورة ، معسكر السلام الذي تستخدمه السلطات الأمنية قبل العرض على النيابة أو الترحيل إلى أحد السجون والأقسام ، بعض هذه المعسكرات تستخدمه السلطات كمقر احتجاز معلن تتم فيه عروض النيابة وزيارات الأسر لازدحام السجون ومنها ما يستخدم للإحتجاز غير القانونى دون امكانية الرقابة عليه من أي جهة قضائية ، ومن أشهر هذه المعسكرات التي يتم تعذيب واحتجاز المعتقلين فيها هو معسكر السلام والذي تم احتجاز وتعذيب طلبة وطالبات الأزهر عقب ترحيلهم من قسمي مصر الجديدة وثان مدينة نصر إلى سجن القناطر للطالبات وأبي زعبل للطلاب (راجع الشهادات من ٢٩ إلى ٣٧) ومن أشهر هذه المعسكرات التي شهدت عمليات إخفاء قسري لعشرات المعتقلين المعارضين معسكر الكيلو عشرة ونصف على طريق مصر اسكندرية الصحرواي.

٢ السجون العسكرية :

وهي موجودة في معسكرات القوات المسلحة تستخدم لاحتجاز المدنيين المحاكمين عسكريا ، والعسكريين المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية ، وبداخل المناطق العسكرية يوجد العديد من السجون السرية التي تستخدم في حالات الإخفاء القسري كون المناطق العسكرية غير خاضعة لرقابة أي سلطة مدنية بما في ذلك القضاء والنيابة العامة ومن أبزر هذه السجون سجن العزولي الموجود في معسكر الجيش الثاني الميداني في محافظة الإسماعيلية وقد أصدرت المنظمة تقريرا كاملا عن هذا السجن في السادس من آيار ٢٠١٤ (راجع شهادة رقم ٣٩) .

٣ أجهزة أمن الدولة :

وهي أبشع الأماكن التي يتم فيها استخدام أساليب التعذيب المختلفة ، وهذه المقرات لا تخضع لأي رقابة قضائية فعلية ، ووثقت المنظمة حالات تعذيب داخل مقرات أمن الدولة ومن أشهر هذه الأماكن جهاز مباحث أمن الدولة بمدينة نصر (راجع شهادة ١٥،١٤،٣٨).

وتشير الدلائل بقوة إلى العديد من الأماكن التي لم يتم الكشف عنها حتى الآن والتي تحوي عشرات المفقودين الذين انقطعت صلتهم بأسرهم تماما عقب قيام قوات الأمن باحتجازهم منذ الثالث من يوليو/تموز٢٠١٣ وحتى الآن.

ثورة السجون:

نتيجة الإنتهاكات الجسيمة بحق المعتقلين التي تمارسها السلطات الأمنية في جميع مراحل الإعتقال أعلن المعتقلون بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٣٠م البدء في إضراب جزئي عن الطعام لمدة يومين والإمتناع عن التعاون مع سلطات السجون بالخروج إلى المحاكم والمثول أمام النيابة العامة احتجاجا على الظروف الغير آدمية التي يعيشها المعتقلون و للفت الرأي العام الداخلي والدولي على ما يجري في السجون،إلا أن إدارة السجون وبدلا من ان تستمع لشكاوى المعتقلين قامت بقطع المياه عن المعتقلين واقتحام اقسام السجون والإعتداء على المعتقلين بالضرب المبرح مما أوقع في صفوف المعتقلين العشرات من الجرحى،وبتاريخ ٢٠١٤/٠٦/٠٥ دخل المعتقلون فيما أسموه الموجه الثانية من الإحتجاجات وتمت مواجهتها بنفس الطريقة وتوعد المعتقلون بموجة ثالثة ورابعة من الإحتجاجات حتى تحقيق مطالبهم.

بعض المعتقلين المضربين عن الطعام لفترة طويلة :

١ المعتقل محمد صلاح عبدالحليم سلطان

مواليد ١٦ نوفمبر ١٩٨٦،أمريكي الجنسية،مدير تطوير أعمال في شركة للخدمات البترولية اعتقل بتاريخ ٢٠١٣/٠٨/٢٧ تنقل بين خمس سجون تعرض خلالها لتعذيب شديد للإدلاء بمعلومات عن مكان والده صلاح سلطان الذي اعتقل لاحقا،وجهت له تهم الإرهاب،تشكيل عصابي،وقلب نظام الحكم، تحدث محمد وهو مستلقي

على سرير أمام محكمة جنايات القاهرة بتاريخ ٢٠١٤/٠٥/١١م عن ظروف اعتقاله قائلا «طوال هذه المدة وحتى أول جلسة أمام حضراتكم لم نمكن نحن ولا محامينا للإطلاع على هذا المحضر اللي بسببه اتحبسنا ، بدون أي وجه حق، حقق ضباط أمن الدولة الوطني معي مرتين في سجن استقبال طرة وأنا متغمّي؛ ولكن المرة دي بغرض الإفراج عني مقابل التنازل عن جنسيتي المصرية ، أهملت النيابة الطلبات المتكررة لها عن حالتي الصحية: إيدي كانت مكسورة وعندي مرض تجلط مزمن حتى خرجت المسامير من كوعي وكتفي (بسبب الضرب والتعذيب) وكدت أنزف حتى الموت داخل الزنزانة إلى أن أجبر الدكتور المسجون معي في الزنزانة أن يتصرف ويجري عملية جراحية بدون مخدر وبأدوات بدائية غير معقمة علشان يشيل المسامير ويبطل النزيف ، استمر حبسنا ١٥ يوما في كل مرة حتى فوجئنا في آخر ١٥ يوم بتوع النيابة إن القضية كبرت أوي لما أضافوا إليها قيادات الإخوان ورموز سياسية وإعلامية وبعد انتهاء الـ ١٥ يوما تفاءلنا لما عرفنا إننا هنتعرض على قاضي تجديد أخيرا حد محايد يسمع قصتنا بس صدمنا لما القاضي خبطنا ٤٥ يوم بدون سماع لنا، في نفس اليوم ده ٢٦ يناير٢٠١٤ قررت أن أعترض وأدخل في إضراب مفتوح عن الطعام.»

٢ المعتقل عبدالرحمن علي علي اسكندر ، مواليد ٢٨ مارس ١٩٨٦م

يعمل محاسب، تم اعتقاله بتاريخ ٢٠١٣/١١/٠٢ تعرض للإخفاء القسري لمدة سبعة أيام ، تم عرضه على نيابة أمن الدولة بالتجمع الخامس في السابع من نوفمبر ٢٠١٣ دون حضور محامين أو تمكينه من الإتصال بعائلته ، تعرض للتعذيب خلال الخمسة الأيام الأولى من اعتقاله في مكان تابع لأمن الدولة ووفقا لشهادة عائلته «كان يتم وضع عصابة على عينيه وصعقه بالكهرباء في أماكن متفرقة من جسده وضربه بصورة وحشية وإهانته والحط من كرامته ، وإجباره على التوقيع على إعترافات بجرائم ملفقة أمام النيابة مع تهديده حال امتناعه بالتعذيب مرة أخرى ، وقد أخبر وكيل النيابة بما حدث معه وطلب منه العرض على الطب الشرعي لإثبات آثار التعذيب قبل أن تزول ولكن النيابة تجاهلت هذا الطلب والذي طلبه في أكثر من عرض ، دخل في إضراب كلي من بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٠٥م».

٣ المعتقل سيد محمود جاب الله مواليد ١٥ يوليو ١٩٧٦م

يقيم بالاسكندرية ، تم اعتقاله بتاريخ ٢٠١٣/١١/٠٦ ، أقتيد إلى نيابة أمن الدولة بالتجمع الخامس ثم رحل إلى سجن العقرب يوم ٩ نوفمبر،ووفقا لشهادة عائلته «تعرض للتعذيب فور استقباله هناك وأجبروه على خلع ملابسه وضربوه عارياً ، وحبسوه على ذمة قضية رقم ٣١٨ أمن دولة عليا متهم فيها بالانضمام لتنظيم إرهابي،منعت عنه الزيارة من منتصف يناير وحتى شهر مارس حيث أصبحت الزيارة من وراء حاجز زجاجي وبتصريح من النيابة ..دخل في إضراب عن الطعام بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/٠٥م».

٤ المعتقل زكريا رمضان السيد ،مواليد ٧ يناير ١٩٦٦

محام وهو عضو مجلس نقابة المحامين وعضو هيئة الدفاع عن المعتقلين بالغربية ويقيم بالمحلة محافظة الغربية ، تم اعتقاله بتاريخ ٢٠١٣/٠٨/٣٠م حيث كان في مدينة طنطا للدفاع عن بعض المعتقلين السياسيين وأثناء توجهه لقسم ثاني طنطا تم الهجوم عليه من قبل بعض البلطجية وانهالوا عليه ضرباً حتى فقد وعيه وأصيب بعدة جروح قطعية في جسمه وفي رأسه أصيب بجرح غائر (١٥ سم) ، بعدها سلموه إلى قسم شرطة ثاني طنطا وهناك تم الاعتداء عليه من قبل أحد الضباط وضربه أكثر من مرة في صدره وقام بإهانته إهانة بالغة ، وظل بجروحه دون تطهير لمدة سبع ساعات ، دخل في إضراب مفتوح عن الطعام بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٩،وفي يوم الإثنين ٢٠١٤/٠٤/٢١ فجراً اقتحمت قوات من الشرطة الحجز واقتادته إلى سجن جمصة شديد الحراسة مع ٣٢ شخص آخرين كانوا قد أعلنوا الإضراب عن الطعام معه .

الإطار القانوني:

نصت كل الدساتير المصرية على اختلاف العصور على حفظ حرية الإنسان وعدم جواز المساس بها إلا وفق القانون وفي الظروف التي تضمن أمن المجتمع حيث نص دستور ٢٠١٢م في المادتين ٣٤ و٣٥ على «الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس. ، وفيما عدا حالة التلبس، لا يجوز القبض على أحد ولا تفتيشه ولا حبسه ولا منعه من التنقل ولا تقييد حريته بأى قيد إلا بأمر قضائى مسبب يستلزمه التحقيق. ويجب أن يبلغ كل من تقيد حريته بأسباب ذلك كتابة خلال اثنتى عشرة ساعة، وأن يقدم إلى سلطة التحقيق خلال أربع وعشرين ساعة من وقت تقييد حريته؛ ولا يجرى التحقيق معه إلا فى حضور محاميه؛ فإن لم يكن ندب له محام. ولكل من تقيد حريته، ولغيره، حق التظلم أمام القضاء من ذلك الإجراء والفصل فيه خلال أسبوع، وإلا وجب الإفراج حتما. وينظم القانون أحكام الحبس الاحتياطى ومدته وأسبابه، وحالات استحقاق التعويض وأدائه عن الحبس الاحتياطى، أو عن تنفيذ عقوبة صدر حكم بات بإلغاء الحكم المنفذة بموجبه».

واتجه فقه التشريع المصري إلى جعل تقييد الحرية بالحبس والسجن هو أحد العقوبات التي تطبق على من يخرج عن النظام العام ويعكر صفو المجتمع بأفعال إجرامية وكلما زاد تأثير الفعل الإجرامي زادت فترة تقييد الحرية ، وبالتالي فالفقه القانوني والتشريعي المصري رأى كغيره من الدول أن تقييد الحرية هو عقاب يصيب الإنسان بألم ويحقق الردع له ويزرع في نفس عموم الأفراد خوفا ينبني عليه التزامهم بالنظام العام لكي لا تقيد حريتهم .

الحبس الإحتياطي : واستثناءا من هذه القاعدة كون تقييد الحرية عقوبة أجاز القانون في ظروف ضيقة ومحددة وخاصة لا تقبل التوسع فيها وبضمانات واسعة أن تقوم السلطات بتقييد حرية شخص ما دون أن يكون معاقبا او يكون قد ثبت عليه ارتكاب جريمة تستوجب عقابا بسلب حريته ، وهذا ما يعرف في القانون والدستور باسم الحبس الإحتياطي ، وهو تقييد للحرية لكنه ليس عقوبة إنما هو تدبير وقائي واحترازي يضمن سلامة سير إجراءات التحقيق في الدعوى الجنائية دون أن يقوم المتهم بالتأثير فيها بهروبه أو عدم مثوله أمام جهات التحقيق , أو بعبثه في الأدلة ، ويفترض القانون أن يعامل المحبوس احتياطيا معاملة لائقة تختلف عن معاملة المحبوس أو المسجون المدان لاختلاف هدف تقييد الحرية بين كل منهما ولأن القاعدة الثابتة هي أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته .

وقد حدد قانون الإجراءات الجنائية شروط وضمانات الحبس الإحتياطي وشدد فيها كي لا يتحول إلى عقوبة قبل إصدار حكم على المتهم كما حدده القانون بفترة لا تتجاوز ستة أشهر أو عامين في التهم التي تكون عقوبتها الإعدام .

إلا أنه وعقب إنقلاب ٣/ ٧ / ٢٠١٣ أصدر الرئيس المؤقت تعديلا قبل فيه مسودة التشريع التي أعدها وزير العدل عادل عبد الحميد بتغيير نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية والتي كانت تنص فيما سبق علي أن مدة الحبس الاحتياطي في مرحلة النقض للمحكوم عليهم بالإعدام أو السجن المؤبد لا تتجاوز السنتين لتصبح(يجوز لمحكمتي النقض والجنايات أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة٤٥ يوما قابلة للتجديد دون التقيد بالمدد المنصوص عليها بالمادة ١٤٣).

مما يشكل اعتداءا علي ضمانات وحقوق المتهم التي نصت عليها ورعتها المواثيق والتشريعات الدولية, وتحويلا للحبس الإحتياطي إلى عقوبة وذلك في حال خشية السلطة الأمنية من براءة المتهم حال عرضه على القضاء فتقوم من خلال الضغط على جهة التحقيق المتمثلة في النيابة العامة بمد فترة حبسه احتياطيا لأجل بعيد دون سقف ينهي هذا الظرف الإستثنائي ، كما يعد هذا التعديل تلاعبا بالقانون ليتحول من آلية ضمان

وسلامة للمجتمع إلى وسيلة قمعية جديدة في يد السلطة الحاكمة فالحبس الإحتياطي تدبيرا إحترازيا ولا يجوز اللجوء إليه إلا في أضيق الحدود ووفق معايير وضوابط محددة ، لاسيما وأن السلطة التي وضعت هذا التعديل الخطير الذي يمس سلامة المجتمع المصري ليست مخولة بالتشريع بشكل ديمقراطي وليست معبرة عن الشعب .

ومن متابعة قرارات جهات التحقيق وفي مقدمتها النيابة العامة يتبين أن هذه الجهات قد خضعت خضوعا كاملا للسلطة الأمنية وأصبحت أحد أذرعها القمعية ، فلا تقوم بإعمال القانون أو تنفيذ ما ورد به أو تحقيق العدالة ، فلا تحقق في دفوع المتهمين أمامها ولا تحرك البلاغات التي يحركها الضحايا ضد القيادات الأمنية ، في حين تصدر أوامر بالضبط والإحضار والحبس الإحتياطي دون أن تتبع أو تتفق مع القانون فكافة المحاضر التي حصلت عليها المنظمة لا تحوي أي أدلة قد تدين المتهمين فيها إلا تحريات المباحث والتي لا تصلح كدليل إدانة أمام المحاكم الجنائية التي من المفترض فيها أن تبني أحكامها على اليقين لا على الشك والإحتمال .

ويزيد من الوضع سوءا الرغبة المتزايدة والتي باتت واضحة في ممارسات السلطات الأمنية والسياسية في تعطيل أحكام القانون بالنسبة للمعارضين وعدم احترام أحكامه والتلاعب بالقضاء والتمييز فيما بين المواطنين بسبب الرأي السياسي .

تقييد الحرية في القانون الدولي:

الحرية حق طبيعي متفق عليه عالميا ولا يكاد يخلو ميثاق دولي من النص على الحق في الحرية وعدم جواز المساس بها إلا وفق القانون وفي أضيق الحدود .

فنصت المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على :

١- لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبق الإجراء المقرر فيه.

٢- يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.

٣- يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعا إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.

٤- لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.

٥- لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني الحق في الحصول على تعويض.

عند تطبيق هذا النص على الواقع المصري نجد أن السلطات هناك حال قيامها باعتقال المعارضين فإنها تتعمد عدم إخبارهم بالتهم المنسوبه لهم وعدم إطلاعهم أو إطلاع ذويهم أو محاميهم عن مكان احتجازهم ، وعدم إعمال صحيح القانون في حقهم والتعسف في

استخدام القواعد القانونية الإستثنائية معهم ، وتعمد اهدار حقهم في الحرية واهدار كرامتهم من خلال احتجازهم في أماكن غير قانونية لا تحفظ كرامة الإنسان ومعاملتهم ذات المعاملة التي يتعرض لها المتهمين المحكوم عليهم على الرغم من أنهم رهن الحبس الإحتياطي ، فتقوم السلطات كما رصد التقرير باحتجازهم في السجون المخصصة للمدانين ومعاملتهم ذات المعاملة بل ربما أسوأ وعدم تمكين محاموهم من الحضور معهم أثناء عرضهم على النيابة العامة ، ثم عدم تمكينهم من إثبات ما تعرضوا له من انتهاكات ليحفظ لهم حقوقهم المادية والأدبية مما يعد مخالفة واضحة للمادة ٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وكذلك المادة ١٠ ، ١١ اللتان تنصان على :

١- يعامل جميع المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، تحترم الكرامة الأصيلة في الشخص الإنساني.

(أ) يفصل الأشخاص المتهمون عن الأشخاص المدانين ، إلا في ظروف استثنائية، ويكونون محل معاملة على حدة تتفق مع كونهم أشخاصا غير مدانين .

(ب) يفصل المتهمون الأحداث عن البالغين، و يحالون بالسرعة الممكنة إلى القضاء للفصل في قضاياهم.

٢- يجب أن يراعي نظام السجون معاملة المسجونين معاملة يكون هدفها الأساسي إصلاحهم وإعادة تأهيلهم الاجتماعي، ويفصل المذنبون الأحداث عن البالغين ويعاملون معاملة تتفق مع سنهم ومركزهم القانوني .

ووفقا لمجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن والتي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٧٣/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨:

المبدأ ١

يعامل جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن معاملة إنسانية وباحترام لكرامة الشخص الإنساني الأصيلة.

المبدأ ٢

لا يجوز إلقاء القبض أو الاحتجاز أو السجن إلا مع التقيد الصارم بأحكام القانون وعلى يد موظفين مختصين أو أشخاص مرخص لهم بذلك.

المبدأ ٦

لا يجوز إخضاع أي شخص يتعرض لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا يجوز الاحتجاج بأي ظرف كان كمبرر للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية.

الإختفاء القسري :

عرفت الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري لعام ٢٠٠٦ في مادتها الثانية :

«لأغراض هذه الاتفاقية، يقصد بـ الاختفاء القسري الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون».

وكذلك اعتبرت هذه الإتفاقية في المادة الخامسة جريمة الإخفاء القسري جريمة ضد الإنسانية، ووسعت دائرة المسؤولية الناجمة عنها ، وأدرجتها ضمن الجرائم التي تتيح التسليم بين الدول ، ورفضت تبريرها تحت أي ظرف حيث نصت في المادة الأولى الفقرة الثانية على أنه «لا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء القسري » . ورغم أن الإتفاقية غير موقع عليها من قبل الدولة المصرية إلا أنها تعكس العُرف الدولي ضد الاختفاء القسري، وتعطي انطباعا سلبيا عن الدولة المخالفة.

التعذيب :

إنضمت مصر إلى الإتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية وذلك بموجب القرار الجمهوري رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٦ - وذلك بدون تحفظات ، ونشر بالجريدة الرسمية - وعمل بها إعتبارا من ١٩٨٦/٧/٢٥ كقانون من قوانين الدولة عملا بنص المادة ١٥١ من الدستورالمصري الصادر في١٩٧١ م .

و تعريف جريمة التعذيب بحسب اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها مصر في ١٩٨٦ «يقصد «بالتعذيب» أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية ، ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها».

وتنص المادة ٢ من الإتفاقية على :

١- تتخذ كل دولة طرف إجراءات تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أية إجراءات أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لاختصاصها القضائي.

٢- لا يجوز التذرع بأية ظروف استثنائية أيا كانت، سواء أكانت هذه الظروف حالة حرب أو تهديدا بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أية حالة من حالات الطوارئ العامة الأخرى كمبرر للتعذيب.

٣- لا يجوز التذرع بالأوامر الصادرة عن موظفين أعلى مرتبة أو عن سلطة عامة كمبرر للتعذيب.

واقع الحال يؤكد أن السلطات الحالية في مصر تنتهك الإتفاقية بشكل واضح وتمارس االتعذيب بشكل ممنهج ومعلن دون مراعاة للقوانين المحلية أو القوانين الدولية التي بدا منذ اللحظات الأولى ومع استفحال ظاهرة التعذيب أن المجتمع الدولي غير مكترث بما يحدث، وبات واضحا أن حقوق الإنسان المصري وحرمة جسده وحريته وكرامته تخضع للتوازنات السياسية.

خلاصة
وتوصيات

خلاصة وتوصيات:

١ إن السلطات الحالية في مصر وعقب الثالث من تموز ٢٠١٣ تشن حربا غير مسبوقة على الحريات العامة وعلى الحقوق الأساسية للمواطن المصري بما فيها الحق في الحرية والسلامة الجسدية والنفسية والحق في الحياة في انتهاك خطير للقوانين الداخلية والدولية.

٢ وباء التعذيب عاد للإنتشار في كافة مراكز التوقيف والسجون ويمارس بشكل منهجي ورغم قيام عدد كبير من الضحايا بتقديم شكاوى ضد عناصر وضباط بعينهم إلا أنه لم يجر التحقيق في هذه الشكاوى ولم يقدم أحد من المشتبه بهم في ممارسة التعذيب للمحاكمة.

٣ إن السلطات القضائية في مصر أداة طيعة في يد السلطات التنفيذية تقوم بإضفاء الشرعية على كل ما تمارسه قوات الشرطة والأمن وفي حالات نادرة تمتع بعض القضاة بضمير حي دفعهم إلى تبرئة ساحة عدد من المتهمين بينما قضاة آخرين وبنفس الإتهامات ونفس الظروف حكموا على المتهمين بمدد طويلة لا تتناسب مع حجم الإتهامات إن صحت نسبتها إليهم.

3·1

٤ إن الإنتهاكات الجسيمة التي ترتكب في مصر تتم في إطار خطة منهجية للقضاء على جماعة معينة بسبب الإنتماء الفكري أو السياسي وهي بهذا الوصف جرائم ضد الإنسانية يتحمل مسؤوليتها وزير الدفاع السابق و الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي ،وزير الداخلية محمد ابراهيم، الرئيس السابق المؤقت عدلي منصور،رئيس الوزراء السابق حازم الببلاوي و رئيس الوزراء الحالي إبراهيم محلب وكل موظف رسمي مهما دنت رتبته شارك في هذه الإنتهاكات بأي وسيلة ولا يمكن لأحد أن يتذرع بأنه ينفذ أوامر رؤساؤه لأن مشروعية الأمر تستمد من موضوع الأمر لا من الرئيس المباشر في العمل.

٥ أمام الإنهيار الخطير في المنظومة الحقوقية في مصر وعدم وجود أي طريق يمكن أن يلجأ له الضحايا للحصول على حقوقهم فإن ذلك يستدعي تدخلا من الأمم المتحدة وصناع القرار في العالم لتشكيل لجنة للتحقيق في كافة الإنتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها المواطنين المصريين في السجون المصرية وتقديم المسؤولين عنها للعدالة.

المصادر :

- دراسات ميدانية .
- شهادات الضحايا .
- شهادات المحامين .
- المركز المصري للحقوق الإجتماعية والإقتصادية
- فيديوهات قام ناشطون برفعها على اليوتيوب وقام الباحثون بالتحقق من صحتها ومقارنتها بما قرره الشهود .
- دفاتر البلاغات بمكتب النائب العام .
- المحاضر التي حررتها الأجهزة الأمنية ضد بعض المعارضين .
- التقارير الرسمية الصادرة عن السلطات الحالية والبيانات الصحفية الرسمية.

V · I

المرفقات

شهادات

القسم الأول :

تم التواصل مع عدد كبير من الضحايا وأسرهم ،بعضهم أبدى تخوفة من الحديث عما لحق به خشية التعرض لمزيد من الإنتهاكات في ظل نظام وصفوه بأنه لا يرحم ضعيفا وليس هناك من يردعه،وبعضهم أدلى بإفادات شفهية والبعض الآخر سمح بإفادات مكتوبة وموقعة ،في هذا الملحق نعرض أهم هذه الإفادات وفق ما قرره أصحابها مع إخفاء أسماء بعض الشهود حفاظا على سلامتهم.

١ شهادة السيدة عايدة ع.ف.ي.

« أثناء المظاهرات السلمية يوم ٢٠١٣/٨/٣٠ تم اعتقال زوجي ،ي.س. من قبل مجموعة من البلطجية التابعين لجهاز الشرطة وأصبح رهن الاعتقال في مديرية أمن الشرقية. علمت في اليوم الثاني بأنه محبوس في فرق الأمن المركزي بالزقازيق. في تمام الساعة الحادية عشر صباحا أخبرنا مجموعة من العساكر أنهم سيتم عرضهم على النيابة ولكن لم يتم خروجهم للعرض وفوجئنا بالنيابة تنتقل لهم في محبسهم للتحقيق معهم بحجة أن عدد المعتقلين كبير علما بأن فرق الأمن المركزي غير مخصص لحبس أي أفراد طبقا للقانون كما علمنا من المحامي وانتظرنا النيابة حتى الساعة ٢:٣٠ بتواجد المحامين أمام فرق الأمن لحضور العرض ولكن صدمنا من منع أفراد الشرطة دخول المحامين للحضور مع المعتقلين وبعد مشادات كلامية تم السماح لـ ٤ محامين لحضور العرض عن كافة المعتقلين ، علمنا بعد ذلك أنه كان قرار النيابة بعد خروج المحامين ، كما فوجئت بتوجيه أكثر من ٧ تهم من ضمنهم القتل العمد مع تلفيق حرز أسلحة لا نعلم عنها شيئا ولا نعلم من أين أتوا بها علما بأن زوجي يعمل مهندسا بشركه (ش . د) ويشهد الناس والأصدقاء بخلقه الطيب وأمرت النيابة بحبسهم ١٥ يوم على ذمة التحقيق ولم يسمح لنا بزيارتهم أو الاطمئنان عليهم في أوقات الزيارة الرسمية إلا بعد ١٨ يوم وتم ترحيلهم بعد أسبوع من العرض خارج المحافظة ولم نكن نعلم أين انتقلوا. وفي أول زيارة يوم ٢٠١٣/٩/١٨ أخبرني زوجي أنهم قد تعرضوا للضرب الشديد اثناء دخولهم السجن بما يسمونه (تشريفه السجن) كما أخبرني أنه لا يعامل معاملة آدمية حيث أنهم ينامون على الأرض من غير بطاطين أو أي فرش يحميهم كما أن إدارة السجن لم تسمح لهم بالخروج من الزنازين بتاتا فضلا عن التضييقات الأمنيه أثناء دخولي للزيارة والخروج منها فقد كان التفتيش الذاتي سيئ ومهين ولا ينم عن معاملة آدمية كما انهم كانوا يرفضون دخول معظم الأكل والفاكهه التي نحملها لذوينا. وكانت الزيارة (زيارة سلك) ومدتها لا تزيد عن عشر دقائق كما أنهم لم يسمحوا لنا بالدخول للزيارة الا بعد ٦ ساعات انتظار في الشمس بدون استراحات وقد أخبرني زوجي عن إهانة الضباط للمعتقلين كافة بصورة مستمرة ، وهو رهن الاعتقال الآن ولا نعلم إلى أين ينتهي المطاف بهم ».

٢ شهادة أ . ش محام وباحث قانوني

«بصفتي محام وباحث حقوقي تابع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا والتي تعمل على رصد الانتهاكات وخروقات حقوق الإنسان في مصر ، كنت أعمل على استقصاء الحقائق بنفسي من خلال الاطلاع على المحاضر الرسمية والتي حررتها السلطات في مصر وسماع شهادات شهود العيان ومقارنتها بالأدلة المرئية ، وفي حالة وجود ضحايا أقوم برصد حالاتهم وجمع توكيلات منهم للمنظمة لاتخاذ موقف قانوني لصالحهم وبالفعل قمت بجمع عدد كبير من التوكيلات من أسر الضحايا الذين تم قتلهم في رابعة والنهضة وأمام دار الحرس الجمهوري وغيرها من الأحداث وكانت معي في حقيبتي الشخصية ، وفي يوم ١٧/ ١١ / ٢٠١٣ خرجت إلي ميدان التحرير بناءاً على دعوه حركة شبابية ثورية مناهضة للانقلاب العسكري تنديدا بالانتهاكات التي يقوم بها ضد المدنيين في مصر ، فخرجت لأقوم بدوري في رصد الحدث والإطلاع على أي انتهاكات قد تحدث فيه بشكل مباشر. وصلت ميدان التحرير في تمام الساعة ٤.٤٥ وبدأ المشاركون في المسيرة في الهتاف ضد حكم العسكر بعبارات يسقط يسقط حكم العسكر ، الانقلاب هو الإرهاب. وأثناء الهتافات بهذه العبارات قامت قوات الشرطة بالإعتداء علي المسيرة بقنابل الغاز والخرطوش رغم أن المسيرة لم تخرج عن السلمية مطلقا ، وفي هذه الأثناء قامت مجموعة من قوات الشرطة ، باختطافي إلي مكان داخل ميدان التحرير وعثروا معي على وكالات لأسر الضحايا وشهادات بعض الشهود على الأحداث ، فتم اقتيادي إلى أحد لواءات الشرطة والذي قام بسؤالي إلي أي تيار تنتمي قلت له لا أنتمي إلي أي تيار سياسي ولكن أنا محام وباحث حقوقي أعمل على رصد الانتهاكات في مصر ، فقام بضربي على أنفي بقبضة يديه مما أدى إلي كسر أنفي ونزف الدم بغزاره من أنفي . ثم اقتادني إلي مكان آخر أعتقد أنه داخل ميدان التحرير أيضا وقام بالتحقيق معي ثلاثة من ضباط شرطة يرتدون زي شرطة ميري ، وبعدها جاء شخص يرتدي بدلة ملكي وقاموا بإعطاء التحية العسكرية إليه ثم استمر هو بالتحقيق معي في نفس المكان وكان التحقيق كالتالي :

س: أنت تنتمي إلى جماعه الإخوان المسلمون؟

ج: لا انتمي إلي جماعة الإخوان المسلمون ولا إلى أي فصيل أو حزب سياسي

س: أنت جيت التحرير ليه؟

ج: أنا باحث حقوقي ومحام وأعمل على رصد الأحداث بشكل مباشر لرصد ما يحدث بها من انتهاكات .

فأجابني بألفاظ قبيحة جدا وبالسباب لي وللمنظمات الحقوقية وللشباب الذي يتحرك في الشوارع رفضا للإنقلاب ، ثم انصرف وأستمر الموجودون بالتحقيق معي على نفس الشكل . وجاء ضابط شرطه يرتدي لبس مدني وكان يُنادي باسم الرائد وليد وشرع بكتابة المحضر وكانت الاتهامات هي: ١- هتافات معادية ومسيئة للشرطة والجيش ٢- قطع الطريق العام وتعطيل حركة المرور ٣ - العمل على نشر الذعر والرعب بين المواطنين ٤- تخريب المنشآت العامة والخاصة في ميدان التحرير ٥ - مقاومة السلطات المصرية . وقام بالتوقيع على المحضر بشهادة الحاضرين من الرتب العسكرية وكانوا ثلاثة لواءات وملازم أول يرتدون الزي العسكري وبعد ذلك اقتادوني إلى قسم شرطة قصر النيل وعند وصولي قام بالتحقيق معي رئيس مباحث القسم في نفس النقاط التي تم التحقيق معي بها في الميدان، وبعدها اقتادني إلى زنزانة الحبس في نفس القسم وكان ذلك في تمام الساعة ال٨,٣٠ مساءا .وفي حوالي الساعة ال ٩,٤٥ مساءا أخذني فردين أمن شرطة من الزنزانة وصعدوا بي إلي الطابق العلوي من القسم وقاموا بتجريدي من ملابسي كاملة عدا البنطلون ، ثم قاموا بتعصيب عيني وتقييد يدي من الأكتاف للخلف وتقييد قدمي ، وبعدها ذهبوا بي إلى غرفة داخل القسم في نفس الطابق ، وبدخولي الغرفة في هذه الحالة قام أحد الموجودين بها بسبي ولعني أنا وأهلي ، وقاموا بتركيب أو لصق شيء ما على ظهري من الخلف والذي اتضح لي أنه جهاز تعذيب بالكهرباء وقاموا بصعقي بالكهرباء عن طريق هذا الجهاز بعد تركيبه مباشرةً . وبعد صعقي لفترة طويلة لم أتمكن من حسابها من هول الألم ، تحدث أحد الموجودين بالغرفة ولا أعلم من هو ولا رتبته ولم أتمكن من رؤية أحد بالغرفة لأني معصوب العينين ، وقال لي: أنت عرفت نقدر نعمل فيك إيه ولسه الثقيل جاي ورا. وقام بسؤالي لحساب من أعمل ومن يشاركني في هذا العمل التوثيقي في مصر وخارجها ، فقلت له تابع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا ، ومديري (س) وهو عمل حقوقي وفقا للقانون دون أي مخالفة ، ثم رجوته وطلبت منه عرضي على النيابة فقام بصفعي عدة مرات ثم قام باستجوابي .

س: اسمك

ج: أ.ش

س: منين خرارة ؟ (سؤال عن مكان إقامتي)

ج: ..... أجاب

س: إيه إللي جابك هنا

ج: جاي أمارس دوري وعملي كمحام وباحث حقوقي

س: ده عند أمك ، أنت تبع الاخوان ؟؟

ج: لا

س : أمال تبع أيه

ج : أنا مش تبع أي تيار سياسي أو ديني أنا محامي وباحث ونازل أمارس عملي .

ثم قام باستخدام الألفاظ البذيئة والسب والقذف وصعقي بالكهرباء وهو يقول وصل الكهرباء خليه يفتكر هو تبع مين بالضبط ، وبعد صعقي بالكهرباء قام بسؤالي:

افتكرت ولا لسه؟؟

ج: والله انا لا أنتمي إلي أي تيار أبدا

س: وأنت في الجامعة كنت تمارس أعمال مع شباب الاخوان؟؟

ج: لا لم أكن أمارس أي نشاط سياسي أو ديني في المرحلة الجامعية أبدا

س: وصله الكهرباء تاني خليه يفتكر لأن الذاكرة عنده شكلها فيها مشاكل

فقمت وتحت وطأة التعذيب بالرد:

ج: أنا معرفش أنا مش بكذب عليك أنت لو عاوز حاجه معينة أقولها وأنت تسجلها أنا معنديش مانع بس أنا اللي أنا عارفه قلته مكذبتش عليك في حاجه أبدا

الضابط : وصله الكهرباء خلينا نعرف هو بيكدب وللا لاء ،وقام بصعقي بالكهرباء مدة لا أعلم حسابها ولكن كانت صعبة جدا جدا ومؤلمة وبعدها قام بسؤالي عن الأهل وعن آرائهم السياسية وانتمائهم الديني و السياسي قلت له لا يوجد لهم انتماء محدد ، فقام بالأمر بالضرب فقام من بخلفي بضربي بيده على رأسي ووجهي وكان من خلفي يقوم بتعذيبي بالصفع والصعق بالكهرباء مع كل سؤال . بعد استمرار هذا التعذيب بشكل مستمر قاموا بإعادتي إلى الحجز ، وكنت من وطأة التعذيب لا أستطيع تحريك أطرافي أو لساني . وفي صباح اليوم التالي اقتادوني إلى النيابة ونصحني أحد الضباط أنه إذا كنت أرغب في الخروج أن لا أذكر أي شيء عن طبيعة عملي ولا عن ما تم معي في القسم وأن لا أقوم بأي رد فعل تجاه الشرطة وإلا أعادوا الكرة معي مرة أخرى.فدخلت أمام وكيل النيابة حوالي الساعة الواحدة أو الثانية ظهرا لم أقم بقراءة المحضر وقمت بالتوقيع عليه

دون أن أتكلم أو أرد على أي سؤال والذي أمر بإخلاء سبيلي بالفعل . وتم اقتيادي مرة أخرى إلى قسم الشرطة حتى الساعة الثانية عشرة منتصف الليل خرجت من القسم في حالة صعبة جدا ، حيث كانت أعصابي غير متماسكة ولا أستطيع المشي بشكل سليم وكل عشرة خطوات أسقط أرضا قدماي لا تحملاني ، وكذلك كنت لا أستطيع التكلم كان لساني ثقيلا جدا وحتى الآن عندي مشاكل في النطق وفي أعصاب يدي ، وأصاب بحالات قيء مستمر نتيجة إصابتي بالتهاب في المريء نتيجة التعرض للكهرباء لفترات طويلة ، كما تنزف أنفي كثيرا نتيجة لكمي فيها من الضابط كما هو مذكور في شهادتي ».

٣ شهادة للمحامي م.ي على الواقعة السابقة

«حيث ذهبت لحضور التحقيق في محكمة بالقاهرة - نيابة قصر النيل وحينما نزل الزميل أ . ش من سيارة الترحيلات كانت حالته صعبة جدا حيث لا يستطيع الوقوف على قدميه وكان يقف بمساعدة أحد المحبوسين معه ولا يستطيع التحدث حيث ذهبت إليه مسرعا للإطمئنان عليه وسألته (أنت عامل إيه يا ....) فلم يرد ولكنه كان مندهشا وبعد سؤال المحبوس الذي يساعده فقال لي إنه صعق كهربيا ولن يستطيع التحدث وحينها قررت أن أشرح لوكيل النيابة ما حدث له وذلك بعد أن علمت كافه التفاصيل من المحبوسين معه ، وكذلك الحرس من الأمن المركزي المتواجدين معه ولكن فوجئت بعد اتخاذ قراري بوكيل النيابة الذي كان يحقق معه يخبرني أن هذا معناه إن في خصومة بين الضابط وبينه وده هيضطرني إني أحبس أ.ش ٤ أيام على ذمة التحقيق علشان أجيب الضابط و أحقق معاه. قلتله حضرتك شايف حالة المتهم في آثار دم على أنفه وكمان راسه متعورة وفي كدمات في ظهره فقال لي انا قلتلك يا أستاذ فقلت له طيب ممكن نعرضه على الطب الشرعي فقال لي يعني انت مش عايز تخلي سبيله براحتك فقلت له إخلي سبيله ونعرضه على الطب الشرعي فقال لي (أنت بتتكلم كتير ليه يا أستاذ الموضوع مفيهوش أي حاجة نحبسه عليها بس براحتك فقلت له أن المتهم أستاذ محامي زميل) ولكن نظرا للظروف الصعبة جدا والتي كان من المستحيل معها أن يستمر في محبسه ولو لدقيقة واحدة اضطررت إلى القبول بالأمر الواقع بإخلاء سبيله ولكن الصدمة الأخرى بعد أن أخلي سبيله من سراي القسم (قصر النيل) فعاد إلى القسم مرة أخرى وانتظرنا في القسم من الساعه الثالثة والنصف بعد انهاء التحقيقات وحتى الساعة الثانية عشر بعد منتصف الليل وكلما ذهبت إلى الضابط الموجود بالقسم أساله سبب التأخير في خروجه من القسم وخصوصا أنه ليس عليه أي أحكام أو قضايا أو ما شابه قال لي أننا ننتظر تحريات الأمن

الوطني وبعدها خرج وحتى الآن وهو يعاني من تلعثم في الكلام ورعشه بيديه من آثار الضرب والتعذيب والصعق بالكهرباء في معاملة لا إنسانية بأي حال من الأحوال».

٤ شهادة . ع. ع .

«إنه في يوم ٢٠١٣/١٢/٣٠ كنت برفقة الأستاذ هشام . ش . ع . في محطة مترو الأنفاق (الشهداء) وفوجئت وأنا بجواره وبدون أي داع بأحد الجنود من أفراد شرطة النقل والمواصلات كما علمت بعد ذلك وقام هذا الشخص بإيقاف هشام ونادى بصوت عالي (يا باشا واد من الإخوان.. واد من الإخوان) فحاولت أن أجري مع هشام ولكن كان قد تجمع علينا حوالي ٥ أفراد آخرين من أمن المحطة وتمكنوا من الامساك بهشام وعاملوه معاملة سيئة وكأنه مجرم وقد أعتبروا أن هشام بما أنه صاحب لحيه فهو يستحق القبض عليه ، وزعموا أنه كان في مظاهرة بالمترو رغم عدم حدوث أي مظاهرات بالمترو اطلاقا طول ذلك اليوم ولم نسمع أحدا يهتف بشئ أثناء سيرنا على رصيف المحطة . وبعد ذلك وضعوا هشام بسجن رابع العتبة التابع لمحطات المترو ، ثم بعد ذلك تم ترحيله إلى قسم الخليفة (السيدة عائشة) ثم رحلوه إلى سجن الاستئناف ومازال به حتى الآن بدون وجه حق وهو الآن يعامل معاملة الجنائيين هو ومن معه ، ومكان احتجازه عباره عن غرفه ٧٠م ومعه حوالي ٢٠٠ (مائتين) من السجناء فلا يستطيعون جميعا الجلوس مرة واحدة أو النوم مرة واحدة وإنما ينام البعض ويقف البعض حتى يصحو النائم وهكذا. وبسؤال هشام عن الطعام الذي يقدم له قال أن كمية الطعام المقدمة لهم لا تكفي حتى طفلا صغيرا كما أن نوعية الطعام لا تتناسب مع الآدميين. والزيارة تتم بصورة مزرية ومهينة ولا تليق ويحدث الكثير من الإهانات للزائرين ولا تتعدى مدة الزيارة ١٠ دقائق أسبوعيا وكلما تركنا طعاما في الزيارة للمسجون يؤخذ منه الكثير ولا يتركون له إلا القليل » .

٥ شهادة ع . ز . ع . طالب ١٨ عام.

« في يوم ٢٠١٣/٨/١٦ كنت مشاركا في تظاهرات مناهضة للإنقلاب العسكري في محيط مسجد الفتح وقامت الشرطة بالإعتداء علينا بالرصاص الحي والخرطوش والقنابل المسيلة للدموع ، فقامت مجموعة وكنت فيهم بالإحتماء بمسجد الفتح وظللنا محاصرين في المسجد حوالي ٢٠ ساعة من قبل الجيش والشرطة والبلطجية حتى قامت قوات الأمن باقتحام المسجد لاعتقالنا ، ونتيجة لقوة الاقتحام العنيف وكثافة الغاز قام بعض المتواجدين بالمسجد بفتح الأبواب والهروب من المسجد ووجدوا البلطجية في إنتظارهم بالضرب والسحل والشتم ومن ثم تسليمهم بعد ذلك للشرطة التي قامت بإعتقالهم ثم قامت الشرطة بعد ذلك بدخول المسجد وجمعت النساء والأطفال في المضيفة بالإضافة إلى الرجال والشباب ، ثم قامت القوات بإخراج المحتجزين من المسجد ووضعهم في سيارات الترحيلات بعد تمكين البلطجيه منهم ليعتدوا عليهم بالضرب المبرح ، كانت سيارات الترحيلات تعبأ بأعداد ضخمه من المتظاهرين تصل إلى ٦٠ أو ٧٠ شخص في حين أن سعه هذه السيارات ٢٠ شخص مما تسبب في دهس بعض الركاب تحت الأقدام ولم تسلم النساء من الإهانة أثناء خروجهن من المسجد وكانوا يقومون بوضع الرجال معهن في السيارات ، وفقد بعض الناس وعيهم في سيارات الترحيلات أثناء نقلهم نتيجه لكثرة الأعداد وقاموا بنقلنا لمعسكر أمن طرة ، ولحظة وصولنا لمعسكر أمن طرة قام العساكر بسحبنا من السيارات وإلقائنا في المعسكر. كان معسكر أمن طرة غاية في القذارة ويصعب التنفس به وكانت دورات المياه ليس بها مياه وتغرق في مياه الصرف الصحي وكنا ننام على الأرض بدون وجود أي أغطية أو وسادات للنوم عليها ، أول ليلة كانت تحقيقات أمن الدولة وكنا معصوبي الأعين وتم طرح بعض الأسئلة علينا مثل: لماذا كنت بالمسجد, هل تنتمي لجماعه الإخوان ؟ ...الخ ، وبعد يومين ذهبنا لتحقيقات النيابة. كان يوجد بالمعسكر عدد من المصابين بالرصاص الحي ولم يتم إسعافهم ، ويوم الخميس قاموا بنقلنا من معسكر أمن طرة إلى سجن وادي النطرون وجلسنا في السيارات فترات طويلة في سيارات يصعب التنفس بها لقلة منافذ التهوية بها ونقلونا إلى سجن وادي النطرون في حراسة شديدة جدا وعند وصولنا إلى سجن وادي النطرون قاموا بتوجيه السب واللعن بأقبح الألفاظ والشتائم وجردونا من ملابسنا كاملة إلا الشورت وقاموا بضربنا بالمواسير البلاستيك وحلقوا شعرنا وكان يوجد بيننا رجل مريض بشلل أطفال وتلقى ضربا كثيفا وضعونا في زنازين صغيره جدا بها ٣٠ شخص وكانت الزنزانة تمتلئ بالحشرات والأوساخ وحمام لا يصلح للإستخدام الآدمي , وظللنا لفترة دون ملابس حتى أعطونا ملابس زرقاء مكتوب عليها نزيل وكنا ننام على الأرض بدون غطاء وكنا كثيراً ما نصاب بآلام في البطن والأمراض ولم نزود

بأي نوع من الأدوية وكان هناك من هو مصاب بآلام في العظام ونقص في الكالسيوم ورفضوا خروجنا للعيادات ومكثنا حوالي ٦٠ يوم لا نرى الشمس وذلك لمنعنا من خروج التريض ، عند إعطائنا الطعام كانوا يجعلونا نقف على الحائط ويوضع الطعام بعد الشتم والضرب , كان يطلب منا أحيانا سب الدكتور محمد مرسي وعند رفضنا كنا نضرب حتى نجبر على سبه ، كان الطعام لا يصلح للاستعمال الآدمي ، وكان هناك مريض نقل إلى المستشفى ورفض الطبيب إعطائه الدواء لأنه إخواني. وجاء للسجن مجموعة كانت محتجزة بمعسكر يسمى كيلو ١٠,٥ وأخبرونا عنه أنه كان الضرب والشتم به على مدار اليوم وكان السجناء يجردون من ملابسهم ويتعرضون للإغتصاب . كنا نخرج كل ١٥ يوم لتحقيقات النيابة وحصلنا على تجديد الحبس ثلاث مرات لمده ١٥ يوم في الرابعة تم التجديد ٤٥ يوم ولم يعرف الأهالي بمكاننا إلا بعد ١٥ يوم من حبسنا. حدث لثلاث سجناء مصابون بنوبات صرع وكانت إدارة السجن تحاول وضع كل واحد منهم في السجن الانفرادي وبعد ذلك وضعوا كل واحد منهم مع أشخاص آخرين. كان يوجد سجناء مرضى نفسيين وآخرين مصابين بشلل أطفال وفي يوم ٢٠١٣/١٢/١ خرج ٨٤ سجين من القضية واستنأنفت قرار حبسي وآخرين ونقلنا يوم الأحد ٢٠١٣/١٢/٢إلى استقبال طرة الذي كان متسخا للغاية و مليئ بالحشرات ولا يصلح للاستخدام الآدمي والحمام به سور قصير يصل إلى الكتف وذهبنا إلى معهد أمناء الشرطة واستمرت المحاكمة ساعة ونصف وأخذت إخلاء سبيل ورجعنا إلى استقبال طرة وقاموا بإجراء تحقيقات أمن دولة ونقلونا من سجن إستقبال طرة إلى مديريه أمن القاهرة وتسجيلنا في وحدة الغياب والخطرين ، ثم اطلقوا سراحي من المديرية يوم ٢٠١٣/١٢/٨ » .

٦ شهادة . ط . م . د. ٢٥ عاماً

« كنت معتصم مع المعتصمين في رابعة سلميا حتى جاء يوم الفض ٢٠١٣/٨/١٤ وكانت الإعتداءات علينا بالغة العنف والقتلى والمصابين بالمئات وامتلأت المستشفى الميداني بالجثث والرصاص يتطاير بشكل عشوائي والوضع بالغ الخطورة . حاولت الخروج من الميدان ولكن بلا جدوى إلى أن تم القبض علي في تمام الساعه ٦:٣٠ م بعد أن هاجمت القوات المستشفى الميداني وحرقت المسجد والمستشفى الميداني بالجثامين والمصابين مع وعدهم بالخروج الآمن للمواطنين بعد أن تم القبض من قبل قوات التدخل السريع . سلمتنا هذه القوات إلى الجيش بعد التعدي علي بالضرب الشديد والسب والإهانة ونقلوني أنا والمعتقلين إلى إستاد القاهرة الدولي بعد أن أخذوا مني التليفون والفلوس وجردونا من الملابس كلها إلا الشورت وتركونا حتى شروق الشمس وبعد ذلك أخذونا في عربيات الترحيلات إلى قسم شرطة النزهة . استمر الحبس لمدة ثلاث أيام في قسم النزهة وكانت المعاملة غاية في السوء لدرجة أنهم يسلطون الجنائيين ليذلوننا كما أنهم منعوا مياه الشرب وقطع مياه الحمام فضلا عن مساحة الزنزانة الضيقة التي لا تسع عشر أفراد وقد كان عددنا ٤٥ فردا . تم ترحيلنا إلى السجن العسكري حيث فوجئت بتجميع أعداد كثيرة من المعتقلين من أقسام شرطة مختلفة وكنت في المجموعة التي تم ترحيلها إلى سجن أبو زعبل ليمان واحد واستقبلنا هذا السجن بما يسمى (التشريفة) بمعنى أن يقوم المخبر والعسكر بضربنا ضربا شديدا بالعصي والصواعق علما بأن أيدينا مقيدة بالحديد (الكلابش) ، دخلت قسم التأديب وهو عبارة عن غرف مساحة الغرفة الواحدة ١,٦٠م ❖٢م بها ٦ أشخاص دون حمام ومملوءة بالمياه حتى لا يستطيع أحد أن ينام مع قلة الأكل والشرب وعدم وجود كهرباء ولا نخرج من هذه الزنزانة إلا لمدة ثلاث دقائق كل ٣ أيام وكان فيه ضرب شديد غير الإهانة اليومية في الدخول والخروج، أما في زيارة أهلنا كانت أول زيارة بعد إعتقال ١٨ يوم . فضلا عن المضايقات التي كانت تحدث مع عائلتي في الزيارة من تفتيش مهين وتعدي بألفاظ مهينة ومنع دخول الأكل بدون أي اسباب وكانت مده الزيارة لا تتعدى ٥ دقايق فقط كما أنهم منعوا الأهل من زيارة العيد وتعدي الضباط بالسب أثناء الزيارة . عند إخلاء سبيلي بعد حبس ثلاث أشهر فوجئت بأن العرض الأخير أمام امن الدولة وأنا معصوب العينين وتم استجوابي حينها بصورة مهينة وتعدوا على بالضرب وأنا مقيد » .

٧ شهادة والد الضحية أحمد تامر صلاح الدين نبيل ٢٤ عاماً

« أحمد كلمني الساعة ٢ ونصف الضهر وقاللي ان هو مشارك في فعاليات يوم ٦ أكتوبر ٢٠١٣ وإنه متواجد عند كورنيش قصر النيل وإنهم على مقربة من فندق سميراميس وإن الشرطة متواجدة بكثافة في المنطقة وبدأت تضربهم بغاز مسيل للدموع ورصاص حي وخرطوش ، الساعة٣ العصر أنا اتصلت بيه لقيت تليفونه مغلق ، نزلنا ندور عليه وسألت في كل الأقسام والمستشفيات وملقناهوش وعملنا محضر برقم (٦٤١١ لسنة ٢٠١٣ إداري قسم السيدة زينب) باختفاؤه وقدمنا بلاغ للنائب العام. بعدها جالي اتصال من مجهول قالي إن ابني معتقل في معسكر الأمن في الجبل الأحمر ، وعلى الفور أخدت المحامي ورحت على المعسكر فرفضوا يدونا أي معلومات . وبعدها بشوية حد من أقاربي عرفني أنه موجود في قسم شرطة بولاق فرحت مع المحامي كذلك ورفضوا يدوني أي معلومات مطلقا . يوم الأربعاء ٩ أكتوبر الساعة ٣ ونصف العصر جالي اتصال بيقولي احنا من قسم امبابة وعاوزين حد يجيلنا القسم بخصوص أحمد ومقالناش حاجة عنه ، رحت أنا والمحامي لقينا نائب المأمور بيقولي أحمد لقيناه غريق وجالهم بلاغ من المسطحات المائية إنهم لقوا جثته في النيل في روض الفرج . لما شفت المتعلقات اللي كانت معاه، البطاقة بتاعته وبعض الأوراق اللي كانت في جيبه كانت حالتها كويسة مفيش عليها أي آثار لماء ، وبعد كدة اتجهنا إلى مستشفى التحرير بإمبابة وكان هو في التلاجة هناك، لما خدته لقيت عليه دم وجسمه كله اسود متفحم ومنتفخ بشكل مش طبيعي ، وكان في المستشفى جثة لشاب تاني أسمه عمر خليفة أيضاً وفوجئنا أن ابنهم مفقود برده مع ابني يوم ٦ أكتوبر في نفس المظاهرة ، واتقالهم نفس الرواية ساعتها رحت النيابة وعملت محضر برقم(١٠٢١١ لسنة ٢٠١٣ إداري قسم شرطة امبابة) وقولت ابني مات مقتول من الشرطة تحت التعذيب . واستلمت الجثة وكتبولي تصريح إنه مات غرقان . واحنا بنغسله لقينا الجمجمة متكسرة وعنده جحوظ في العينين وآثار ضرب في جنبه وضرب في رجله وكان فيه دم طالع من الجثة ولسانه طالع برة، العلامات دي خلتني أطالب بتشريح الجثة علشان أعرف السبب الحقيقي للوفاة واتهمت الشرطة إنها عذبته لحد ما مات . وديته المشرحة وتم تشريحه وأخذ عينات من جسمه علشان تتحلل وتتكتب النتيجة في تقرير الطب الشرعي لكن لسة ما خرجش لحد دلوقتي ولا النيابة أخدت أي خطوة عشان التحقيق في مقتله هو والشاب التاني . جدير بالذكر أن أحمد ما يعرفش الشاب التاني مطلقا ولا عمره قابله قبل كدا ، العامل المشترك الوحيد أنهم كانوا في مظاهرة واحدة مع بعض ، ودا بيأكد أنهم اعتقلوا سوا وتم تعذيبهم حتى الوفاة» .

٨ شهادة والد الضحية عمر خليفة عثمان عبدالصمد

« عمر مواليد ١١ نوفمبر ١٩٩٢ ، طالب بالفرقة الثالثة كلية هندسة المطرية جامعة حلوان، يقيم ببني سويف مركز الفشن قرية الطلا ، إحنا كنا عارفين إن عمر هيشارك في فعاليات يوم ٦ أكتوبر ، وتابعنا اعتداء الشرطة على المسيرات في التلفيزيون فاتصلنا عليه الساعة ٢ونصف ظهراً قالنا أنه هو عند فندق الفورسيزون وإن قوات الشرطة هاجمتهم وبدأت تضرب عليهم نار وخرطوش وقنابل غاز لتفريق المسيرة، وبعد شوية فقدنا الاتصال بيه وكلمناه كذا مرة ومردش علينا ، بعدها دورنا في كل مكان عليه مالقيناش ليه أي أثر . فضلنا على الحال ده لمدة ثلاثة أيام، إلا أن جاءنا اتصال من قسم شرطة إمبابة وقالولنا إنهم لقوا جثة أحمد طافية على سطح النيل وإن جثته موجودة دلوقتي في مستشفى التحرير في امبابة، روحنا هناك لقينا جثته وجثة شاب تاني إسمه أحمد تامر وقالولنا انهم لقوا الاتنين غرقانين في النيل . دخلت عليه علشان أشوفه في التلاجة لقيت دم كتير جداً ووجهه أسود ومنتفخ بشكل غير طبيعي وكان فيه إخضرار على الجسم (زي حالات الورم من كتر الضرب) وكانت عنيه جاحظة وفمه مفتوح ولقينا بطاقته وفلوسه وأوراق كانت معاه مفيش عليها أثر للمية والحبر اللي على الورق زي ما هو المية مش ضيعته أو حتى الورق مبلول أو غيره ، وكان بنطلونه والحذاء الخاص بيه مقطوعين كذا قطع . وبعدين كتبولنا تقرير إن عمر مات غرقان لكن عند استخراج تصريح الدفن مكتبوش سبب الوفاة. إحنا واثقين إن هو مات من التعذيب لكننا معملناش أي خطوات نثبت بيها ده خصوصاً إن فيه تعطيل متعمد في الإجراءات بيتم مع أي حالة ماتت في أي حدث ضد الانقلاب ، وطبعا احنا عارفين أن النيابة والقضاء مش هتتحرك ولا هتجيب حق حد اتقتل على إيد الشرطة ، بل ممكن يتهمونا احنا بقتله . واللي أكد لينا انه اتقتل اننا عرفنا أن الشخص اللي لقيوه معاه في المشرحة كان مشارك في نفس المظاهرة واختفى في نفس الوقت من نفس المكان والداخلية قالت عنه نفس الرواية بالظبط . مع أنهم مايعرفوش بعض ، كل واحد منهم من محافظة غير التاني . وخوفا من البهدلة والأذي ، استلمنا جثته ودفناه يوم ٩ أكتوبر بعد صلاة العشاء».

٩ شهادة المعتقل محمد عبده سليمان ، ٢٠ عاماً، طالب.

«يوم الجمعة الموافق ٢٠١٤/١/١٠ تم إلقاء القبض علي عند حديقة الحيوان في الجيزة عن طريق عمل كماشة عليا أنا و أصاحبي من قبل مجموعة من رجال الأمن كانوا يرتدون زي مدني وقاموا بالإمساك بنا ثم سحبونا للمدرعة وقاموا بالإعتداء علينا بالضرب والسحل بشكل بالغ السادية والقسوة وقاموا بسبنا بأفظع الألفاظ المهينة والسخرية منا ومن تألمنا من شدة الضرب . ثم في المدرعة جاء أحد أفراد الأمن بزي مدني أيضا وأخذ أسمائنا وأمرهم بتفتيشنا فقاموا بأخذ تليفون كل واحد و بطاقته و كنا ٦ في المدرعة وتحركت المدرعة مسافة طويلة جدا وكان الطريق صعب للغاية لأننا كنا مصابين وكانت العربية بتاعة الترحيلات سيئة جدا وبنتخبط في كل المطبات ونقع لحد ما وصلنا معسكر الأمن المركزي في الشرقية أخدنا التشريفة من العساكر اللي هيا عبارة عن أن كل العساكر تقف صفين وأول ما نلمس الأرض يبدأوا كلهم يضربونا برجليهم وبعصيان خشب وبعضهم بيضرب بكعب البندقية وبيجلدونا بالأحزمة ، و بعدها دخلنا السجن العسكري و فتشونا تاني و عملوا لينا تفتيش ذاتي و بعدها أخدوا أسمائنا و طلعونا على زنزانة رقم ١٤ في الدور التالت و الجو كان برد جدا وكان الضرب معلم على جسمنا . و بعد كدة نادونا تاني وأخدوا أسمائنا في الزنزانة و بيانات كاملة لينا و بعدها نزلنا الدور الأول تاني ووقفنا في « ممر » و بدأوا يدخلونا واحد ورا التاني لتحقيق أمن الدولة وبدأوا يغموا عنينا ويسحبونا لغرفة التحقيق بإهانة شديدة . ولما دخلت أنا بدأ يسألني و ياخد بياناتي الأول وبعدين سألني على تليفوني ومسكه ودخل على الرسائل ففضل يسألني عن الرسايل و يضرب فيا ويصفعني على وجهي و كان معاه تقريبا ٣ أشخاص وكل ما اتكلم يضربوني على راسي من الخلف بقوة و بعدها شافوا الأغاني اللي على الموبايل وشغلوا ليا اغنية « ثورية » و فضلوا يضربوا فيا شوية و بعدين سألوني تعرف مين في الاخوان قلت معرفش . بعدها ربطوني بحبل من رقبتي وخلو طرفه في أعلى باب الغرفة اللي كنت فيها وشدوا الحبل لحد ما اتخنقت وفضلوا يضربوا فيا شوية كمان و بعدها دخلوا على الأسماء على التليفون و سألوني على ٣ أسماء من على تليفوني والضرب مستمر بعدين سألوني من مسؤولك في الإخوان ومين بيكلفك بالمظاهرات ومين في الجامعة مسئول عن مظاهرات الطلبة ، فقلت معرفش كل ده أنا مليش علاقة بالإخوان فزادوا الضرب فيا، وبعدها مسكوا ايديا و حطوها في حاجة حديد بحيث تشل حركتي تماما وبدأوا يهددوني بالكهربا، و بعدها ندهوا للعسكري فأخدني و طلع بيا للزنزانة رقم ١٤ في الدور التالت في السجن العسكري بمعسكر الأمن . وكل اللي معايا تم معاهم التعذيب ذاته وفي ناس منهم تم صعقهم بالكهرباء بشكل بشع لما وصلوا الزنزانة كانوا تقريبا فاقدي الوعي . وكنا قاعدين سقعانين و الجو برد جدا ومش موجود في الزنزانة غير فرشة موجودة على الأرض

ورفضوا يدونا بطاطين أو فرش للأرض بعد كدا العسكري فتح الزنزانة الساعة ٦ الصبح و جاب لينا «الفطار» عبارة عن فول محطوط في جردل متسخ وعيش بارد. وقعدنا لغاية الساعة ١٠ تقريبا في الزنزانة إلى أن جائنا العسكري ينادي علينا عشان ننتقل لزنزانة تانية و نزلنا الدور الأول « زنزانة رقم ١» و بعدها نمت و استغرقت في النوم . و بعدين في اليوم التالت أتعرضنا على النيابة وهيا اللي جت لينا معسكر الأمن ، فروحنا في المبنى الإداري للمعسكر و قسمونا لمجموعتين كل مجموعة مكونة من ٦ افراد و بدأوا التحقيق . وفي التحقيق طلبنا إن النيابة تعمل حاجة عشان تمنع عنا التعذيب اللي بيحصل علينا وإننا نتعامل بشكل آدمي فوكيل النيابة رفض إثبات الكلام دا . و عرفت من طالب معانا في الثانوية إسمه سعيد عذبوه في أمن الدولة ولما حكى لوكيل النيابة ضحك عليه و سخر منه . و بعدين خدنا كلنا ٤ أيام حبس في كل يوم إحنا في السجن العسكري بمعسكر الأمن يدخل علينا مجموعات من الشباب بتنزف ، وماكانوش بيسمحوا لينا اننا نشوف الشمس إلا من شباك باب الزنزانة اللي هو بحجم كف شخص و بعدها في اليوم التاسع إتعرضنا على المحكمة و إتفاجأنا إننا خدنا ٤ أيام كمان على الأربعة الأولى من غير ما نتعرض حتى على النيابة . وفي جلسة المحكمة ما عرفناش نتكلم مطلقا والقاضي أمر إنهم ياخدونا .. فرجعونا على المعسكر تاني ، و بعدها بيومين تقريبا إترحلنا للسجن العمومي يوم الإتنين ١/٢٠ ، دخلنا السجن و فتشونا و كل اللبس هناك أبيض ، وأخدت رقم السجن بتاعي و هو « ١٧٣٣٢٠ » ودخلنا عنبر «ب» زنزانة رقم «٢» . و تاني يوم ليا في السجن كانت المعاملة سيئة جدا والأكل رديء والزيارات ممنوعة عن المعتقلين كلهم اللي قبلنا فكان المعتقلين عاملين إضراب عن الطعام والسجن تعنت معاهم أكتر وبدأت الإدارة تهددهم بإنهم لو ما فكوش الإضراب هيتم إيذائهم وبدأوا يسبوا المعتقلين بشكل صعب لكن المعتقلين رفضوا يستجيبوا لإنهاء الإضراب وبدأوا يزعقوا مع مأمور السجن ويقولوا مش من حقك تشتمنا وتهينا واحنا مش هنفك إضرابنا إلا لما حقوقنا كلها ناخدها ، فضربوا علينا غاز داخل الزنازين وكنا هنموت من الإختناق و كان رئيس مصلحة السجون موجود و دخل على كل زنزانة يشتم بطريقة فظيعة و خد من عندنا إتنين معتقلين و عرفنا بعد كده إنه رحلهم لجمصة للتنكيل بأسرهم وتعسير الزيارة عليهم و الاتنين اللي اترحلوا من عندنا طالبين بكلية هندسة « محمد غالي و أحمد عيد» . و يوم الأربع ٢٩/ يناير ٢٠١٤ خدت إخلاء سبيل وتم ترحيلي لقسم ثان الزقازيق في انتظار قرار من أمن الدولة ، القرار وصل الساعة ١١:٣٠ م و خرجنا من قسم تاني الزقازيق الساعة ١٢ م تقريبا» .

١٠ شهادة نجلة المعتقل محمود عبدالهادي أحمد عبده ٥٩ عاماً

« والدي رئيس قطاع محطات إنتاج الكهرباء بشركة شرق الدلتا ، كان مريضاً بالقلب، وكان عامل عملية قلب مفتوح مرتين، وقبل اعتقاله يوم ١٢ أكتوبر ٢٠١٣ بثلاثة أيام كان محتجز بمستشفى دار الفؤاد بسبب مروره بأزمة صحية شخصها الأطباء أنها نتيجة ضعف عضلة القلب مما تسببت في اضطراب في نبضات القلب وضيق في التنفس. يوم ١٢ اكتوبر ٢٠١٣ تم اعتقاله من الاستراحة التابعة لعمله في الإسماعيلية في تمام الساعة ٢ونصف بعد منتصف الليل ولم يكن بها من أسرتنا سوى والدي ووالدتي ، أخذوه إلى سجن المستقبل بالإسماعيلية واحتجزوه في ظروف سيئة أثرت بالسلب على صحته ، فكانت الزنزانة صغيرة جداً بها ٥٠ معتقل والنوم كان على الأرض مما جعل والدي لا يتحمل هذه الظروف بسبب مرضه بضيق التنفس وضعف عضلة قلبه وتم منع الدواء عنه لمدة أسبوعين ، وقدمنا إلتماسات كثيرة لإدارة السجن وللنيابة كي يراعوا ظروف والدي الصحية ويقوموا بالإفراج الصحي عنه وقدمنا كل الأوراق التي تثبت مرضه إلا أنها جميعاً قوبلت بالرفض ، وبعد حوالي شهر من وجوده في السجن ومن المحاولات وافقت إدارة السجن على عرضه على الطب الشرعي الذي جاء تقريره بأنه يجب نقل والدي إلى العناية المركزة فوراً ، وتم نقله إلى العناية المركزة بالمستشفى العام بالإسماعيلية ، وتم إحتجازه بالعناية المركزة ، والمستشفى كانت تفتقر إلى الكثير من الإمكانيات كما كانت تهمل حالة والدي ، ففي إحدي المرات كنا في زيارة له وانتبهنا إلى أنه لا يستجيب لنا واكتشفنا انه في غيبوبة ولم يكن أحد من الأطباء يعلم ذلك ، ولقد أفاق بعدها بعدة ساعات بصعوبة بعد عدة محاولات من الأطباء، ومكث في المستشفى أسبوعين ثم أعادوه إلى السجن مرة أخرى على الرغم من أن حالته لم تكن تسمح بذلك ومكث في السجن ثلاثة أيام مر خلالها بعدة انتكاسات وتعرض لأكثر من غيبوبة ، فأعادوه إلى المستشفى ومكث بها شهر وفي نهاية هذا الشهر أصدرت المستشفى تقريراً أن حالة والدي متدهورة وغاية في الصعوبة وأنها لن تستطيع معالجته أو الإشراف على علاجه أو استقباله في المستشفى أكثر من ذلك لضعف إمكانياتها وأنه يجب أن يتم نقله إلى مستشفى استثماري مجهزة ، ولكن إدارة السجن تجاهلت هذا التقرير وأعادت والدي إلى السجن في ظروف الاحتجاز السيئة. وبعدها بأسبوعين قمنا برفع شكاوى إلى النائب العام ومدير مصلحة السجون وقدمنا طلب للمحامي العام بأن يتم نقل والدي إلى مستشفى استثماري ولكن قوبل كل هذا بالتجاهل التام ، وقابلنا رئيس النيابة بالإسماعيلية أحمد مدكور وشرحنا له حالة والدي وبالفعل ذهب إلى السجن ووجد حالته متدهورة وجسمه به تورمات بشكل كبير (تورمات ماء) ومع ذلك لم يصدر أي قرار بشأن والدي».

ويوم الإثنين الماضي «٣ مارس ٢٠١٤» تعرض والدي لأزمة صحية نقل على إثرها إلى المستشفى ووافته المنية في صباح اليوم التالي ٤ مارس ٢٠١٤ ».

١١ شهادة والد الصحفي عمرو محمود أحمد سلامة القزاز ٢٤ عاماً

المهنة، مصور صحفي، الإقامة مدينة ٦ أكتوبر.

« يوم ١٣ أكتوبر ٢٠١٣ الساعة ٨ صباحاً تم إقتحام العقار الذي يقطن به إبني من قبل قوات من الشرطة ولكن بزي مدني ، واقتحموا شقته وفتشوها وحطموا بعض محتوياتها ، ولم يكن بها سوى ابني ، واعتقلوا ابني وأخذوه لمكان لم نعلمه ، وبعد عشرين يوم من اعتقاله جاءنا اتصال من أحد الأشخاص وقال لنا بأن عمرو في سجن تحقيقات طرة وهو من طلب منه أن يتصل بنا ليطمئننا عليه وكان هذا الشخص أحد أهالي المعتقلين في نفس السجن ، وبعد ١٥ يوم من وجوده بالسجن ذهبنا في زيارة له ، وأخبرنا أنهم عندما اعتقلوه من شقته ذهبوا به إلى المخابرات الحربية وظل هناك لمدة ١٥ يوم ثم رحلوه إلى سجن تحقيقات طرة، وطوال ال١٥ يوم تم فيهم تعذيبه والاعتداء عليه بالضرب والتحقيق معه وكانوا مغميين عينيه لمدة ال١٥ يوم كاملة ، ولم يستطع أن يحكي لنا تفاصيل تعذيبه لإن وقت الزيارة كان قصير جداً كما أن الزيارة كانت محاطة بالظباط والعساكر، كل ما استطاع إخبارنا به هو أن المعاملة سيئة جداً في السجن، والزنزانة بها رطوبة عالية ولا يسمحون لهم إلا بالخروج لمدة نصف ساعة أو أقل يومياً، كما أنهم قد أخذوا منه متعلقاته الشخصية والبطاطين والملابس، ومنذ حوالي ثلاثة أسابيع تم الاعتداء عليه في السجن من قبل مخبرين أحدهما يدعى محمد النجار والآخر يدعى صبري ، دخلوا عليه وضربوه بوحشية وسببوا له إصابات متفرقة في أماكن متفرقة من جسمه، بالإضافة إلى أن عينيه قد تأثرت سلباً بسبب الفترة التي ظل فيها ١٥ يوماً معصوب العينين ، وركبته الشمال بها آلام شديدة جداً ولا يستطيع تحريكها أو ثنيها ورفضوا عرضه على أي طبيب أو إدخال أي أدوية له . عمرو محبوس على ذمة قضية رقم ٣٥٥٨ لسنة ٢٠١٣ جنح شرق القاهرة عسكرية وتهمته هي إفشاء أسرار عسكرية» .

١٢ شهادة والدة المعتقل إسلام رجاء عبدالمنعم أبواليزيد الرشيدي ٢٢ عاماً

طالب بالفرقة الرابعة كلية طب جامعة الأزهر فرع أسيوط .

« يوم ٥ يناير ٢٠١٤ كانت هناك مظاهرات سلمية داخل الجامعة فتم اقتحام الحرم الجامعي من قبل قوات الشرطة والبلطجية وضربوا رصاص حي وخرطوش وقنابل مسيلة للدموع على الطلاب، وكان إبني من ضمن الموجودين في مكان الحدث وقامت قوات الشرطة بحصاره وبعد أن قام برفع يده للأعلى وتسليم نفسه اقتربوا منه ثم أطلقوا عليه الخرطوش مباشرة من مسافة أقل من متر في عينه ووجهه بأكمله ، وعقب سقوطه على الأرض قاموا بالاعتداء عليه بالضرب والركل رغم أنه كان ينزف بشدة ، ثم تركوه بعد ذلك فتجمع حوله زملاءه وتم نقله إلى المستشفى ، وبعدها بيوم تم عمل عملية له في عينه اليمني لاستخراج الخرطوش منها وأخرى في عينه الشمال لاستئصالها ، كما حدث له كسور في الفك وفي الأنف وفقد الكثير من أسنانه ، وبعدها فوجئنا بحضور النيابة لتحقق معه كمتهم لا كضحية ومجني عليه ، تم التحقيق معه من قبل النيابة داخل المستشفى وحرروا له محضر رقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٤ ثم تم إصدار قرار بنقله إلى غرفة بالغة السوء بالمستشفى تسمى غرفة السجن ، ثم بعدها بفترة تم نقله إلى قسم أول أسيوط على الرغم من أن هناك عمليات لابد أن يجريها، من ضمنها عملية في عينه الشمال وأخرى في أنفه، وحالته الصحية في تدهور مستمر، ولا يستطيع أن يأكل ونقوم بخلط أي طعام له في الخلاط ويأكله عن طريق سرنجة. واستمر احتجازه في ظروف غير آدمية في قسم أول أسيوط ولا يوجد أي رعاية طبية والمعاملة سيئة للغاية ، مما يهدد حياته ، وقد تقدمنا بالعديد من التظلمات لكنها جميعا لم تقبل حتى الآن» .

شهادة صديق إسلام الرشيدي . ويدعى م . ن وهو شاهد على كل الأحداث من البداية قال «أنا صديق إسلام رجاء عبدالمنعم الرشيدي وكنت معاه يوم الأحد ٥ يناير وكانت هناك مظاهرات داخل الجامعة، وحصل اعتداء على الطلاب من قبل الداخلية والبلطجية، على إثرها تم إصابة إسلام من مسافة قريبة جداً أقل من متر في عينه ووجهه ، والكلام دا كان بعد حصار إسلام من قبل الشرطة وكان سلم نفسه لكن مع ذلك ضربوه في وجهه بالخرطوش ولما وقع على الأرض فضل الجنود يضربوه برجليهم في ضهره وراسه وبطنه ، وبعدين سابوه فقمنا بنقله إلى مستشفى القصر الجامعي بأسيوط ، عندما وصل الجامعة كانت الساعة حوالي ٣ العصر فأصرت إدارة المستشفى على أن يعمل محضر بالواقعة فقال لهم أنه تمت إصابته من قوات الشرطة أثناء اقتحامها للجامعة وبناء عليه أتت قوات من القسم إلى المستشفى ، وظللت مرافق لإسلام طوال فترة تواجده بالمستشفى نظرا لأن أسرته من محافظة أخرى وليس لديهم قدرة التواجد معه طول الوقت ، أول لما

وصل المستشفى لم يوافق الأطباء على إجراء أي عملية لإسلام أو تضميد جراحه بحجة أن هناك تعليمات أمنية بذلك ، وبعد عشرين ساعة ، أي في ظهر اليوم التالي وافقوا على إجراء عملية له، فأجروا عملية في عينه الشمال وتم استئصالها بشكل نهائي، وعينه اليمين كان بها خرطوش، فاستطاعوا أن يخرجوا بعضه وتركوا الباقي ، وكان مصاباً بكسر في فكه من الناحيتين اليمين والشمال وكسر في عظام الأنف بشكل كبير، كما أن وجهه كله كان ممتلئاً بالخرطوش مما أدى إلى تورمه بشكل كبير، وبناء عليه قال الطبيب في المستشفى أنه لا يستطيع إجراء أي عملية في وجهه سواء الأنف أو الفك إلا بعد أن يخف هذا التورم وذلك لأن العملية ستكون خطيرة إذا أجريناها وهناك تورم، وتم إحتجازه في غرفة عادية في المستشفى معين عليها حراس من الداخلية ، وأصدر القسم قرار بأن يتم نقله من هذه الغرفة وإيداعه في غرفة السجن بالمستشفى وبعض الأطباء رفضوا وقالوا بأن حالته لا تسمح ، إلا أن مأمور القسم لم يقتنع بهذا الكلام وأرسل عقيد شرطة برفقة ٨ أمناء مع نائب مدير المستشفى وأخذوا إسلام بالقوة إلى غرفة السجن بالمستشفى ، وهي غرفة غير مهيئة لاستقبال المرضى وملوثة ، وضيقة جداً حيث إن مساحتها ٣❖٣ متر وكان يوجد بها ٥ مرضى آخرين من حوادث وقضايا أخرى وكانوا من المدمنين ويتعاطون المخدرات داخل الغرفة، وكان يجلس بالغرفة أيضاً ال٨ أمناء وكانوا يدخنون باستمرار، كل هذه الظروف كانت تؤثر بالسلب على حالة إسلام الصحية ، بعد خمسة أيام من احتجاز إسلام بتلك الغرفة تم إجراء عملية مبدأية له في الأنف وقال الدكتور أن حالته لا تسمح بعملية أعقد من هذه في هذا الوقت وأنه سيقوم بإجراء عملية أخرى له بعد ثلاثة أشهر ، وقام بعمل عملية في فكه وكان من المفترض أن يركب شرائح إلا أنه قال أن تركيب الشرائح سيكون خطر ما دام هو محتجزاً في تلك الغرفة لأنها ستتسبب في أن تنتقل له أي عدوى بسهولة لذلك قام بتركيب سلك بدلاً من الشرائح وقال أنه سيفك هذا السلك بعد ٤٥ يوم. وأثناء وجوده في المستشفى كانوا بيرفضوا يصرفوله أي علاج من داخل المستشفى وكنا بنضطر نخرج نشتريه من أي مكان برة. يوم ١٩ يناير جاء وكيل النيابة إلى إسلام في غرفة السجن بالمستشفى وحرروا له محضراً برقم ١٠٥ لسنة ٢٠١٤ ، اتهموه فيها ب١١ تهمة من بينها الانضمام لجماعة ارهابية، وحيازة سلاح ناري «خرطوش»، وحيازة ذخيرة السلاح الناري، والاعتداء على قوات الأمن، وتكدير السلم العام، وإتلاف ممتلكات عامة، التظاهر بدون تصريح، الاعتداء على موظفين اثناء تأدية عملهم. واستمر التحقيق معه لمدة ٤ أيام ثم صدر قرار بحبسه ١٥ يوم ونقله إلى قسم أول أسيوط يوم ٢٣ يناير ٢٠١٤، على الرغم من أن حالته الصحية لا تسمح ولازالت هناك عدة عمليات لابد أن يجريها وهي: عملية في عينه اليمين لإخراج باقي الخرطوش، عملية في عينه الشمال لتركيب عين صناعية، عملية في أنفه لتجبير عظام الأنف، وعملية تجميل بالوجه واستخراج باقي الخرطوش،

بالإضافة إلى فك السلك اللي على الفك . في القسم توجد العديد من الانتهاكات يتعرض لها إسلام ، فمبدأيا لا نستطيع زيارته أبدا إلا بعد دفع مبالغ مالية تتراوح من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه في الزيارة الواحدة ليسمحوا لنا بإدخال الدواء والطعام والملابس وغيار الجروح وهكذا . وحكى لي إسلام أنه يتعرض لانتهاكات في القسم، فيقومون بمنع الأدوية عنه ولا يدخلونها له، كما يأخذون منه البطاطين، وأنه يتعرض لإرهاب نفسي كبير حيث يقومون بأخذه إلى غرف تعذيب للجنائيين داخل القسم ليراهم وهم يتعذبون بشكل غير آدمي ، فيتعرضون لانتهاكات جسدية وجنسية أمامه ، وطبعا إسلام ما بيحكيش لأهله الإنتهاكات دي عشان ما يثيرش قلقهم وهما مش هيعرفوا يعملوا ليه حاجة» .

١٣ شهادة خالد الشحات الحسيني - ٢١ عاما طالب في جامعة الازهر

«في يوم ٥ يناير كنت في الجامعة (جامعة أسيوط) وكان في مظاهرات سلمية معارضة لانتهاكات الأمن في حق الطلاب ، أثناء المظاهرات اقتحمت قوات الأمن من الداخلية والجيش وعدد كبير من البلطجية وأطلقوا علينا طلقات خرطوش ورصاص حي بكثافة وقنابل غاز ، وتمت إصابتي في ساقي اليسري بطلقات خرطوش ثم رصاص حي ، وفور سقوطي على الأرض أتت قوات من الشرطة وقامت بالإعتداء علي بالضرب ثم وضعوني في عربة الترحيلات وكنت أنزف بشدة فنقلوني إلى المستشفى الجامعي بأسيوط ، وهناك في المستشفى تم التحفظ علي تحت حراسة مشددة من الشرطة في غرفة تسمى «غرفة الاستقبال الخاصة بالسجن» لمدة ثلاثة أسابيع دون إجراء أي عمليات في ساقي وظل الرصاص الحي والخرطوش بداخلها حتى يوم ٢٧ فبراير ثم أجريت عملية في ساقي ، بعدها تم نقلي إلى غرفة أخرى بالمستشفى تسمى غرفة السجن العمومي ومكثت فيها عشرة أيام ، ولم تكن هذه الغرفة صالحة لاستقبال أي مرضى وكانت شديدة التلوث هي وكذلك الغرفة السابقة ، وعلى الرغم من أن حالتي لم تكن تسمح بالتنقل والحركة إلا أن الضابط أصدر قرارا بنقلي إلى قسم أول أسيوط ، رغم تحذير الطبيب من خطورة ذلك على صحتي . في القسم تم التحفظ علي في القفص القريب من مكتب الظابط وليس في زنزانة ، وكانت ظروف الاحتجاز قاسية ولا تلائم أي مريض ، ولم تتوفر لي أية رعاية طبية ، وطلبت طبيب أكثر من مرة بسبب الآلام التي كانت في ساقي إلا أن كل طلباتي قوبلت بالرفض ، وكانوا يتفننون في إيذائي نفسيا وكنت دائما في الحجز الحديدي مكشوف طوال الوقت لعموم رواد القسم ، وذلك كان يؤذيني جدا ، وكانوا يمنعون عني الدواء ويسرقون الطعام الذي تجلبه أسرتي لي وكذلك الملابس ، وفي مرة اشتد فيها الألم

وتم إحضار طبيب لي وأجبروه على أن يقول أن حالتي مستقرة وتسمح بالاستمرار في الحبس. وكان تم عمل محضر من الشرطة ضدي برقم ١٠٥ قسم أول أسيوط اتهموني فيه ب١٢ تهمة ومن ضمنها: الانضمام لجماعة إرهابية، وتكدير السلم العام، وحرق مدرعة، والاعتداء على ملازم أول ومجند، وحيازة سلاح ناري وحيازة أسلحة بيضاء، قطع الطريق وتخريب المنشآت العامة.. تم عرضي على النيابة يوم ٢٠ فبراير وأخذت تجديد ١٥ يوم ولكن قمنا بعمل استئناف على القرار وتم قبوله وأخذت إخلاء سبيل بكفالة ١٥ ألف جنيه، أجبر أسرتي على دفعها على الرغم من كبر المبلغ نظرا لحالتي ، وقبل أن يتم الإفراج عني تم عرضي على المباحث لعمل الفيش والتشبيه ثم على الأمن الوطني لأخذ بياناتي كاملة وتهديدي بأنهم سوف يعتقلونني مرة أخرى . وتم الإفراج عني يوم ٢٤ فبراير، وفي اليوم التالي لخروجي من القسم علمت أن قوات من الشرطة والأمن الوطني قد ذهبوا إلى منزلي وفتشوه وكانوا يريدون إلقاء القبض علي مرة أخرى ولكنني لم أكن بالمنزل وقتها، ثم علمت من أحد الأطباء بالمستشفى أنه فور إخلاء سبيلي ذهب أحد الضباط إلى المستشفى وهددهم بالاعتقال إذا تم إعطاء أي من أقاربي أي تقرير طبي يخصني أو أشعة، وأمرهم بالتحفظ على أي شخص يأتي من طرفي ويسأل عن هذه التقارير أو الأشعة.. وليس بحوزتنا إلا تقرير طبي كنا قد استطعنا أن نحصل عليه قبل إخلاء سبيلي، وأنا الآن لا أستطيع تحريك ساقي الشمال نهائياً ولا حتى ثنيها، فلابد أن تظل مستقيمة طوال الوقت.. وانا الآن ملاحق أمنيا بسبب لا أعلمه ، وكذلك أسرتي مهددة طوال الوقت ولا أستطيع تلقي العلاج في أي مستشفى خوفا من تعرضي للإعتقال مما يهدد قدمي بالبتر ، وهذه هي تفاصيل شهادتي» .

١٤ شهادة والد المعتقلين أحمد وشادي عبدالحميد عبدالعظيم إبراهيم

المعتقلين في القضية المعروفة إعلاميا بإسم خلية ماريوت .

« يوم ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣ تم إلقاء القبض على أحمد إبني داخل شقة أحد أصدقاؤه وكان معاهم أنس محمد البلتاجي وهما كانوا متواجدين في الشقة دي بهدف المذاكرة ، وبيانات ابني كاملة هي «أحمد عبد الحميد عبد العظيم إبراهيم - مواليد ٩سبتمبر ١٩٩١ » وتم أخذهم إلى أمن الدولة ، قعد هناك يوم وقعدوا يحققوا معاه وبالتحريات ورغم أنهم تأكدوا إنه غير منتمي لأي تنظيم أو تيار سياسي ، رحلوهم إلى قسم أول مدينة نصر، وتلقيت اتصال وعرفت إن ابني محتجز في قسم أول مدينة نصر، ولما رحتله قاللي انهم أول ما دخلوا تم استقبالهم بالتشريفة، وإنهم بيضربوهم وبيدخلوهم على معتقلين بيتم تعذيبهم لإرهابهم ، وقاللي إن المعتقلين اللي شافوهم بيتعذبوا اتعرضوا لكل أنواع

التعذيب ، فكانوا بيقلعوهم ملابسهم ويعلقوهم ويكهربوهم وكانت هناك إعتداءات جنسية عليهم أيضاً ، فكانوا يتعرضون لانتهاكات نفسية وجسدية جسيمة، وأخبرني أيضاً أنهم عندما كانوا في القسم تم احتجازهم في زنزانة واحدة مع الكثير من المعتقلين السياسيين والجنائيين إلا أنس البلتاجي نجل الدكتور محمد البلتاجي الذي تم تعذيبه ووضعه في زنزانة انفرادية ، كما ذكر لي أنهم أجبروهم بالضرب والتعذيب أن يتم تصويرهم أمام أسلحة خرطوش وأموال ليتم إثبات أنهم إرهابيين ممولين . وبعد اعتقال إبني أحمد تم اعتقال إبني الآخر ويدعى شادي عبدالحميد عبدالعظيم إبراهيم ٢٤ عاما - بكالوريوس حاسبات ومعلومات عين شمس . « في يوم ١ يناير ٢٠١٤» بالليل كان هو واثنين من أصدقاؤه واحد اسمه خالد والتاني اسمه صهيب سعد راكبين تاكسي ومروحين ، فتم إيقافهم في كمين وتم اقتيادهم لقسم شرطة المقطم ثم لمكان مجهول ، في هذه الأثناء تلقيت اتصالاً هاتفياً من واحد نعرفه في قسم المقطم وقاللي «ابنك في التلاجة»، فأنا قولتله يعني إيه؟؟ قاللي يعني اتقبض عليه هو واللي معاه وحاطينهم في حجرة التعذيب هنا في القسم وبيتعذبوا ، ذهبت لقسم المقطم فأنكروا وجوده ، فأرسلت تليغراف إلى النائب العام وإلى وزير العدل لكي أعلم مصير ابني ، وبعد عدة محاولات ، وبعد ثلاثة أيام من اعتقال ابني استطعت مقابلة رئيس نيابة المقطم ، فسألني « ابنك ليه في السياسة ؟» قولتله ابني كان رئيس اتحاد طلبة كلية حاسبات ومعلومات عين شمس وكان نائب رئيس اتحاد طلاب الجامعة ونائب رئيس اتحاد طلاب مصر، وليس له أي انتماء سياسي لأي فصيل أو تيار، وهو شاب زي بقيت الشباب عنده وعي سياسي فقط ، فقالي « طيب خلاص بقى روح دور عليه في أمن الدولة « فأنا اعترضت على هذا الأسلوب وعلى إنهم مش عايزين يقولولي أي معلومة عن مكان تواجد ابني ، وطلبت من وكيل النيابة إني أعمل محضر أتهم فيه رئيس مباحث المقطم بأنه اختطف ابني وعذبه حتى الموت ولذلك محدش عايز يقولنا أي معلومات عنه. في اليوم التالي تلقيت اتصال هاتفي أخبروني فيه بأن ابني تم ترحيله إلى سجن العقرب، فتوجهت إلى هناك وقابلت ابني ورأيت على وجهه ويده آثار تعذيب وضرب ، فسألته عما تم معهم ، فأخبرني وقال « أول ما قبضوا علينا غموا عينينا وخدونا لمكان منعرفهوش ومعرفناهوش لحد انهاردة ، وفضلوا يضربوا فينا ، وبعد كدة ربطوا إيدينا ورجلينا وغطوا وجهنا كله واستمر التعذيب ، وكانوا بيعذبونا بشكل مستمر لإجبارنا على الإعتراف إننا إرهابيين ومنتمين لتنظيم دولي وبنراسل قناة الجزيرة » وعرفت منه إنهم حاطينه في زنزانة انفرادي هناك في سجن العقرب ، وبعد ١٥ يوم اتعرض على النيابة ، وتم ضربه بشدة في سرايا النيابة ثم جُدد له ب١٥ يوم . ويوم ٩ فبراير تم التجديد له مرة أخرى ب١٥ يوم وتحويل قضيته إلى الجنايات وضم أحمد أخوه إلى قضيته ليصبح بهذا أحمد متهماً في قضيتين ، ولكننا لم نتمكن من رؤيته في ذلك العرض ، وتم منع الزيارة عنه

من ٢٠ يوم ، كما يوجد تعسف مع المحامي في تسيير الإجراءات ولا يسمحون له بالإطلاع على أوراق القضية أو أخذ نسخة منها واتأجلت الجلسة بتاعته ليوم ٥/ ٣ / ٢٠١٤ ثم إلى ٢٤ / ٣ / ٢٠١٤ ».

١٥ شهادة والدة أنس محمد محمد إبراهيم البلتاجي، ٢١ عاماً

طالب بالفرقة الثالثة كلية تربية نوعية جامعة عين شمس.

«أنس كان معايا في زيارة لزوجي في سجن العقرب، وهناك تم الإعتداء علينا وافتعال أزمة معانا واتهمونا بالاعتداء على موظفة بالسجن وتم اعتقالنا لمدة ٢٤ ساعة وأخلي سبيلنا على ذمة هذه القضية بمبلغ (١٠٠٠٠ جنيه) ، وبعدها بأسبوع أي يوم ٢٩ ديسمبر ٢٠١٣ تم اعتقال أنس هو ومجموعة من أصدقاؤه وأخذوهم إلى أمن الدولة لمدة ٢٤ ساعة تم فيها التحقيق مع ابني بأبشع الطرق، فغموا عينيه طيلة ال٢٤ ساعة وضربوه وعذبوه ثم نقلوه هو والمجموعة التي كانت معه إلى قسم أول مدينة نصر وهناك تم الاعتداء عليه بالضرب بصورة وحشية لكي يجبروه على التصوير أمام أسلحة نارية وطلقات خرطوش وأجهزة بث ومبالغ مالية، وكان ضربهم يزداد كلما كان يرفض حتى وافق في النهاية وتم تصويره أمام تلك الأحراز الملفقة، كما أجبروه على التوقيع على المحضر وكانت التهم الموجهة إليه هي: تمويل جماعة الإخوان، التحريض على المظاهرات، الانضمام لجماعة إرهابية. أول يومين وضعوه في قفص حديدي هو والثلاثة الذين كانوا معه ولم يضعوهم في الزنزانة ، وكان القفص ضيق للغاية ولا يصلح لأن يحتجز به أي انسان، وبعدها تم نقلهم إلى الزنزانة وكانت شديدة الضيق وشديدة التلوث وكان عدد المعتقلين بها ٤٠ شخص من ضمنهم جنائيين. قمت بزيارة أنس بعد يومين من اعتقاله وكان على وجهه وجسمه آثار ضرب وتعذيب ولكن لم أستطع أن أعرف تفاصيل ما جرى له لإن الزيارة كانت دقيقة واحدة فقط ولم يسمحوا لنا فيها بالكلام أو حتى أن نسلم عليه باليد، كما عاملونا بمنتهى السوء. ظل أنس بقسم أول مدينة نصر لمدة ٢٠ يوماً، علمت منه فيها أن المعاملة سيئة للغاية في القسم والظباط يقومون بسبهم وضربهم، كما يجعلونهم يرون ويسمعون تعذيب بعض المعتقلين الآخرين، وعلمت من أهالي المعتقلين أصدقاء ابني أن أنس تعرض لتعذيب شديد أكثر من باقي المعتقلين ، ولكن الفرصة لم تسنح لي أن أعرف منه هذه التفاصيل لأننا نتعرض للكثير من التضييقات في الزيارة ، وقبل أن يتم ترحيله إلى سجن أبو زعبل، تم ضم أنس ابني إلى قضية الجزيرة المعروفة بخلية ماريوت

ليصبح القضايا المحبوس على ذمتها ابني ثلاثة ، قضية موظفة سجن العقرب وقضية تمويل الجماعة وقضية خلية الماريوت،، كما أن أوراق القضية لا يكتب فيها اسمه بل يكتبون نجل البلتاجي. أنس الآن في سجن أبو زعبل، في زنزانة انفرادية ولا يخرج منها أبداً، ويظل فيها طيلة ال٢٤ ساعة، في حين أن الزنازين الأخرى مليئة بالمعتقلين فيتخطى العدد أحياناً ٦٠ معتقل في الزنزانة الواحدة، كما تقوم إدارة السجن بالتعسف معنا فلا يسمحون لنا بإرسال الطعام له ونلاقي الكثير من التضييقات في الزيارة التي تكون قصيرة جدا والتفتيش بها مهين للغاية ».

شهادات حول بعض الضحايا من القصر

١٦ شهادة المتولي سماحة ، والد المعتقلة مارية ١٦ عاماً

طالبة بالصف الأول الثانوي الأزهري ، معهد ميت عاصم، محل الإقامة منية النصر، الدقهلية.

«في يوم ١٨-١٢-٢٠١٣ بنتي مارية كانت في طريقها لمدرستها وتصادف وجود تظاهرة سلمية نسائية فبنتي وقفت معاهم فخرج على المجموعة اللي واقفة وكان عددهم مش كبير مجموعة موظفين من مجلس المدينة طبعا الأمن متفق معاهم على كدا وبدأوا يعتدوا على الوقفة السلمية بالعصي والضرب وبعدين ٣ موظفين منهم ، احتجزوا بنتي بدون وجه حق ، وبعدين اتصلوا بظابط مباحث عشان ييجي ياخدها . أثناء احتجاز البنات ، الثلاثة أشخاص دول ضربوهم وشتموهم وشدوهم في عربية مجلس المدينة لحد ما سلموهم لظابط المباحث ، الظابط قعد يحقق مع بنتي وقالها امضي علشان تمشي وخلوها تمضي على حاجات مقالتهاش وثبتها في المحضر أنها ١٨ سنة ومش معاها بطاقة مش ١٤ سنة وده طبعاً علشان يحبسها في القسم لأنها تحت السن القانوني وقاصرة ، وفيه أحد ضباط القسم قالها أنا هوريكي اللي عمرك مشوفتيه وكلام آخر كتير كل شوية يقوله ليها من باب أنه يروعها ، وجابلوها حرز فيه شارات رابعة ، في الوقت دا أنا جالي اتصال من بنات زميلاتها عرفوني اللي حصل فأنا رحت القسم ، وأول ما شوفتها قالتلي يا بابا مقعدني مع ناس بتشرب سجاير ومش كويسين وحكت ليا على اللي حصلها ، فاعترضت على وجودها مع جنائيات وعلى الانتهاكات اللي اتعرضت ليها ، فالظابط هددني أنهم هينكلوا بيها لو ما سكتش ومشيت. واتعرضت على النيابة يوم ١٩ ديسمبر راحت النيابة وخلوها مع يسرا ومنة وأبرار في قلب الزنزانة في اليوم ده علشان هما بيجيبوهم في السجن ده في تجديداتهم بس إنما في العادي هما في السجن العمومي ودول بنات اعتقلوا لنفس

السبب لكن في أماكن تانية ، وحققوا مع بنتي أكتر من ٥ ساعات ، وخدت أربع أيام على ذمة التحقيق رغم أني قدمت ما يفيد أنها طفلة عندها ١٤ سنة ، وبعد عشر أيام قدرنا نخليها تتعرض على قاضي الأحداث ، وإداها ٣٠ يوم تأجيل يعني يوم ٣٠ يناير ، وطبعا الأمن مسلط عليها الجنائيات تضايقها طول الوقت لأنها محتجزة معاهم في نفس الزنزانة. المحضر رقمه ٥٤ أحوال لسنة ٢٠١٣ قسم شرطة منية النصر بالدقهلية و مكتوب فيه كلام غريب إنها تعدت على ظابط ، ومتهمة بتكدير الأمن العام وتظاهرات بدون ترخيص ، وأن على موبايلها أغاني مسيئة للجيش . وعملنا التماس علشان تاخد إخلاء سبيل لكن القاضي رفضه، ورفضوا الطلب اللي قدمته علشان تقدم امتحانها، والظباط بيذلونا علشان ندخلها زيارة وبياخدوا رشاوي والزيارة كانت الأول مرتين في الاسبوع إنما دلوقتي خلوها يوم واحد بس . وطبعا مكان احتجازها غير آدمي في سجن قسم شرطة منية النصر مابينطبقش عليه لائحة السجون وبالتالي مفيش خروج من السجن مطلقا ولا بتشوف الشمس ومحتجزة مع جنائيات كبار السن وكل دا مخالفة صارخة للقانون . وتقدمنا بشكوى إلى المحامي العام الأول بالمنصورة لوقف الإنتهاكات الجسيمة ضد الطفلة دي إلا أنه لم يحرك ساكنا » .

١٧ شهادة شقيق خالد إبراهيم معوض ١٨ عاماً

طالب بالصف الثالث الثانوي ومقيم في ٦ أكتوبر.

«يوم الثلاثاء ٢٤ ديسمبر كان رايح درس وبيركب المواصلات من ميدان الحصري وكان فيه مظاهرة هناك وكانت اتفضت خلاص لكن كان فيه قوات أمن موجودة بيطاردوا الناس فهو جري ودخل مطعم وساعتها فيه بلطجي دخل وراه وضربه ونادى ثلاثة أمناء شرطة وضربوه بإديهم ورجليهم وبضهر السلاح اللي معاهم واتصاب في أماكن متفرقة من جسمه ، وبعد كدة خدوه هو وبنتين كمان وثمان أولاد على عربية الترحيلات إلى قسم أول اكتوبر الكلام ده كان العصر واحنا عرفنا بالليل عن طريق واحد صاحبه شافهم وهما بياخدوه واتصل بينا وعرفنا ورحنا القسم ومعرفناش ندخله علشان كان فيه تحقيقات واللي حقق معاهم أمن دولة ومسمحوش بدخول المحامين ليهم والتحقيقات استمرت لحد الساعة ٢ ونصف بعد منتصف الليل ، وتم تحرير المحضر برقم ١٢١٢٨ جنح أول أكتوبر بتهم كتير من ضمنها خرق قانون التظاهر وتكدير السلم العام وحرق إطارات السيارات والاعتداء على قوات الشرطة وهتافات مسيئة للشرطة والقوات المسلحة والاضرار بمصلحة المواطنين ومصلحة الوطن،، (كل المعتقلين كانوا طلبة إلا ثلاثة واحد منهم عامل ديليفري والتاني ابن غفير في المنطقة والتالت شغال في سوبر ماركت في المنطقة التلاتة دول خدوا إخلاء سبيل مع أول عرض) ولم يثبتوا في المحضر إنهم أخدوه من مطعم وكمان محدش وقع على المحضر ، وتاني يوم الصبح قالولنا راحوا نيابة أول اكتوبر في الحي ١١ ورحنا هناك الساعة ٩ الصبح وطلعوهم فوق سطح العمارة بتاعت النيابة من ٩ الصبح لحد ٨ بالليل متكلبشين في حين إن أي حد كان بييجي في قضية جنائية كان بيتعرض بسرعة ويمشوه ، والساعة ٨ بليل نزلوهم لوكيل النيابة واتعرضوا واحد واحد واتحقق معاهم وانكروا التهم وكل واحد حكى واقعة اعتقاله وخالد حكى واقعة اعتقاله وأثبتوا الكلام ده في محضر النيابة والساعة ٩ ركبوهم عربية ترحيلات ورجعوهم القسم وع الساعة واحدة بعد منتصف الليل طلعوا قرار إنهم يتعرضوا تاني يوم الصبح (يوم الخميس ٢٦ ديسمبر) بعد تحريات الأمن الوطني عن الولاد، ولما راحوا النيابة طلعوهم على السطح برضه من الساعة ٩ الصبح لحد الساعة ٧ مساءً ، العصر مندوب الأمن الوطني وصل وفتحوا التحريات إن الولاد كلهم ما عدا التلاتة اللي مش طلبة عناصر في جماعة الاخوان وكانوا في المظاهرة ثم تم عرضهم الساعة ٧ مساءً وواجهوهم بالتهم ونفوا ورجعوهم القسم والساعة واحدة بعد منتصف الليل صدر قرار بحبسهم ب١٥ يوم. دلوقتي خالد قاعد في المؤسسة العقابية في الأحداث بالمرج ، و٥ ولاد راحوا سجن القناطر الرجالي ، العرض اللي فات كان يوم ١ فبراير جابوهم كلهم ما عدا خالد

والقرار طلع بالتجديد وأثبتوا إن خالد موجود رغم انه مكانش موجود ، وانهاردة «٨ فبراير» دخلوا الولاد والمحامين ومسمحوش لحد يتكلم خالص والقاضي قال فقط أثبتوا حضورهم ثم أصدر القرار بالتجديد. لما شوفناه في العرض الأول كان مصاب وعليه آثار ضرب في أنحاء جسمه ولم يتم إسعاف الجروح اللي في جسمه نتيجة الضرب اللي اتعرضله ساعة الاعتقال. في السجن الولاد اتعمل معاهم تشريفة وخالد في المؤسسة اتعمل معاه التشريفة برضه ، وهناك المعاملة سيئة جداً من إدارة المؤسسة وكمان من الجنائيين اللي معاه ، وأول أسبوع لبسوه لبس خفيف جداً في البرد وكان مبتل ومسمحوش لينا بإدخال ملابس ليه ، وده أثر على صحته كونه طفل ، والجنائيين بيضربوه هو والسياسيين اللي معاه ومش بيسمحولهم بالكلام ولو حد فيهم اتكلم بيضربوه وبيخلوهم يمسحوا المكان ويغسلوا ملابسهم وبيمنعوهم من الفسحة ومش بيخرج من العنبر، وبيجبروهم انهم يقعدوا قعدة معينة وهي متعبة للجسم فبيجبروهم يقعدوا على ركبته وعلى إيديهم ويرفعوا راسهم لمدة تزيد عن ٨ ساعات ، وطبعاً في الزيارة مش بنعرف ناخد منه أي تفاصيل بسبب أفراد الأمن اللي بيكونوا موجودين في الزيارة » .

١٨ شهادة خال الحدث القاصر ابراهيم عبد المقصود القاضي ١٥ عاماً

مقيم في مدينة السادات المنوفية .

« إبراهيم كان راجع من الدرس في مدينة السادات وكان فيه مظاهرة في محيط المكان ده، ففيه بلطجية وقفوه وضربوه وكسروا نضارته وخدوه المركز، وهناك فضل يتعذب لمدة ثلاثة أيام، ومكنوش بيأكلوه ولا بيشربوه ومانعين عنه الزيارة،، وحرزوا شنطته رغم إن كان فيها كتب الدرس فقط، لكن كراسته كان مكتوب فيها (أنا ضد الانقلاب) فاعتبروها تهمة، وبعد كدة رحلوه للسجن العمومي في شبين. والده مريض بالكبد، ووالدته بتعمل بائعة ملابس في السوق لكن حالياً هي سايبة كل حاجة ومتفرغة لقضيته وبتابعها، وهو اللي كان بيعول الاسرة . وبيعاملوا والدته معاملة سيئة ومهينة لما بتروح تزوره ، وبيخلوها تقف من الساعة ١٠ الصبح لحد ٦ المغرب علشان تشوفه، وعلشان هو مسجون سياسي بيأخروا وقت الزيارة بتاعته، إنما الجنائيين أهاليهم بيتعاملوا معاملة أفضل وبيشوفوهم وقت أطول ، ويتم تجديد حبسه بشكل مستمر» .

١٩ شهادة والدة القاصر المعتقل أحمد جمال عبدالعزيز

طالب بالصف الأول الثانوي

«يوم الثلاثاء ١١ فبراير ٢٠١٤ فجراً قوة من الشرطة جت البيت وقالت إنها جاية تقبض على إبني أحمد وقالولنا أنه متهم إنه دهس شخص ب»التوك توك» فقلت للظابط أنا ابني طالب وما بيشتغلش سواق توك توك ولا احنا عندنا توك توك أصلا ، ومع ذلك صمم وأخد أحمد بعد ما فتشوا الشقة كلها ، وعرفت إنهم واخدينه على قسم ثاني المنصورة من أحد افراد القوة اللي جت تعتقل ابني . روحت القسم فأنكروا وجوده ، لكني اتأكدت أنه في القسم لما شوفت نفس أمين الشرطة من القوة اللي جت البيت موجود في القسم ، وشوفت الظابط اللي جه قبض عليه كمان ، وصممت أنه عندهم وبعد شد وجذب قالولي أنه جوا وبيتم التحقيق معاه ، بعد ما التحقيق معاه خلص مع رئيس المباحث وإسمه شريف أبوالنجا ، أنا دخلتله وقولته انتوا قابضين على ابني ليه ؟ قاللي علشان بيمشي في مظاهرات ، قولتله أنا ابني متفوق في دراسته ومش بيهتم بحاجة غيرها ، وطلبت منه أشوفه رفض . يوم الجمعة قدرت أشوف ابني وعرفت منه أنهم ضربوه وضربوا المجموعة اللي معاه في المحضر وقاموا بتعريتهم وصعقهم بالكهرباء وأجبروهم يعترفوا بحاجات معملوهاش ، وصوروهم على

التليفزيون أمام أحراز مش بتاعتهم وكانت احراز مولوتوف ، وأجبروهم يعترفوا أنهم تابعين لتنظيم ارهابي وان جماعة الاخوان بتحرضهم على حرق عربيات الشرطة. قمنا بعمل بلاغ للنائب العام يوم الأربعاء نشتكي فيه من عدم قانونية احتجازهم ويوم الجمعة تم إثبات وجودهم في القسم بتحرير محضر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٤ أجبروهم جميعاً على التوقيع عليه . يوم السبت تم عرضهم على النيابة، ومكتوب لابني في المحضر من ضمن التهم أنه بيثير الشغب داخل الجامعة ، على الرغم من إن ابني طالب ثانوي ، وأمرت النيابة باستمرار حبسهم لمدة ١٥ يوم . وعرفت من إبني إن مكان الاحتجاز غير آدمي في الزنزانة لإن مساحتها ٣❖٣م وموجود فيها ٤٠ شخص ما بين جنائي وسياسي ومفيهاش تهوية » .

٢٠ شهادة والدة المعتقلين شادي نبيل مخلص الإمام عبدالحميد

« يوم الثلاثاء ١١ فبراير ٢٠١٤ صحيت على صوت تكسير وصراخ في البيت، قمت لقيت الشرطة مجرجرة ابني نبيل من على السلم وبتضرب شادي«قاصر» وبيقبضوا عليهم الاتنين ، ولما سألتهم ولادي عملوا ايه شتموني وأهانوني وخدوا الولدين ومشيوا . الصبح روحنا القسم نسأل على نبيل وشادي أنكروا وجودهم ، لكن عن طريق عساكر ومخبرين عرفنا إنهم جوا القسم ، وكل الولاد محتجزين مع بعض في غرفة من غرف الظباط ونبيل محتجز في غرفة لوحده. قمنا بعمل بلاغ للنائب العام يوم الأربعاء نشتكي فيه أن ولادنا مكانهم مجهول واحتجازهم غير قانوني ، ويوم الجمعة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٤ أدوهم محضر في اعترافات منهم عن وقائع مش حقيقية وأجبروهم جميعاً على التوقيع عليه ، ويوم السبت تم عرضهم على النيابة في مجمع المحاكم بالمنصورة وكان مكتوب في المحضر إنهم ممسوكين وفي حيازتهم مولوتوف وصوروهم في التليفزيون ، وتم استمرار حبسهم ١٥ يوم، والعرض الجاي يوم ٢٧ فبراير عرفت من ولادي أنه تم الإعتداء عليهم بالضرب وتم صعقهم بالكهرباء وتعذيبهم لإجبارهم على الإقرار بتهم وجرائم لم يرتكبوها وعشان يتصوروا مع الأحراز في القضية أمام التليفزيون المصري من غير ما يعملوا مشاكل او يعترضوا » .

٢١ شهادة شقيق الطالبين القاصرين صهيب وبلال عماد ابراهيم

صهيب طالب بالصف الأول الثانوي، بلال ، طالب بالصف الأول الإعدادي.

«يوم الثلاثاء ١١ فبراير الساعة ٧ ونصف مساءًا تم مداهمة منزلنا وإلقاء القبض على إخوتي صهيب وبلال عماد محمد محمد ابراهيم ، وأخدوا لابتوب ، وأخدوا إخوتي إلى قسم أول المنصورة ، وفي نفس اليوم بعد منتصف الليل أفرجوا عن بلال بعد التحقيق معه وأبقوا صهيب عندهم ، ويوم الجمعة ١٤ فبراير نقلوه إلى قسم ثان المنصورة وحرروا له هو ومجموعة أخرى محضراً برقم ١٠١١ إداري ثان المنصورة بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٤ على الرغم من أنهم ألقوا القبض عليه يوم ١١ فبراير، وأجبروهم جميعاً على التوقيع على أقوال تدينهم أجبروا على قولها تحت الضرب والتعذيب ، ويوم السبت ١٥ فبراير ٢٠١٤ تم عرضهم على النيابة وهناك عرفنا من أخي انه اتعرض لضرب شديد (لكم وركل) وصعق بالكهرباء ، في القسم لكي يعترف أنه كان بحيازته مولوتوف وأنه يتم تحريضه من قبل جماعة الإخوان لإثارة الشغب ، وقال أن باقي المجموعة تعرضت لتعذيب وكهرباء وأجبروهم يتصوروا في التليفزيون قدام أسلحة ومولوتوف».

٢٢ شهادة أسرة المعتقل القاصر كريم كمال محفوظ عبده ١٧ عاماً

«يوم الثلاثاء ١١ فبراير الساعة ٣ الفجر داهمت قوات من الشرطة منزلنا واعتقلوا كريم وجروه على السلم بلبس النوم ، وأنا عرفت من واحد من القوة اللي جت البيت انهم هياخدوه قسم ثان المنصورة . الساعة ٨ الصبح بعتناله لبس في القسم لكن رفضوا يدخلوه لكريم ، ولما المحامي راح يوم الأربعاء عرفنا منه إن كريم محتجز في غرفة من غرف الظباط بالدور الثاني في قسم ثاني المنصورة مع مجموعة من المعتقلين، وإنهم لم يثبتوا في الأوراق الرسمية إنه عندهم ولا عملوا محضر، ويوم الخميس حاولنا نزوره فتعدى علينا الظباط والعساكر والمأمور لفظياً وأهانونا إهانات بالغة ، وكان أهالي المجموعة اللي اعتقلت مع ابني موجودين ، كانوا أهالي ٥ طلاب من ضمنهم طالب في الصف السادس الإبتدائي ، وحاولنا نستعطف الظباط انهم يخلونا نشوف ولادنا لكن قوبلت كل محاولاتنا بالرفض ، وبصعوبة جداً قدرت أنا وأم طالب كمان اسمه أحمد جمال في أولى ثانوي نطلع الدور التاني مع أحد أمناء الشرطة وقالنا دخلوا الأكل من غير ما تكلموهم ، شوفنا الولاد وكانت حالتهم صعبة وباين على وجوههم آثار ضرب وتعذيب لكن أم أحمد

قدرت تكلم ابنها في غفلة من أمين الشرطة وفهمت منه بسرعة انهم ضربوهم وعذبوهم جامد وخصوصاً على الرأس وكهربوهم ، وما أن انتبه لهذا الأمين حتى نهرنا وأمرنا بمغادرة المكان فوراً . قمنا ومعانا باقي الأسر بعمل بلاغ للنائب العام يوم الأربعاء نشتكي فيه من عدم قانونية احتجازهم ويوم الجمعة تم إثبات وجودهم في القسم بتحرير محضر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٤ وأجبروهم جميعاً على التوقيع عليه تحت التعذيب ، وتم عرضهم يوم السبت على النيابة ، وفي عرض النيابة قدرت بصعوبة إني أكلم ابني وقاللي انهم ضربوهم في البوكس لما قبضوا عليهم ، ولما راحوا القسم ضربوهم وكهربوهم وأجبروهم إنهم يوقعوا على المحضر ويعترفوا بكل التهم اللي متوجهالهم وهددوهم لو غيروا أقوالهم في النيابة هيرجعوهم القسم تاني ويضربوهم ويكهربوهم تاني وقاللي إنهم حطولهم في الأحراز مولوتوف وصوروهم على القناة الأولى المصرية ، لكن الولاد قالوا كل الحاجات دي في محضر النيابة والنيابة رفضت تتخذ أي إجراء ، الزيارات في القسم غاية في الصعوبة وبنتعامل معاملة مهينة جداً ، ومش بيسمحولنا حتى نسلم عليهم ومدتها قصيرة جداً ، وهما قاعدين في زنزانة فيها حوالي ٤٠ واحد والزنزانة عبارة عن ٣*٣ متر ومفيهاش أي تهوية زي ما حكى كريم ومحتجزين مع جنائيين محكوم عليهم ومع بالغين».

٢٣ شهادة والدة المعتقل القاصر البراء حسن علي حسن الجمل ١٦ عاماً

طالب بالصف الثاني الثانوي .

«تم اعتقال إبني مرتين، مرة في شهر رمضان قبل العيد بأسبوعين، كان فيه مظاهرة في المنصورة هجموا على البنات في المسيرة بعد صلاة العشاء فبراء حاول يدافع عن البنات فالبلطجية اتلموا عليه وضربوه بالمطاوي ، طعنيتن في رجله وطعنة في ايده اليمين وطعنة في الشمال وطعنة في راسه، وخدوه في عربية ترحيلات الشرطة والعساكر ضربوه واثناء الضرب كانوا يشتموه ويسبوه، وخدوه المستشفى والدكتور هناك رفض يخيط جروحه وبصعوبة جابوا طبيب تاني. وبعد كدة خدوه قسم أول المنصورة ، هناك ضربوه بوحشية وكانوا بيعلقوه من الكلبشات في مسمار في الحيطة وينزلوا عليه ضرب ويضربوه بالهراوات ، في العرض الأول الذي تم استمرار حبسه ٤ أيام كان يلوح لي بيده ، وفي المرة الثانية لم يستطع حتى رفع يده من شدة التعذيب والضرب ، كما تعرض للضرب والتعذيب من نائب المأمور في الممر الخاص بالزنازين في هذه الفترة . كانت المجموعة التي أخذ معها اسمها مجموعة ال٢٨ شخص، وتم اصدار قرار بحبسهم ١٥ يوم بعد الأربع أيام ولكن المحامون استأنفوا على القرار وتم قبول الاستئناف وأخلي سبيلهم بكفالة ٢٠٠٠جنيه.

في الإعتقال الثاني يوم ١٣ يناير كان ماشي في شارع الشيماء بعد مسيرة واحد بلطجي مسكه وخده سلمه للأمن فالقوات حطته داخل مدرعة وضربوه بشدة ثم أخذوه إلى معسكر فرق الأمن وهناك استقبلوه بالتشريفة وضربوه وصعقوه بالكهرباء في جسمه وخصوصاً عند أذنه اليمنى حتى نزفت ، وكان هناك رئيس مباحث قسم أول وما إن رآه حتى قال له انت تاني وبعدها اشتد الضرب والتعذيب عليه ثم أخذوه في ميكروباص ونقلوه إلى قسم الشرطة وواحد مسكه قعد يضرب فيه بإيده ورجله. تاني يوم رحت القسم وكان عنده عرض وراح النيابة، وأخد ١٥ يوم ومفيش أي أحراز في المحضر، ثم أعادوه إلى قسم أول قعد فيه ٤ أيام وبعدها رحلوه إلى مؤسسة أحداث دكرنس ، واستقبلوه بالتشريفة وبعدين وهما بيحلقوله شعره كهربوه في مناطق متفرقة من جسمه ، وكان بيتعرض كتير للضرب من أمناء والعساكر كتير جداً ، وعندما كان يذهب إلى القسم كي يبيت فيه ليلة العرض كان يتم ضربه وتعذيبه في القسم . وذات مرة وهو في مؤسسة الأحداث قام أحد الظباط ويدعى محمد الشامي بأخذه إلى ممر الزنازين وجرده من ثيابه كلها وخلاه يزحف على الأرض ثم جاء وضربه بكعب حذاءه ثم قفز على ظهره عدة مرات حتى «تقيأ»إبني دم ، وبعدها أمر هذا الظابط بوضع ابني في زنزانة ٤ مع الجنائيين وكان بها ٥ جنائيين مسكوا آلات حادة وجرحوه في رقبته وكانوا بياخدوا أكله ومتعلقاته الشخصية. والمؤسسة عندما يأخذون منا الطعام لا يعطونه لأبنائنا بل يأخذه الأمناء والعساكر ،

كما يقوم الأمناء والعساكر بشرب سجائر ومخدرات داخل الزنازين مع الجنائيين وابني مصاب بضيق في الشعب الهوائية وهذا يؤثر سلباً على صحته وبصعوبة استطعنا أن ننقل البراء إلى زنزانة السياسيين التي بها ٢١ طفل. وفي أحد المرات بعد أن تم التجديد للأولاد ١٥ يوم تم الطلب منهم في المؤسسة أن يقولوا أسماءهم ويتبعوها بشتائم لأنفسهم فرفض الأولاد أن يقوموا بهذا الشيء فتم ضربهم بشكل وحشي وإغراق غرفهم وبطاطينهم بالماء . ويوم الجمعة ٢٨ فبراير قام الظباط بضرب جميع الأطفال السياسيين في المؤسسة، ثم قام محمد الشامي بأخذ البراء إلى رئيس المباحث في المؤسسة محمد مطر وقاله هو ده اللي قولتلك عليه فأمر رئيس المباحث مجموعة من الظباط بضرب البراء بشدة وبوحشية مما تسبب في جروح قطعية في أنحاء متفرقة من جسده وشوفناها في الزيارة في يوم الأربعاء حيث منعونا من زيارتهم يوم السبت التالي للضرب مباشرة كي لا نرى الاصابات بوضوح ومع ذلك كانت واضحة عند زيارتنا يوم الأربعاء ومنعتنا إدارة المؤسسة من معالجة ابني أو عرضه على أي طبيب نتيجة للإصابات الموجودة في جسمه ونتيجة لأنه مهدد بالعمى حيث لم يعد يرى بوضوح، كما لم يعد يسمع جيداً بأذنه اليمنى».

٢٤ شهادة والد الطالب القاصر أحمد عبدالفتاح أحمد عبدالفتاح ١٦ عاماً

طالب بالصف الأول الثانوي الأزهري.

«يوم ٢٤ يناير كان ابني في زيارة لعمته في مركز أبوكبير - شرقية، وكانت هناك مظاهرات سلمية في هذا اليوم تم الاعتداء عليها لتفريقها من قبل قوات الشرطة والبلطجية، وأثناء مرور إبني بالقرب من المسيرة في حوالي الساعة ٢ ونصف ظهراً تم إيقافه من قبل مجموعة من البلطجية وضربوه وأخذوا منه بعض متعلقاته الشخصية ، ثم سلموه لظابط من القوة التي أتت لتفريق المسيرة وبعدها أخذوه إلى قسم أبوكبير، بعض أصدقاؤه رأوه أثناء اعتقاله ، فأخبروا عمته والتي أخبرتنا بذلك، فاتجهنا إلى قسم أبوكبير فأنكروا وجوده وقالوا أن المعتقلين لم يصلوا بعد وكان هذا بعد العصر، في اليوم التالي عندما ذهبنا إليه لنراه وجدنا على جسمه ووجهه آثار ضرب وتعذيب كما أن أكتافه كانت بها ورم وظهره كان به جروح ، ولما سألناه أخبرنا أنه كان محتجزاً في القسم من قبل العصر وأنهم اعتدوا عليه بالضرب فور وصوله ثم أخذوه إلى الطابق العلوي ووضعوا عصابة سوداء على عينيه وتم التحقيق معه من قبل أمن الدولة وتم الاعتداء عليه بالضرب أثناء التحقيق وتعذيبه بالكهرباء كما أنهم نزعوا عنه ملابسه كلها حتى أصبح عارياً تماماً ووضعوه على «العروسة» «وهي عبارة عن صليب خشبي به مكان مستدير للرأس يتم ربط المعتقل به من يديه مفرودتين وقدميه» ثم جلدوه ، كما قاموا بصعقه بالكهرباء من أماكن حساسة في جسده. وكان معصوب العينين لم يستطع أن يرى أي ممن عذبوه ، إلا أحد المخبرين الذي قام بتعصيب عينيه ويدعى محمد عاطف و شارك في تعذيبه أيضاً وهذا المخبر من فاقوس . محافظة الشرقية ، ثم حرروا له محضر برقم ١٠٠١ إداري أبوكبير لسنة ٢٠١٤ وأجبروه على الإعتراف فيه بأنه منتمي لجماعة إرهابية وكتبوا في المحضر أنهم ضبطوه وبحوزته ٨ زجاجات مولوتوف وأجبروه على التوقيع ، ثم وضعوه مع الجنائيين وحرضوهم على الإعتداء عليه وإيذائه بشكل مستمر . تم التجديد له ثلاث مرات وهو مصاب بالصرع ، ورغم تقديم التقارير الطبية للنيابة وكونه قاصر وعلى الرغم من تعرضه للتعذيب رفضت النيابة إطلاق سراحه بأي ضمان أو التحقيق في واقعة تعذيبه. ويوم ١٧ فبراير تلقينا اتصال من القسم يخبروننا فيه بأن نوبة الصرع قد أتت لأحمد ، فتوجهنا إلى القسم مع الطبيب المعالج للحالة واستطعنا أن نسيطر على النوبة وقال لنا الطبيب أن حالته تدهورت للغاية حيث أنه قبل الاعتقال كانت الحالة بدأت في التحسن بشكل كبير» .

٢٥ شهادة أسرة القاصر المعتقل «س» طالب بالصف الأول الثانوي

« يوم ٢٥ يناير ٢٠١٤ الساعة ٧ صباحاً داهمت قوات من الشرطة منزلنا وقالت أنها تلقت عدة بلاغات من الأسر التي تقطن في نفس منطقتنا بأنه يتم تصنيع مولوتوف في منزلنا، وتم اعتقال الوالد ..... ونجله القاصر «س» وأخذوهم إلى قسم شرطة .... ، وهناك في القسم تم الفصل بين «س» ووالده ، وقاموا بوضع كل منهما في غرفة منفصلة ، تم الاعتداء على الوالد لفظياً فقط في حين كان الوالد يسمع صراخ نجله من الغرفة المجاورة حيث تعرض للتعذيب ، فتم الاعتداء عليه بالضرب والركل واللكم وصعقه بالصواعق الكهربائية ، وفي المساء تم إخلاء سبيل الأب بضمان محل إقامته والإبقاء على «س» معتقلاً ، وحرروا له محضراً برقم .... لسنة ٢٠١٤ إداري الخصوص ، أجبروه فيه على الإعتراف بتهم رغما عنه ، وذكر المحضر أنه منتمي لجماعة الإخوان المسلمين كما أنه يقوم بتصنيع المولوتوف هو وبعض أصدقاؤه لإلقائها على قوات الجيش والشرطة، وتم وضع أسماء بعض من أصدقاؤه بدعوى أنه قام بالاعتراف عليهم بأنهم معاونيه في تصنيع المولوتوف، وأحد هؤلاء الأولاد تم اعتقال والده في نفس اليوم الذي اعتقل فيه ، ثم تم إخلاء سبيله ، وفي صباح اليوم التالي تم عرض «س» على نيابة ... بمحكمة .... وهناك أنكر كل التهم التي وجهت له وأنكر أقواله أيضاً، فأمرت النيابة بحبسه ١٥ يوم، وفي اليوم الثالث تم ترحيله إلى معسكر قوات الأمن ببنها. ولم نتمكن من رؤية «س» منذ يوم اعتقاله، كما لا يسمحون لنا بإرسال أي طعام أو ملابس مع المحامي له، ولا يسمحون لنا برؤيته أثناء العرض، فقط يسمحون للمحامي الذي منعوه أيضاً من حضور التحقيقات في القسم ، ويتم تجديد حبسه في النيابة بشكل متواصل دون مبرر» .

شهادات حول بعض الضحايا من النساء

٢٦ شهادة شقيق المعتقلة أماني حسن عبده

«شقيقتي أماني حسن عبده صالح . ٣٣ عاما . متزوجة وأم لطفلين . ومقيمة بالقاهرة بالألف مسكن والتي تم اعتقالها يوم ١٦ / ٨ / ٢٠١٣ من قبل قوات قسم شرطة حدائق القبة أثناء عودتها للمنزل عقب قيام الأمن بالإعتداء على التظاهرات المناهضة للإنقلاب في ميدان رمسيس ، وكانت برفقة أخوها أمير حسن عبده وآخرين . حيث قامت قوات الأمن باستيقاف سيارة كانوا يستقلونها ثم قاموا بتفتيش السيارة وعثروا فيها على صورة للدكتور محمد مرسي فقاموا باقتياد من في السيارة إلى قسم شرطة حدائق القبة بالقاهرة ـ وفور وصولهم إلى القسم قامت مجموعة من قوات الشرطة بالإعتداء بالضرب المبرح على كل المضبوطين وفيهم أماني وذلك بالركل بالقدم في البطن والقدم والضرب بقبضة اليد على الرأس والوجه والظهر والضرب بالهراوات على الأكتاف والظهر حتى فقدت الأخيرة الوعي جراء ذلك ، وأفاقت لتجد نفسها معصوبة العينين ومجموعة من الأشخاص يباشرون التحقيق معها وحينها قام هؤلاء الأشخاص أثناء استجوابها بتهديدها بالإغتصاب ثم صفعها وضربها في أماكن متفرقة من جسدها وقاموا بتعذيبها بالحرق بإطفاء السجائر المشتعلة في يدها ، ثم إجبارها على التوقيع على محضر تعترف فيه بحيازتها بندقية آلية وخزائن ذخيرة حية لأسلحة نارية وعدد من طلقات الخرطوش وتحت وطأة التعذيب اضطرت للتوقيع . ثم وعقب عرضها على النيابة ذكرت ما تعرضت له من تعذيب وأنها أجبرت على التوقيع على المحضر دون أن تقرؤه تحت وطأة التعذيب ، فلم يثبت وكيل النيابة ذلك وأمر بحبسها احتياطيا في ذات القسم دون أن تتخذ النيابة العامة أي إجراء لحمايتها من التعذيب الذي تتعرض له ، ونتيجة لأقوالها استمرت حلقات التعذيب والإيذاء البدني والنفسي بشكل متكرر فكان يتم أخذها إلى مكان التحقيق ثلاثة

أيام في الأسبوع على الأقل ليتم تعصيب عينيها وضربها على رأسها ولكمها في مناطق مختلف من جسدها والتحرش بها وتهديدها بالإغتصاب ، ويتم تعريضها للبرد دون غطاء وجعلها تنام على الأرض دون أي شيء تحتها أو فوقها ورغم ذلك استمر قرار النيابة العامة دون أي مبرر قانوني بتجديد حبسها احتياطيا بشكل متكرر ثم قررت وأهلها عدم الشكوى للنيابة العامة خشية زيادة التنكيل بها لا سيما وأن النيابة لا تتخذ أي إجراء لحمايتها أو وقف الإعتداء عليها. واستمر هذا الحال إلى أن تدهورت حالتها الصحية بشكل كبير وأصبحت لا تقوى على تحريك قدمها أو يدها بشكل طبيعي ، فطلبت محاميتها من النيابة طلبا رسميا في ٢٢ / ٩ / ٢٠١٣ بضرورة عرضها على أي طبيب تابع للقسم لإنقاذها من الموت ، وقد استجابت النيابة العامة أخيرا وقامت بعرضها على طبيبة بمستشفى عين شمس الجامعى والتي قررت طلب أشعة رنين مغناطيسي وجاء التقرير الطبي لها «شلل رباعي غير كامل نتيجة انزلاق غضروفي متعدد بالفقرات العنقية والقطنية» وأكدت الطبيبة للأسرة أن هذه الحالة نتيجة التعذيب وسوء المعاملة والإحتجاز في مكان غير آدمي لفترات طويلة. ورغم ذلك تكرر ذات قرار النيابة حتى الآن باستمرار حبسها احتياطيا دون إبداء لأي سبب ودون اتخاذ أي إجراء للتحقيق في تدهور حالتها بهذا الشكل ، وبالطبع فقد خشيت الضحية التقدم بأي بلاغات حول ما تتعرض له من تعذيب مستمر وممنهج خشية تنفيذ تهديدات الشرطة بزيادة التنكيل بها ، كما رفضت الشرطة نقلها إلى مستشفى أو السماح لها بأخذ أي أدوية. حتى ساءت حالتها تماما وأصبحت لا تستطيع تحريك قدميها أو يديها أو عنقها حتى في يوم ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٣ وعقب إلحاح مستمر من أسرة الضحية قررت إدارة القسم أن تقوم بعرضها على مستشفى القصر العيني والتي كتبت تقريرا وصفت فيه حالتها نصا «تعاني من شلل في الساقين والذراعين وآلام شديدة في الرقبة وأسفل الظهر وتحتاج إلى إقامة في المستشفى. وإجراء فحوصات والتحاليل اللازمة للتشخيص الكامل والدقيق وأخذ العلاج اللازم بأسرع ما يمكن لوقف تدهور الحالة قبل أن تكون صورة مزمنة غير قابلة للتحسن إذا تأخر العلاج أكثر من ذلك. وتحتاج إلى حجز في المستشفى بصفة عاجلة» وبالرغم من صدور ذلك التقرير من جهة رسمية وبناءا على طلب القسم إلا أن مأمور القسم أمر بإعادتها إلى الحجز بالقسم مرة أخرى ، ثم في يوم ٢/ ١ / ٢٠١٤ تم نقلها إلى مستشفى سجن القناطر الخيرية ومازالت النيابة العامة حتى هذه اللحظة ترفض إخلاء سبيلها دون مبرر ، وقد أمرت بإحالة القضية المتهمة فيها إلى محكمة الجنايات في جلسة يوم ١ فبراير وهذه شهادة منا بذلك» .

٢٧ شهادة والدة كلا من رشا و هند منير عبد الوهاب

محتجزتين في أحداث رمسيس ١٦ / ٨/٢٠١٣.

«إبنتي الأولى عمرها ٢٩ سنة متزوجة وأم لبنتين والثانية ٣٥ سنة متزوجة وأم لبنتين وولد يوم ١٦ اغسطس هما كانوا في غمرة وحصل ضرب نار وخرطوش من قوات الشرطة اللي كانت هناك علشان تفرق المسيرة ، وشافوا سواق عربية قالهم تعالوا اركبوا معايا أنا هخرجكم من المكان ده علشان ميحصلكمش حاجة من ضرب النار، وأخد معاهم أماني عبده حسن وأخوها برضه ، العربية اتجهت إلى كمين شرطة والظابط نزلهم هما الأربعة وفتش العربية تفتيش بسيط كدا وطلع منها صورة الدكتور مرسي ومانزلش السواق ، وبعدين بدأ الأمن يضرب فيهم كلهم بظهر البنادق والأيدي والأرجل وعصيان خشب ، في الوقت دا السواق هرب بالعربية بتاعته من غير ما تتم مطاردته من قوات الشرطة اللي كانت واقفة، بعد كدا ظباط الكمين سلموهم لقسم شرطة حدائق القبة . رشا اتصلت قالت لنا إنهم ممسوكين في قسم الحدايق، وأن وائل الأبراشي أرسل ناس من البرنامج بتاعه علشان يصوروهم أمام أحراز مش بتاعتهم جاهزة على طرابيزة وأجبرونا على التصوير أمامها. تم تحرير محضر ليهم بالتهم الآتية :- حيازة سلاح، خرق حظر التجول وترويع المواطنين، واتهموا رشا بحيازة كاميرا ، ولما اتعرضوا على وكيل النيابة سأل الشرطة فين الكاميرا قالوا مش معاها، فقالهم خلاص روحوا هاتوا أي كاميرا واكتبوا أنها بتاعتها ، وتم تجديد حبسهم بشكل مستمر حتى الآن . وتم تحويلهم إلى الجنايات بعد كدة وفي ١فبراير كانت أول جلسة جنايات ليهم وتم تأجيلها لجلسة ١ مارس علشان الأحراز مكنتش راحت المحكمة. من شهر ونصف تم ترحيلهم إلى سجن القناطر، وقبل كدة كانوا في قسم الحدايق وهناك كانوا بيتعذبوا بشكل يومي، كانوا بيغموا عنيهم وياخدوهم في أوضة في القسم ويضربوهم ويعذبوهم بكل وسائل التعذيب اللي هناك ، والظابط هددهم كذا مرة بالاغتصاب إن معترفوش بالتهم المتوجهة ليهم . وبعدين اتنقلوا لسجن القناطر والمعاملة سيئة هناك جدا وكمان التفتيش بيكون غير آدمي عبارة عن تحرش».

٢٨ شهادة جهاد أحمد محمد متولي الخياط ١٨ عاماً

«وأنا في طريقي للعودة إلى المنزل من الجامعة يوم الخميس ٢١ نوفمبر ٢٠١٣ وجدت مظاهرة بالمترو، وكان يقف بجواري ٥ بنات يتحدثن عن مجزرة رابعة وعن الرئيس مرسي بعد انصراف المظاهرة، وفجأة هجم الأمن وجاء ليقبض عليهن فهربت البنات من الأمن، ثم عندما رأوني معلقة «بادج رابعة»، ظنوا أني كنت معهم ، فأمسكوا بي وظلوا يضربونني ومزقوا ملابسي وعندما جاء ثلاثة شباب كي يدافعوا عني فاعتقلتهم الشرطة أيضا وظلوا يضربونني حتى فقدت الوعي ، وبعد أن استعدت وعيي وجدت نفسي في مكتب أمن المترو فسألتهم لماذا تحتجزونني؟ فسبُّوني بأقبح الألفاظ وقالوا عملنا ليكي قضية لأنك قمتي بتعطيل المترو ، فقلت ليهم عطلت المترو ازاي أنا اتمسكت على الرصيف ، فقالوا لي أنت «لبستي» قضايا خلاص ، ثم أخذوا شنطتي وفتشوها وأحضروا لي شرطة نسائية قامت بتفتيشي تفتيشا ذاتيا مهينا جدا «وصفت طريقة التفتيش ونحجب هذا الجزء وفقا لطلب صاحبة الشهادة» وحين اعترضت فالظابط اللي برة زعق وقال خليها تفتشك بدل ما افشتك أنا . ثم نقلوني إلى محطة مترو روض الفرج مع الثلاثة شباب الذين تم القبض عليهم أثناء دفاعهم عني ، وعندما وصلنا هناك بدأ ضابط المكتب يسألنا ماذا أتى بكم فأخبرناه أننا لم نفعل شيئا ، فقاموا بوضعنا بمكان غير لائق هناك مطلقا (حجرة فيها مكتب ودولابين فيهم ملفين والارض فيها ميا وكان فيها صراصير والريحة وحشة) وقعدنا على الارض والظابط قعد على المكتب وكان فيه شاهد زور الراجل ده كان في محطة المترو أيضاً وعندما هرب الخمس بنات ، ذلك الرجل قال للشرطة هذه قائدتهم ولابد أن تقبضوا عليها ثم ذكر في التحقيقات أنني كنت أقوم بالهتاف ضد السيسي وضد الجيش وضد حكم العسكر، ولما الناس في المحطة قالولي كدة عيب أنا ضربتهم، وقال إن كان معايا شابين فقط . ومع ذلك القسم أمر بحبسنا نحن الأربعة واللي كان بيكتب المحضر كل ما يعدي يخبطني ، وبدءوا يضربوا الأولاد ضربا مبرحا ، وأجبروهم على الجلوس على الأرض ، ثم قاموا بسبي وأجلسوني أرضا رغما عني . بعد قليل طلبت منهم أن أتصل بأهلي لأخبرهم بمكاني ولكنهم رفضوا، وبدأوا يكتبون المحضر الساعة الواحدة والنصف صباحا وعندما كنا نسأل الضابط ماذا تكتبون بالمحضر فكانوا ينهالون علينا بالضرب ، ثم رحلونا من محطة روض الفرج إلى قسم الأزبكية . مع أول دخول لنا لقسم الأزبكية، الضابط سأل عننا فقالوا له إنهم طلاب متظاهرون تابعين لرابعة فرد الضابط وقال «أهلا!» وقال لهم اتركوا لي البنت وخذوا الأولاد إلى قسم الخليفة. وبعد ذلك أدخلني الحجز وهو يقوم بتهديدي بأني لن أرى الشمس مرة أخرى وأيامي الجاية أيام سودة. ثم في اليوم الثاني عرف أهلي مكاني وجاؤوا لزيارتي وأحضروا لي طعام وبمجرد أن غادر أهلي دخل لي الضابط وأخذ الطعام مني وبدأ يأكل أمامي ثم أخذ باقي الطعام وانصرف .

ثم دخل الضابط الساعة الثانية صباحا تقريبا وقال لي هناك زيارة لك ، فتعجبت وقلت له زيارة الساعة الثانية صباحا! فشدني بالقوة، ووضع الكلبشات الحديد في يدي وعصبوا عيني وهنا عرفت أنهم أمن دولة وأدخلوني حجرة وسمعت صوتا يقول لي إجلسي قلت له لا أرى أي كرسي ، فقال لي سيري حتى تجدي كرسيا واجلسي ، ثم بمجرد أن جلست جاء أحدهم وكلبش رجلي ، ثم بدأ الضابط يسأل . أنت جيتي تبع الإخوان ؟ هل تعتقدي أن الإخوان حاجة حلوة ؟ فلما هممت بالرد ، بدأ يضربني بالحزام فقلت له هذه ليست رجولة منك أنك تقوم بضربي وأنا مقيدة . فأخذ يهددني بصاعق كهربي وقال لي أنا سأجعلك تتمني الموت ، ثم أخذ يضربني بالحزام بشكل أعنف وصوتي ارتفع من الصراخ ، فجاء ضابط آخر بعدها بفترة وأعادني إلي الزنزانة . أول يوم عرضت على النيابة فيه قال لي وكيل النيابة «هل معك صور للخروف؟»، فنظرت له والتزمت الصمت، وكان السؤال الثاني «أنت تهتفين ضد أسيادك؟» فقلت له «المفترض أنك تمارس تحقيق لا تعاملني على أنني مذنبة والمفروض أنك محايد ولست منحاز» ، فنادى الأمن وقال : خذوها . وكانوا يتفننون في إذلالي ويمشون بي مسافات كبيرة بالكلابش في الشارع وعندما كان يسأل المواطنون من هذه؟ يقولون هذه «بنت إرهابية من بتوع جهاد النكاح» وعند عودتي لمحبسي دخل علي أحد الضباط وسألني عن قرار النيابة ؟ قلت له أخذت أربعة أيام ، فأخذ يسخر مني ويتوعدني . في هذه الفترة كانت هناك إهانات وسبابا بالأهل طوال الوقت ، وكلما كان يحضر أهلي طعاما لي كانوا يأخذونه وكنت أضطر إلى أن أخبئ الأكل في القمامة أو الحمام . وفي كل مرة حين مثولي أمام وكيل النيابة أخبره بأنه يتم تعذيبي فيقول لي أنت كذابة ورفض يكتب هذا في المحضر رغم أن آثار الضرب كانت موجودة بجسدي، بالإضافة إلى أن وكيل النيابة كان مقتنعا أني مذنبة وإرهابية ويخبرني ذلك طوال الوقت على خلاف القانون الذي يقول إنه لابد أن يسمع مني ثم يقرر وحتى ميعاد الجلسة الأخيرة قبل إخلاء سبيلي لم أكن أعلم بالتهم التي وجهت لي» .

٢٩ شهادة والدة المعتقلة ن . م

« لم يتم ذكر مكان وتاريخ الواقعة نظرا لحساسية الشهادة وبناء على طلب الأسرة »

«بنتي كانت متواجدة في ..... ، فجأة قوات الشرطة قعدت تضرب قنابل غاز بشكل كثيف فبنتي داخت ووقعت على الأرض و قام ظابط سبها بأفظع الشتائم وضربها بالشلاليت وبالأقلام ورماها على الأرض وحدفها بسلة قمامة كبيرة كانت موجودة ، وجرها على المدرعة وقعد يضرب فيها ، وجوة المدرعة حصل تحرش ببنتي ، وكان فيه ضباط ملثمين واحد منهم خرج عضوه الذكري ووضعه بالقوة في فمها» . وبعد كدة دخلوا خمس معتقلين شباب وقعدوا يضربوا فيهم جوة المدرعة ، ثم دخلوا خمس بنات كمان وضربوهم كلهم واتعرض بعضهن لذات السلوك اللي اتعرضت ليه بنتي . وأنا بنتي بسبب التحرش اللي حصلها في المدرعة ده قعدت خمس أيام ترجع دم ومتاكلش . وأول ما وصلوا القسم ، نزلوا البنات والعساكر اللي على باب القسم قعدوا يحضنوا في البنات ويمسكوا عوراتهم ويتحرشوا بيهم بشكل مهين ومؤلم لنفسيتهم . وهناك في القسم ، نائب المأمور ضربها بالبيادة في جمبها ودماغها وضهرها وخد فلوسها وكسر تليفونها وخد دبلتها الدهب ، وضرب بنت معاها بنفس الشكل وبعد كدا حطها متهمة في المحضر رقم ..... لسنة ٢٠١٣ جنح ..... بتهمة الاعتداء على ظابط شرطة والتجمهر وتكدير السلم والأمن العام وتهم أخرى. كتير من البنات اتعرضوا لكشوف عذرية وطبعاً بيخلعوهم الملابس الداخلية وبيتم كشف العذرية باليد بشكل مهين جدا ، كمان كانوا بيفتشوا وبيمسكوا عورات البنات باستمرار بحجة أنهم مخبيين تليفون محمول جوة فروجهم .بنتي وباقي البنات كانوا بيتعرضوا لضرب في السجن من الجنائيات ومن العساكر . أنا الأول عرفت إن بنتي عملولها كشف عذرية وتحاليل حمل من بنت تانية معتقلة معاها لأني ما كنتش عارفة بنتي مالها ، كانت حالتها صعبة ونفسيتها تعبانة ومش بتحكي ولا تتكلم، وعرفت منها التفاصيل دي بصعوبة بعد كدا».

٣٠ شهادة والدة المعتقلتين آلاء و سارة محمد

«الاعتقال كان يوم ٢٨ ديسمبر من داخل الجامعة ، كان في اليوم ده في إضراب عن الامتحان ودخل عليهم بلطجية وأمن الجامعة والشرطة ضربوهم بالغاز وتم تفريق البنات وخدوا بنات من اللي كانوا مضربين وناس تانية خدوهم عشوائي ، في الوقت دا خدوا آلاء وشدوا النقاب بتاعها وسحلوها على الأرض، وخدوا بنتي سارة كمان وحطوهم في المدرعة ، وودوهم قسم تاني مدينة نصر ، هناك في القسم قابلهم الجنود والظباط أول ما وصلوا بالضرب بالعصيان بتاعة العساكر وصواعق كهربائية تم تهديدهم بيها ..... ،

وضربوا سارة بالشلاليت وبالأقلام ، وتم تفتيش شنطة سارة ولقوا فيها مصلية شخصية خاصة بيها كانت مدونة عليها تواريخ الجمعات اللي كانت في أحداث الثورة من أول ٢٥ يناير وما بعدها فضربها، وبعدها أخد تليفون بنت اسمها ..... واطلع على اللي فيه وضربها جامد جدا . الليلة دي باتوا في القسم واتعرضوا .... ولمعاملة مهينة للغاية وبعد كدة ودوهم معسكر السلام هما والولاد ، وهناك تم تعذيب الولاد بشكل كبير، بناتي حكولي انهم كان بيسمعوا صوت صراخ الولاد اللي بيتعذبوا. وبعد كدة ودوهم سجن القناطر ثم رجعوهم بالليل المعسكر ثم رجعوهم تاني السجن من غير ما يعرفوا هما هيودوهم فين ، ولما راحوا السجن حطوهم مع جنائيات وكان يبدوا أنهم متسلطين عليهم عشان يضايقوهم ، كمان بياخدوا منهم أكلهم وحاجتهم الشخصية ، وكل شوية يحصل تفتيش ذاتي للبنات بشكل مهين، وقبل يوم ٢٥ يناير دخلوا عليهم وفتشوهم بشكل مهين وأخدوا أكلهم وكشاكيلهم وأقلامهم وعشان كدة البنات دخلوا في إضراب. وهناك ممنوع يلبسوا لبس تقيل، و اللبس بيكون خفيف اللون الأبيض شفاف، وده بيخدش حياء البنات لإن جسمهم بيكون باين . ولما بنكون في زيارة بيفتشونا إحنا كمان تفتيش ذاتي، وبيفتشوا الأكل بإيديهم وبعصيان ، وأحيانا بيرموا الأكل على ترابيزة وبعد كدة يلموه، وساعات مش بيدخلوه للبنات أصلاً. وممكن يدخل على البنات سجانين يفتشوا حاجتهم في الزنازين ، حالياً بناتي في سجن القناطر وتم تجديد الحبس ليهم ١٥ يوم كمان من غير سبب» .

٣١ شهادة والدة روضة اعتقلت بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٨

«روضة كانت مع زميلاتها عند محيط جامعة الأزهر وقت حدوث الإضراب عن الإمتحانات المندد بالانقلاب العسكري، وتم احتجازهن بالقوة من أمن جامعة الأزهر داخل غرفة الأمن ثم تسليمهن إلى سيارة سوزوكي ولا يوجد بها أي نمر ، وعند وصولها إلى القسم تم الإعتداء عليها وعلى زميلاتها كذلك وتم التحرش بهن من قبل الجنود الضباط بقسم ثان مدينة نصر . و..... المعاملة بالغة الإهانة ، وكانوا بيتعمدوا إذلالهم وبيخلوهم يمسحوا غرف الضباط والزنازين . وعند الزيارات لم نكن نستطيع الكلام معها بحرية لأن الزيارة كانت دائماً محاطة بالمخبرين والعساكر(٢ مخبرين وظابط)، وعادة بيأخرونا في دخول الزيارة علشان منلحقش نقعد معاها ، فأول ما ندخل يقولوا خلاص الزيارة انتهت وأنا عندي تآكل في غضاريف الركبة ولا أستطيع الوقوف وأحضرت اشعة بهذا ولكن الظابط لم يقتنع وكان بيأخرنا مع ذلك في الزيارة، على عكس المعاملة التي يُعامل بها أهل الجنائيات. وفي مرة بنتي قالتلي إن إدارة السجن بهدلوها وضربوها .

الأسلوب في السجن طبعا هناك ادفع (فلوس) تدخل أي حاجة، وبندفع علشان ندخل لبنتي ملابس علشان تتستر لأنهم بيجبروهم أنهم يلبسوا ملابس خفيفة ما بتسترش الجسم . اخر مرة في الزيارة عرفنا نقعد معاها شوية علشان كان يوم الاستفتاء فالحراسة كانت بسيطة شوية وكنا احنا الوحيدين اللي في زيارة فعرفنا ناخد منها معلومات. تم أخذ جميع المعتقلين من البنات والشباب إلى معسكر الأمن المركزي في السلام، واستقبلوهم بالتشريفة يعني صفين من العساكر يقفوا يمين وشمال ويمر الطلاب من بينهم ويتضربوا، كانوا مقلعين الشباب ومخليينهم بالشورت الداخلي فقط وضربوهم ، واعتدوا على البنات بنفس الشكل . وبعدها نقلوا البنات إلى سجن القناطر ثم رجعوهم مرة أخرى الساعة واحدة بالليل في معسكر الأمن المركزي وكان متغرق ماء وخلوا البنات يمسحوا المكان بالليل بعد كدة رجعوهم سجن القناطر يوم ٣٠ ديسمبر. التفتيش بيكون ذاتي، واحدة من السجن بتفتش البنات بشكل مهين جدا .وطبعا محتجزة في السجن مع جنائيات وبيتعمدوا مضايقتها بشكل مستمر» .

٣٢ شهادة والدة هاجر أشرف ، طالبة ثانوي

«أنا بنتي بقالها ست شهور بتتعالج في أسنانها في كلية طب الأسنان جامعة الأزهر علشان حالة أسنانها صعبة ومتأخرة جداً، هي كانت بتعمل حشو للعصب وتقويم وتنظيف أسنان، وكان عندها زيارة للطبيبة يوم ٢٨ ديسمبر . تم اعتقالها بشكل عشوائي في اليوم ده، هي وبنت تانية كانوا من أوائل الطالبات اللي قبضوا عليهم وتم ترحيلهم في عربية ترحيلات عادية ، ورغم إننا أعطينا للقسم وللنيابة بعد كدة جواب مختوم من عميدة الكلية والوكيل والطبيبة اللي بتعالجها إنها كانت هناك بغرض العلاج إلا إنهم قطعوا الورق ومخدوش بيه واترفض الاستئناف وتم استمرار حبس بنتي . الأول ودوهم قسم تاني مدينة نصر، وبعد كدة ودوهم معسكر السلام وهناك اتعرضت للضرب ووشها كله نزف دم من الأنف والفم وفيه عسكري هناك ضربها على ضهرها بالآلي «بكعب الآلي» ولهذا السبب خلونا نقعد أربع أيام منشوفهاش علشان منشوفش آثار الضرب عليها ، لكن احنا صممنا لحد ما تمكنا بعد ٤ أيام أننا نشوفها ، قعدوا في معسكر السلام أقل من يوم وبعد كدة رجعوها هي القسم علشان قاصر وكل اللي معاها اترحلوا إلا ثلاث بنات فضلوا مترحلوش ، وبنتي فضلت في القسم علشان الاستئناف اللي عملناه ليها اترفض . ودلوقتي بنتي بتاخد مسكن علشان حالة أسنانها اللي اتدهورت ، ورفضوا يخلوها تواصل علاجها . بعد كدة ..... ، وببقى عايزة أعرف منها تفاصيل اللي حصلها لكن الزيارة بيبقى فيها ظباط

وأمناء شرطة واقفين فمش بتعرف تحكيلي إيه اللي حصلها بالظبط ، وبيتم تفتيشنا تفتيش ذاتي مهين لما بنيجي نزور البنت، وبيفتشوا البنت كمان، والسجانات بتتعمد تخدش حياءنا وحياء البنات. جوة القسم الظباط بييجوا يصحوا بنتي الساعة ٢ بالليل ويخلوها تلم الزبالة وتمسح الزنازين والجنائيات بيضربوا بنتي وبياخدوا أكلها وبيرفضوا إنها تاكل أو تشرب وبياخدوا البطاطين بتاعتها أو بتاعة البنات اللي زيها، ولما الظباط لقوا بنتي بدأت تحكيلي عن تفاصيل الانتهاكات اللي بتتعرضلها في القسم بدأوا يضيقوا علينا وقت الزيارة . وأنا أول ما رحت القسم أول مرة علشان أشوفها وأشوف هي مقبوض عليها ليه، الظابط قاللي مفيش حد هنا بالاسم ده، وأنا كنت متأكدة أنها موجودة وفضلت ألح عليهم لحد ما أقروا بوجودها في القسم، ولقيتهم متهمينها بحرق كلية تجارة، وحرزوا الشنطة بتاعتها رغم أن كان فيها حاجة الدروس بتاعتها اللي المفروض كانت تروحها بعد جلسة الطبيبة وكانت كتب العربي والكيمياء وآلة الرياضيات. وصوروا بنتي والبنات اللي كانوا معاها مع مولوتوف مش بتاعهم علشان يعرضوهم في التليفزيون ويقولوا إنهم إرهابيين ، فأنا بنتي رفضت تتصور قاموا ضربوها وخلوها تتصور بالعافية والفيديو جه على قناة دريم، رغم أن حتى المحضر ثابت ضدها إنها معاها شطة وخميرة . وأنا يوم «٣٠ يناير» كنت في زيارة الصبح لبنتي في القسم وهي رفضت تستلم الأكل ورجعتهولي مع أمناء الشرطة وكتبتلي ورقة «متجبيليش حاجة تاني أنا عاملة إضراب»».

٣٣ شهادة أحمد شقيق الطالبة المعتقلة أسماء نصر

«يوم السبت ٢٨ ديسمبر، كانت رايحة الكلية عادي ولقت فيه اعتصام وإضراب عند دخول الإمتحانات الطالبات عاملاه بشكل سلمي جدا ، أثناء دخولها رجل الأمن كان عايز يفتشها فهي قالتله مش من حقك تفتشني وحصل بينهم مشادة كلامية ، قام نادى لفردين أمن وضربوها وسحلوها وقطعوا الخمار بتاعها وركبوها عربية ترحيلات غصب عنها،في هذه الأثناء في زميلة ليها اسمها آيات شافتهم وهما بيعملوا معاها كدة فحاولت تخليهم يسيبوها وتدافع عنها ، فخدوها هي كمان وودوهم قسم تاني مدينة نصر وقعدوا لآخر اليوم واترحلوا لمعسكر السلام وقعدوا فيه وبعد كدة رجعوا القسم ثم اترحلوا لسجن القناطر عرفنا من أختي أنهم اتعرضوا للضرب والتحرش بيهم لما وصلوا للقسم ، وعرفنا من أسر بعض المعتقلات .... بشكل مهين جدا. وعرفنا إن البنات عاملين إضراب جزئي اعتراضاً على سوء المعاملة وتكرار الإعتداء عليهم والتحرش بيهم وبأسرهم لما بييجوا للزيارة ودا من يوم ٢٥ يناير فزورنا أسماء امبارح (٢٩ يناير ٢٠١٤) وقالتلنا ان بيدخل علينا

اتنين أمناء شرطة يفتشونا تفتيش ذاتي ، وبيقعدوا يشتمونا بألفاظ بذيئة ، وقالتلنا لو أخدنا تجديد تاني هنعمل إضراب كلي، وبالفعل حصل تجديد غيابي انهاردة «٣٠ يناير ٢٠١٤» ليهم، لأن إدارة السجن ماودتهمش لعرض النيابة وبدل ما النيابة العامة تتحرك وتتخذ إجراء عشان تعرف ليه ما جوش تم التجديد في غير وجودهم. لما بنزورهم بيحصلنا تفتيش ذاتي سواء كنا رجالة أو ستات، الكل بيتفتش، الرجالة بيفتشوهم أمناء شرطة والستات بيفتشوهم سجانات، وبيكون التفتيش مهين جدا ، وآخر زيارة مرضيوش يدخلوا الخبز ودايماً يبقى فيه تشديد علينا جدا وبيكون فيه ناس من السجن بيحضروا الزيارة دي غير إن مدة الزيارة قصيرة جداً وبيتم إدخال أهالي الجنائيات ليهم الأول وبعد كدة يسمحولنا إحنا بالزيارة لفترة قصيرة جدا وتحت رقابة الأمن المشددة فمنقدرش نعرف منها حجم الأذي اللي بتتعرضله هي والبنات اللي معاها بالتفصيل» .

٣٤ شهادة عمر شقيق الطالبة المعتقلة إسلام رحيل

« أختي كانت في كليتها كلية هندسة يوم ٣٠ ديسمبر ، في الإمتحان بعد بدء الامتحان ، رفضت تستلم ورق الأسئلة لأنها قررت تضرب عن الإمتحان وكان تصرفها دا بكل هدوء وتصرفها غير مؤذي لأي شخص إطلاقا. مع ذلك المراقب جابلها المشرفات شتموها وضربوها وجاب أمن الجامعة جرجرها من ع السلم وأمن الجامعة بعد كدة إداها لواحد لابس مدني ، الشخص دا ضربها وأخد فلوسها وموبايلها بطريقة مهينة وشتمها بألفاظ مهينة وبعد كدة وداها بوكس وكان فيه اتنين ظباط الاتنين برتبة ملازم أول ففضلوا يضربوا فيها بالعصيان وشتموها . في اليوم ده تم اعتقال ثمانية بنات معاها وودوهم قسم تاني مدينة نصر، وعملوا معاهم تشريفة عبارة عن ركل وصفع وتحرش أول ما وصلوا القسم (ضربوهم بالعصيان بتاعت العساكر وهددوهم بعصي الكهرباء إليكترك) ع الساعة ٣ ودوها قسم مصر الجديدة وحصل معاهم نفس اللي حصل في قسم تاني مدينة نصر (التشريفة) . احنا في الوقت ده مكناش نعرف هي فين وعرفنا بالصدفة من التليفزيون لما في واحدة زميلتهم اتصلت ع الجزيرة وقالت تم اعتقال عدد من الطالبات ، وأنا عرفت التفاصيل دي من أختي بعد ما شوفتها تاني في قسم مصر الجديدة بعد ما رفضوا يقولولنا هي فين ، ..... يوم ٣١ ديسمبر تم عرضهم على النيابة اللي راحتلهم قسم مصر الجديدة ، واتجددلها ١٥ يوم، ٤ أيام منهم قضتهم في القسم ثم اترحلت إلى سجن القناطر. يوم ٣ يناير. و بعد ١١ يوم من وجودها في سجن القناطر سمحولنا بالزيارة بعد معاناة استخراج تصاريح الزيارة من النيابة، الراجل اللي بيعمل التصاريح بيتعامل بطريقة مهينة جدا .

جوة السجن، اللبس الخارجي والداخلي لازم يكون ابيض وللأسف بيكون شفاف ولو البنت معهاش لبس داخلي أبيض بيلبسوها الجلابية البيضاء الخفيفة الشفافة على جسمها بدون أي حاجة تسترها، وده شيء مهين، وإحنا مكناش نعرف الموضوع ده ، والموضوع ده شوفته بعيني مع بنت تانية كانت لابسة الجلابية بالشكل المهين ده وكانت بتعيط لأهلها ومحرجة. وخلوا البنات كلهم ..... ، والجواكيت ممنوعة للبنات حتى لو لونها أبيض ، اللبس يا إما ترنج أو جلابية ، ولو فيه حد من أهالي المعتقلات جاب لبس زيادة للمعتقلات الأخريات علشان ميتحطوش في مواقف محرجة بسبب اللبس الشفاف بياخدوه ومش بيرضوا يدوه للبنات . والزنزانة صغيرة فيها ٣٣ طالبة ومش بتتفتح إلا كل ثلاثة أو أربعة أيام مرة واحدة فقط ولمدة نصف ساعة ، ومخليين جنائيات معاهم في الزنزانة عشان يهينوهم ويذلوهم بأوامر من الأمن. لما بنزورها بيحصلنا تفتيش ذاتي مهين، هو في الواقع مش تفتيش، ده تحرش، للرجال وللنساء، السجانات بتفتش النساء والمخبرين أو الأمناء هما اللي بيفتشونا . وبيفتشوا الأكل كمان، تفتيش شديد، بيقلب فيه بإيده أو بعصاية، وآخر زيارة منعونا من إدخال الخبز وقالوا الخبز ممكن المعتقلات يستخدموه كمتفجرات، بحجة إن دول طالبات جامعة وبيفهموا في المواد الكيميائية وكدة وممكن يصنعوا من الخبز أدوات متفجرة ، كنوع من التذرع بأي حاجة ممكن تخليهم يضيقوا عليهم . وبيدخلوا أهالي الجنائيين الأول وإحنا بيأخرونا لآخر الكشف وبيخلوا زيارات الجنائيات حوالي ساعة، وإحنا مجرد عشر دقائق فقط، والزيارة بتكون محاطة بظباط وعساكر ومخبرين، فمش بنعرف ناخد راحتنا في الكلام. آخر زيارة كانت يوم الاثنين الماضي «٢٧ يناير ٢٠١٤» عرفت منها أن ليلة الزيارة دخلوا عليهم بليل وهما نايمين وصحوهم وحصل تفتيش ذاتي مهين وأخدوا حاجتهم كلها والكشاكيل والأقلام . هي محبوسة على ذمة قضية رقم ٧١٥٨ جنح مدينة نصر، وهي تكدير السلم العام وتعطيل موظفين عن أداء عملهم وحرق منشآت والتعدي على قوات أمن بالتعدي على ظابط وإلقاء مولوتوف وشماريخ وألعاب نارية..».

٣٥ شهادة والدة المعتقلة تسنيم أحمد

« تم اعتقالها يوم ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣ ، وكان التواجد الأمني مشدد في الجامعة اليوم ده أكتر من أي يوم سابق، لإن يوم السبت ٢٨ ديسمبر تم اعتقال حوالي ١٤ بنت بسبب الإضراب عن الامتحانات ويوم الأحد ٢٩ ديسمبر تم اعتقال ٤ طالبات، علشان كدة كانوا مشددين تواجد قوات الشرطة داخل الحرم الجامعي اليوم ده وتم إلقاء القبض على ٨ طالبات اليوم دا . تسنيم كانت رايحة كليتها فوجئت إن الامن كان بيطارد الطالبات، خصوصاً عند كليات هندسة وعلوم وطب واقتحم لجنة إمتحان في كلية هندسة واعتقلوا ٣ بنات ، وفيه بنت تم اعتقالها وضربوها وقطعوا لبسها . ومن ضمن المطاردات الأمنية كانوا بيطاردوا البنات بالمدرعات ، فالبنات قعدت تجري تحاول تهرب وتستخبي من مدرعاتهم، وانا بنتي شافت المدرعات جاية عليها حاولت تهرب فقبضوا عليها وهي بتجري وضربوها جامد بعصاية عادية وعصاية كهرباء والظابط اللي مسكها ضربها بايده ورجله وسحلها وخدها على عربية بوكس قعدت فيها ساعتين ضرب متواصل من عساكر وظباط وكانت بتصرخ جامد وبعدها نقلوهم على عربية الترحيلات وضربوهم وشتموهم وقالولهم ..... . ودوهم قسم تاني مدينة نصر وأول ما وصلوا حصل ليهم حاجة اسمها تشريفة وهيا إن الجنود بيهجموا عليهم ويضربوهم بالأرجل والعصيان وتم التحرش بيهم ، وحطوهم في الحجز مع جنائيات وكانت المعاملة سيئة وحصل ضرب من الجنائيات ليهم، ولما روحنا نزورها ملقناهاش في القسم ولفينا عليها كل أقسام القاهرة وبعد كدة أخوها عرف إنهم ودوها اقسم مصر الجديدة بالليل ، ويوم ٣١ ديسمبر اتعرضت ع النيابة واتجددلها وقعدوها يوم ونص في قسم مصر الجديدة، ثم تم ترحيلها لمعسكر السلام وهناك اتعذبوا واتهانوا وبعدين اترحلوا لسجن القناطر الخيرية وقبل ال١٥ يوم ما يخلصوا جددولهم تاني، تحديداً في اليوم العاشر من ال١٥ يوم، وامبارح «٣٠ يناير ٢٠١٤» أخدت تجديد غيابي برضه لإنهم مودوش البنات العرض . كل يوم بيحصل تفتيش ذاتي للبنات وإهانات وشتايم بألفاظ خارجة وبيتم أخذ هدومهم وأكلهم وكشاكيلهم، وأنا قولتلها اكتبيلي جواب احكيلي بالتفصيل كل حاجة حصلتلك لكن كل مرة يقطعوا الجوابات قبل ما نقرأها وطبعا الزيارة وقتها قصير جدا وتحت رقابة أمنية مشددة البنت ما بتقدرش تقولنا اللي حصلها . وبينيموهم على سراير ٣ أدوار عرض متر واحد كل اتنين على سرير. لما بنروح نزورها بيصمموا يقروا الجوابات وبعد كدة يقطعوها، وبيتم تفتيشنا تفتيش ذاتي خادش للحياء. وأول ما تم القبض على بنتي كان فيه معاملة سيئة جداً من أمن الجامعة، أمن الجامعة كان بيجيب عصي خشب ويقعد يضربهم بيها. وهي دلوقتي مضربة عن الطعام مع باقي البنات اعتراضاً على التعذيب والاهانة المستمرة» .

٣٦ شهادة والدة المعتقلة هاجر محمد

« يوم ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣ قوات الأمن دخلت على البنات لجنة الامتحان وكانوا ماسكين سلاح وبيرغموا الطالبات على الإمتحان عشان يلغوا الإضراب عن الإمتحانات ، وعرفوا من المراقبة إن بنتي من البنات اللي عاملين إضراب تضامناً مع زملائهم وزميلاتهم الطلبة ، فضربوها وجرجروها من على السلم . وبعد كدة حبسوا بنتي والبنات اللي معاها في أوضة أمن الجامعة فالعميدة جت وطمنت البنات وقالتلهم متخافوش مفيش حاجة هتحصلكم، بس بعد شوية تم تسليم البنات لقوات من الشرطة، وقعدوا يضربوهم وشدوهم من الحجاب وضربوهم بالأيدي والأرجل ، وركبوها البوكس، وهي في البوكس اتصلت بيا وقالتلي إنهم قبضوا عليها وهيودوها قسم ثاني مدينة نصر. وودوهم قسم تاني مدينة نصر وهناك خدوا كل متعلقاتها الشخصية وكسروا التليفون وضربوها ، وعملولها محضر ب١٥ تهمة ، وبعدين اترحلت إلى سجن القناطر . ومش بتعرف تقولنا حصلها إيه لما بنزورها علشان بيبقى حوالينا ناس من الشرطة بيراقبونا. وقافلين عليهم ٢٤ ساعة ومش بيخلوا الشمس تدخل الزنزانة خالص ، وكل شوية يدخلوا البنات يفتشوهم، ومحبوسين مع جنائيات . وساعة الزيارة بيتم لينا تفتيش ذاتي مسيء جدا ، وتفتيش للأكل ولكل حاجة بنوديها ، وفي آخر زيارة مرضيوش يدخلوا الخبز للبنات . اتجددلها ١٥ يوم في عرض نيابة يوم (٢٩ يناير ٢٠١٤) من غير ما يحضروا العرض».

٣٧ شهادة والدة المعتقلة ر.ب.

«بنتي اعتقلت بتاريخ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٣ ، ملهاش أي انتماء سياسي ولا بتشارك في مسيرات ولا مشتركة في أحزاب ولا حاجة، يوم ٢٨ ديسمبر كانت رايحة الامتحان، لما وصلت الكلية لقت أفراد أمن بتمنعها من دخول الامتحان وكانوا عاملين على الطلاب كردون ومحوطينهم، ناس من الإداريين وأمن الجامعة، وألغوا الامتحان، فخرجت برة الجامعة علشان تركب الميكروباص وتروح فظابط قالها اقفي هنا وريني بطاقتك، قالتلوا أنا لسة مطلعتش بطاقة لكن معايا كارنيه الجامعة، ممكن تتحقق من شخصيتي منه، فخده منها ورمى الكارنيه على الأرض، وضربها وأخد تليفونها وكل متعلقاتها، وركبوها البوكس. يومها حد اتصل بينا وقالنا أن بنتنا في القسم علشان مش معاها بطاقة وروحنالها القسم قالولنا هاتوا تحقيق شخصية ليها ، جبنالهم شهادة الميلاد العادية قالوا لأ متنفعش، جبنا شهادة قيد من الجامعة قالوا متنفعش، وبعد كدة قالولنا عايزين شهادة ميلاد كمبيوتر،

ورحنا عملناها وودياها القسم، وبعد كدة ودينالها القسم ملابس علشان تلبسها، ومرضيوش يدوهولها لأنها كانت في معسكر السلام ساعتها، ولا رجعوه لينا وخدوه ليهم. بعد كدة رجعوها القسم، وفي القسم بقى، بنشوفها من ورا سلك حديد كدة وبياخدوا الأكل مننا، والجنائيات بياخدوه بعد كدة من البنات. أول ما شفت بنتي لقيت عليها آثار ضرب، وحكتلي انها قبل ما تطلع عربية الترحيلات الظابط قالها .....، وضربوها بالعصيان والرجل والشلاليت من الظباط والعساكر واتضربت كمان في القسم أول ما وصلوا واتحرشوا بيهم . ورحلوا البنات اللي معاهم وخلوها هي وبنتين كمان، ومرة دخل عليهم ظابط وخدها في أوضة وطفى عليها النور، وسابها ليلة في الضلمة وهناك كانت مش معاها فرشة تحتها ولا معاها غطاء، تاني يوم اترحلت على سجن القناطر . بعد كدة اترحلت للسجن، وهناك قعدوهم في أوضة مبيتفتحش فيها شباك ومش بيدخلها الشمس و مقعدينهم في ظروف غير آدمية السرير تلات أدوار وبينام على كل سرير بنتين والأوضة مش نضيفة والحمام قذر وملوث وأنا بنتي عندها غدة ومن الوضع صحتها اتدهورت. ودوها مستشفى السجن وحطوها في غرفة كان فيها مريضة عندها إيدز والدم مالي الأوضة فبنتي رفضت تدخل الغرفة فدخلوها غصب عنها، فبنتي قعدت تتقيأ وتصرخ لمدة ٣ ساعات وتقول إنها عايزة تمشي من الأوضة دي ، وأخيرا ودوها أوضة تانية سيئة بردوا وقعدوها على البلاط وكانت ضلمة وادوها دواء سبب ليها نزيف. بعد كدة أنا أخدت ليها مضاد حيوي عشان الغدة ، لقيت بنتي مضربة عن الطعام ، الكلام ده يوم الأحد اللي فات « ٢٦ يناير ٢٠١٤» وكان في زيارة استثنائية يوم الثلاثاء بسبب احتفالاتهم بعيد الشرطة رحتلها رغم ظروفي الصحية المتدهورة علشان أطمئن عليها ولقيتها لسة مضربة. والجنائيات على طول بيضربوهم في السجن.التهم الموجهة ليها « إثارة الشغب ومنع الطلاب من حضور الامتحانات» رغم انها اتمسكت فقط علشان مش معاها بطاقة. أما عن الزيارة فبتكون مليانة ضباط وعساكر وسجانات، ومش بنعرف نتكلم ، وأول ما بندخل بيفتشونا تفتيش ذاتي عبارة عن قلة حياء من السجانات ، وممكن يفتشونا أكتر من مرة في حالة إننا اتلخبطنا ودخلنا من طريق غلط أو حاجة. وبندفع فلوس كتير جداً عشان نقدر نشوفها ، وبيدخلونا متأخر بعد ما يخلونا ننتظر ساعات طويلة» .

شهادات حول أشخاص تم تعريضهم للإختفاء القسري

٣٨ شهادة م. ع . ح - ٢٠ عاماً

« كنت متواجد عند ..... وفي حوالي الساعة الرابعة فجراً كنت أقف بجوار سور جامعه الأزهر لمتابعة المشهد من بعيد وكان يتواجد على أسطح مباني كليه الدعوة الإسلامية سبعة أفراد قناصة يقومون بإطلاق النيران على كل من يتواجد أمام النصب التذكاري وفوجئت بحصاري أنا ومن معي من قبل أفراد يرتدون الزي المدني ويحملون الأسلحة النارية ويصوبونها تجاهنا وكانوا حوالي ١٣ (ثلاثة عشر شخصا) ملثمي الوجه ، وكان يدعم هؤلاء المسلحون أفراد الشرطه يحملون بأيديهم العصي والأسلحة النارية وقاموا بضربنا بالعصي على رؤوسنا وإجبارنا على الركوع ثم قاموا بضربنا و إجبارنا على الركوب في سيارات للشرطة ، كنا حوالي أربعون شخصا و أثناء ضربهم لي تعرضت للنزيف الشديد من أنفي وبعد أن قمنا بدخول السيارات ، وأثناء وجودنا بالسياره دخل علينا مجموعه أفراد بزي الشرطة وقاموا بضربنا بالعصي وقاموا بضرب شخص كان بجواري بالعصي على رأسه مما أدى إلى فقدانه للوعي وحدوث نزيف شديد في الرأس وتحركت السياره بنا والجميع يصرخ من شده الألم وما تعرضنا له من ضرب شديد وسارت السيارة لمدة عشر دقائق و أثناء تحرك السيارة بنا كان يقف بداخل السيارة ٣ جنود كل من كان يحاول رفع رأسه يقومون بضربه بالعصي على رأسه حتى لا نري من شباك السيارة إلى أين نذهب وفوجئنا بالسياره تنزل بظهرها إلى الخلف إلى منحدر شديد الإنحدار حوالي عشرون مترا ثم توقفت السياره وفتح الباب وقاموا بسحبنا من السياره واحدا تلو الاخر وقام أحد الجنود بسحبي من الحزام من الخلف وقام بقذفي خارج السيارة. وبعد نزولي من السيارة أنا ومن معي أجبرونا على السير منحني الرأس وكان هناك مجموعه من الأفراد يرتدون زي مدني يقفون صفين ويضربوننا على ظهورنا

ورأسنا وكل من كان يحاول الإلتفاف أو رفع رأسه إلى الأعلى كان يتم صفعه بالقلم على وجهه وضربه بقبضه اليد على الرأس من الخلف ورأيت أحد من كان معي من شده الضرب سقط على الأرض مغشي عليه وينزف من رأسه واستمروا في ضربه وهو مغشي عليه و أثناء سيرنا في ممر طوله حوالي خمسة عشر مترا كل هذه الفترة ونحن منحني الرؤوس ويتم ضربنا على رؤوسنا ثم أجبرنا على دخول ممر آخر على اليسار لأن الممر ضيقا وكان على يمين ويسار الممر أبواب زنازين مرقمه وكان يخرج منها صراخ وعويل ثم دخلنا في زنزانه في آخر الممر على اليسار وكل هذا والضرب يأتينا من كل جانب ناهيك عن السب والقذف بأبشع الألفاظ وكانت مساحه الزنزانه حوالي ٢م في ٣م ثم إدخالنا في الزنزانه وكنا حوالي أكثر من ثلاثون فرد في هذه الزنزانة لا يستطيع أحد منا الجلوس على الأرض ثم قاموا بعد فترة بإخراج الملتحين ومن تعدي الخمسة وعشرون عاما فتبقي ثلاثه عشر فردا غيري كان بيننا طفل يبلغ من العمر ثلاثه عشر عاما قمحي اللون رفيع البدن شعره متوسط الطول كان يرتدي تي شيرت وبنطلون ، وبعد أن تم إخراج الملتحين ومن هم أكثر من خمسه وعشرون عاما تقريبا قاموا بتقييد كل من تبقى «وكنا ١٤ شخصا» قاموا بربطنا في حلقات حديد مثبته بالجدار وكانوا يربطوننا بخيط غليظ وتم ربطي من يدي اليسرى وكان الرباط ضيق للغايه لدرجه أن يدي تورمت ولم أكن أستطيع تحريكها ثم تركونا قليلا لمدة حوالي عشرة دقائق ودخل علينا ثلاثه أفراد قاموا بأخذ كل المتعلقات الخاصة بنا كل هذا تحت الضرب بقبضة اليد على الرأس والصدر والظهر ثم خرجوا وفوجئنا بعد قليل بشخص آخر يدخل علينا وقام بفك واحد تلو الآخر وإجباره على خلع ملابسه كامله بدون شئ ثم يقوم بربط يده مره أخرى في حلقه الحديد ، وقام هذا الشخص بمسك رأس أحد المحتجزين معي من الخلف ودفعها إلى الجدار بشده عده مرات ثم خرج بعد أن فقد المحتجز الوعي. كان يوجد بسقف الزنزانه شفاط هواء صوته مرتفع للغايه لدرجه أنني لم أكن أستطيع سماع صوت من بجواري وكان في سقف الزنزانه مصباح كهربائي صغير الحجم إضاءته حمراء وضعيفة للغاية وكان لا يدخل الزنزانة ضوء الشمس لدرجه أنني لم أستطيع التفرقه بين الليل والنهار. وبعد فترة طويلة دخل علينا أحد الأفراد كان في يده إناء به ماء لونه بني غامق بها العديد من الشوائب وكان يجبرنا على تناول تلك المياه ومن يرفض كان يقوم بصعقه بعصا كهربائيه في بطنه حتى يشرب رغماً عنه ، وكان يدخل علينا هذا الشخص كل حوالي أربعه ساعات ويجبرنا على تناول هذه المياة ومن يرفض كان يقوم بصعقه مع العلم أننا كنا في شهر رمضان وكانوا يجبروننا على عدم الصوم. وبعد فترة من الوقت لا أعلم مدتها نظرا لعدم قدرتي على تقدير الوقت دخل علينا أحد الأفراد ومعه شخص آخر يقف على الباب ويقوم الشخص الذي بداخل الزنزانة باختيار اثنين ثم

يأخذهم ويخرج ثم يعودوا بعد ساعة فاقدي الوعي ويأخذوا غيرهم وكنت في الدفعة الثالثة حيث خرجت أنا وشخص آخر كان قصير القامه , قمحي اللون, شعره متوسط الكثافة عنده حوالي عشرون عاما وعلى مايبدو من لكنته أنه من محافظات صعيد مصر ثم خرجنا من هذه الزنزانه وسرنا قليلا ثم دخلنا زنزانه أخرى ، رأيت أحد المعتقلين عاري البدن ومربوط يده في حلقه حديد مثبته في الجدار وأسلاك الكهرباء تحوط بجسده وكان مغشي عليه وأثار التعذيب ظاهرة على جسده. وقام أحد الأفراد بإلقائي على ظهري والوقوف بقدمه على صدري ورفع «قدمي» إلى الأعلى وربطها بجنزير غليظ وقام بسحبي لأعلى وأصبح جسدي معلق في الهواء ثم تركني قليلا وجاء بعصي غليظه من السيلكون وقام بضربي على جسدي كاملا ، وكلما صرخت من شده الضرب إزداد ضربي أكثر وكان يقوم بمسك خصيتي وعصرها بقوة لدرجه أنني لا استطيع التنفس وكان يكرر ذلك معي كثيرا ، وكان يقوم أيضا بالضغط على صدري حتى أتالم بشده وكان يصفعني بقبضة يده على رأسي والنزيف ينزل من أنفي وفمي وكان يتركني ويذهب لمن بجواري ويقوم بعمل ماقام به معي له ، ثم عاد لي مرة أخرى بعصي كهربائيه وقام بصعقي في كل أجزاء جسدي وفي خصيتي خاصة ، وكان يقوم بصعقي في المقعدة استمر ذلك لمدة تزيد عن ساعة حتى فقدت الوعي تماما ولم أعد أشعر بأي شئ يحدث لي ثم سقطت على الأرض فجأه بعد أن قاموا بفك الجنزير ثم تركوني على الأرض قليلا حتى قاموا بإنهاء تعذيب زميلي وأسقطوه على الأرض مثلي وجاءوا به إلى جواري وقاموا بإلقاء المياة الباردة علينا حتى أفقنا وقاموا بجرنا من أرجلنا إلى الزنزانه الأولى مره أخرى واثناء سكب المياة علينا قام أحد الأفراد برفع مفتاح الكهرباء وفوجئنا بالشخص الذي وجدناه بالزنزانه عندما دخلنا يصرخ من شده الكهرباء حيث كانت أسلاك الكهرباء تغطي جسده وبعد أن عدنا إلى الزنزانه قاموا بربطي مره أخرى في حلقه الحديد وكانت يدي مربوطه من الخلف والحبل يمر من تحت حلقه الحديد وكان وجهي للجدار وبعد فترة دخل أحد الأفراد وكانوا ينادونه «أيمن» جاء إلينا بصينيه عليها أرز ووضعها على الأرض أمامنا ثم قام بالتبول عليها وتركها وخرج وكان يضع صينيه الطعام في منتصف الحجرة وكان لا أحد يستطيع الوصول اليها بسهولة وكان يأتي إلينا بنفس صينية الطعام مرتين في اليوم تقريبا ويقوم بالتبول عليها بذات الصورة. وأثناء إخراجنا دفعات إلى زنزانه أخرى للتعذيب خرج الطفل الذي كان محتجزا معنا وعاد إلينا فاقد الوعي وبعد أن فاق لم يتحدث نهائيا حتى آخر يوم لي ، وعلى مايبدو أنه أصيب بشيء في أعصابه أو أذنه من شدة ما تعرض له من تعذيب . وكان معي شخص أخر طويل القامة , شعره طويل كان لديه لحيه خفيفه وكان يرتدي قميصا لونه أحمر في أسود «كروهات» وبنطلون قماش لونه أسود عندما تم أعتقاله كان مع هذا الشخص بخاخه للصدر قاموا

بأخذها منه بعد دخولنا الزنزانه مباشرة وقاموا بتكسيرها وكان دائما يعاني من صعوبه التنفس وعلى ما يبدو أنه كان مريضا بذبحه صدريه وقد أوشك على الموت من كثرة التعذيب . وكان بجواري شخص آخر قصير القامه ورفيع البدن قمحى اللون وقصير الشعر وشعره خشن بدون لحيه صغير الوجه عندما تم اعتقالنا كان يرتدي فانلة داخلية بيضاء اللون وبنطال جينز فاتح اللون «أزرق» ، من البحيرة «محافظة البحيره» ومن كثره التعذيب شق صدره وكانت اسنانه غير مستويه وهناك مسافة بين السنتين الأماميتين . وكان معنا شخص آخر فاتح اللون ,طويل القامه, شعره طويل لونه أسود, كان به حسنه في الخد الأيمن أسفل العين, رفيع البدن عنده حوالي ثلاثة وعشرون عاما ، وكانوا دوما يدخلون علينا أحد الأفراد بين الحين والآخر يقوم بضربنا بالعصي على الجسد ويقولوا لنا رابعه والنهضه انفضت وكان يسبنا بالأب والأم ويقولون لنا «مش هاتشوفوا الأرض تاني ولا أهاليكم حتى لو متم» وسب دائما للدكتور «محمد مرسي» بأبشع الألفاظ ، وعلى أثر ذلك يزداد ضربه لنا. كان يتكرر معنا نفس وسائل التعذيب بمقدار مرتين في اليوم تقريبا وكانوا دوما يقومون بسكب المياة في أرضيه الزنزانه حيث لا نستطيع الجلوس على الأرض وكلما حاول أحد منا النوم كان يدخل أحد الأفراد ويقوم بضربه بالقدم في بطنه أو كتفه أو ظهره حتى لا ينام, وبعد فترة تقدر بحوالي أربعه أيام تقريبا وفي ظل استمرار مسلسل التعذيب اليومي فوجئنا بدخول ثلاثه أفراد قاموا بضربنا بالعصي بشده وكانوا دائما يخبطوا رؤوسنا في الجدار وكل من كان يتألم كان يقوم بضربه أكثر وأكثر ثم تركونا وخرجوا وبعد فتره قليله فوجئنا بفتح باب الزنزانه وقام أحد الأفراد بإلقاء قنبله غاز مسيله للدموع داخل الزنزانه وقام بإغلاق الزنزانه على الفور . أصيب الجميع بالإختناق ولم نعد نرى بعضنا بعض وأغمي علي ولم أشعر بشئ وبعد أن أفقت فوجئت بالشخص الذي كان يعاني من صعوبه التنفس ملقى على الأرض ولا يتنفس وحاول من بجواري إفاقته من خلال هز رأسه إلا أنه لم يفق وتوفي نتيجه صعوبه التنفس وبعد فترة دخل علينا فردين قامو بضربنا بعد أن رأوا الشخص المتوفى قاموا بتفقد جسده فوجدوه قد مات وقاموا بفك يده من الحبل المربوط في حلقه الحديد وقاموا بسحبه من قدمه إلى أحد أركان الزنزانة وكانوا يقومون بضربه وهو جثه هامدة ثم حملوه خارجا. وبعد فترة دخل علينا فردين كان بأيديهم أسلاك كهربائية قاموا بجلدنا بها ونحن مربوطون في حلقه الحديد وكل من يصرخ من شدة الألم يقومون بزيادة الضرب أكثر وأكثر واستمر الجلد لمدة حوالي نصف ساعة مما أدى إلى جرح العديد منا ذلك لأن السلك كان نحاسيا منزوع عنه العازل البلاستيك. وبعدها بفترة دخل علينا شخصين آخرين وقاموا بوضعي في وسط الزنزانه أنا وشخص آخر ظهرنا لبعض جالسين على الأرض مقيدي الأيدي والأقدام وقاموا بلف حبل علينا نحن الإثنين من وسطنا وسلك

كهربائي من الصدر متصل بمفتاح الكهرباء وكان يقوم أحد الأفراد بتشغيل الكهرباء ويقوم الأخر بضربنا عندما نصرخ من شدة الألم نتيجة الصعق ، وقاموا بإلقائنا على جانبنا بعد ذلك ونحن مربوطين ببعض وبعد فترة تم رفع الحبل عنا نحن الاثنين وإعاده ربطنا في حلقه الحديد مره أخرى وتركونا فترة تقدر بيوم ونصف تقريبا بدون تكرار مسلسل التعذيب وبدؤا ياتوا إلينا بماء نظيف ، ومن يأتي بطعام لا يقوم بالتبول عليه وفوجئنا بعد فترة بدخول أربعه أشخاص وأخر على الباب بيده عصايه سوداء وقام الأربع أفراد بفك سته ممن كانوا معي ثم قام بفكي وكان كل من يقوم بفك يده يعطونه ملابسه لإرتدائها ثم يقوم من يقف على الباب بتعصيب عينيه بقماشه سوداء وقاموا بتقييدنا من الخلف وإخراجنا من الزنزانة . وبعد أن أخرجونا من الزنزانة وسرنا في نفس الممرين الذين دخلنا منهما وتم إدخالنا إلى سيارة ترحيلات وصعدت بنا إلى منحدر شديد وسارت لفتره بسيطة وكان هناك أحد الأفراد يقوم بالتخبيط على حائط السياره فيقوم أحد الجنود المرافقين لنا بداخلها بفتح الباب وقذف كل منا واحد تلو الآخر يفصل بين كل واحد ثلاثة دقائق تقريبا إلى خارج السياره أثناء سيرها بعد أن يقوم بفك وثاق يديه وإزاله عصابه العينين وكنت رابع من يتم إلقائه من السياره أثناء سيرها. وبعد أن تم إلقائي في الطريق لا أستطيع أن اتمالك نفسي جلست على جانب الطريق حتى تعرضت إلى حراره الشمس فبدأت إسترجاع وعيي وحركتي سرت قليلا حتى وجدت مسجد دخلته وجدت به أحد الأشخاص أخبرته أنه تم الإعتداء علي وسرقة كل أموالي فأعطاني (خمسون جنيها) ثم ذهبت إلى محطه قطار رمسيس وأخذت قطار(.....) ونزلت بمدينه (.....) ثم ذهبت إلى بيتي . بعد أن عدت إلى البيت وبعد كل ماتعرضت له ورأيته أصبت بالآتي: إرتفاع ضربات القلب - إنخفاض في ضغط الدم- صعوبة في التنفس- فقدان مؤقت للذاكرة عقب وصولي للمنزل لمدة أسبوعين تقريبا - فقدان الوعي بشكل متكرر - عدم القدرة على الوقوف لفترة جاوزت العشرون يوما - كل ما اتناوله من طعام أقوم بإسترجاعه «القئ» - عدم المقدرة على التبول - ضعف النظر- جروح وآثار تعذيب في كل أنحاء الجسد- سحجات وكدمات في مختلف أنحاء جسدي - تورم في الخصيتين - عدم القدرة على الإنتصاب - كسر في عظام الأنف - كسر في مقدمة الأسنان - نوبات صرع - صداع شديد - تغيير في لون الجلد - تغير لون بعض شعر الخصيه إلى الأبيض نتيجه صعق الخصيتين. وأظن من تقديري للمسافات أن المبنى الذي كنت به هو مبنى جهاز أمن الدوله بمدينه نصر بالحي السادس بالقاهره وكان الأشخاص الذين يقومون بتعذيبي ينادون « رشدي- إبراهيم- نور- وائل- أحمد- وآخرين» كانوا يتميزون بطول القامة وضخامة الجسد وشعرهم قصير .

٣٩ شهادة الحسيني ابراهيم الحسيني

شقيق القاصر المختطف عمر ، تاريخ الميلاد: ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧ ، طالب بالصف الثاني الثانوي ويقيم بالزقازيق - محافظة الشرقية .

«أنه في يوم الخميس الموافق ٢٧ فبراير ٢٠١٤ مساء داهمت قوات أمن من قسم شرطة ثان الزقازيق المنزل ولم تجد به سوى والدتي وأخي الأصغر عمرفقامت باعتقاله واقتادته إلى مكان غير معلوم ، ومنذ ذلك الحين لم نستطع الوصول له فتوجهنا إلى قسم شرطة ثان الزقازيق الذي قام أفراده باختطاف شقيقي من المنزل فرفضت إعطائنا أي معلومة عن مكان تواجده . فقمنا بإرسال تلغرافات إلى كل من وزير الداخلية ووزير الدفاع والمحامي العام والنائب العام لنثبت واقعة اختطافه ولضمان عدم تلفيق أي تهم أو قضايا له ، وبعد أربعة أيام من اختطافه علمنا من أحد الأشخاص أن عمر محتجز «بمعسكر الجلاء بالإسماعيلية في مبنى العازولي الدور الثاني زنزانة١١» وأنه يتم تعذيبه بوسائل مختلفة ومعه مجموعة من المعتقلين ، وأخبرنا هذا الشخص أنه كان محتجزاً أيضاً هناك وتم إطلاق سراحه ، فاتجهنا إلى معسكر الجلاء بالإسماعيلية على الفور وهو عبارة عن منطقة عسكرية تابعة للقوات المسلحة تحتوي على نيابة عسكرية ومحكمة عسكرية ومبنى يتم احتجاز المعتقلين العسكريين به ، وعندما سألنا النيابة العسكرية عن عمر أنكرت وجوده تماماً . عقب ذلك بيومين تلقيت اتصالا من أحد الأشخاص أخبرني أنه كان محتجزا مع عمر وأُطلق سراحه من ساعات، وأكد لي تواجد عمر في ذات المكان سالف الذكر وأن عمر يتم تعذيبه وصعقه بالكهرباء وإيذاؤه بشكل مستمر ، فقمت بمحاولة التواصل مع أي من قادة المنطقة العسكرية في المعسكر ، لكن كل ذلك بلا جدوى حتى هذا الحين ولم تتحرك النيابة العامة لاتخاذ أي إجراء حيال هذه الجريمة».

٤٠ شهادة خالد محمد ـ محامي

شقيق الطالب المختطف عبدالله محمد أحمد محمد . مواليد ٢٤ ابريل ١٩٩٣ ـ طالب بالفرقة الثالثة كلية علوم جامعة الزقازيق . ومقيم بالزقازيق . محافظة الشرقية .

« إنه في يوم الثلاثاء ٤ مارس ٢٠١٤ كان أخي عبدالله برفقة مجموعة من أصدقائه ، ففوجئوا بسيارة ميكروباص تتوقف إلى جانبهم ونزل منها عدة أشخاص مسلحين بزي مدني وقاموا بإدخال شقيقي واثنين من أصدقائه بالقوة في السيارة ، وكان هناك صديقين لشقيقي يسيران خلفهما بمسافة قصيرة واللذان قاما بالأتصال بي على الفور وأخبراني بالواقعة. فتوجهت فورا إلى قسم أول وقسم ثاني الزقازيق وإلى معسكر فرق الأمن وإلى مديرية الأمن، ولكن كل هذه الأماكن أنكرت وجودهم ، وبصفتي محامي وأقوم بالدخول إلى معسكر فرق الأمن للترافع وحضور عروض النيابة مع بعض الموكلين المعتقلين هناك ، استطعت أن أعرف من أحد أفراد الأمن بالداخل أنه بالفعل تم استقبال مجموعة من الشباب عددهم ١٤ شاب هذا اليوم من ضمنهم أخي ، وتأكدت لي المعلومة في اليوم التالي من خلال بعض المعتقلين الذين أقوم بالحضور معهم العرض على النيابة العامة والمحتجزين في معسكر الأمن المركزي ، حيث قالوا لي أن هذه المجموعة من الشباب قد أتت بالفعل وأن قوات الأمن بالمعسكر تقوم بأخذهم من الساعة العاشرة مساء وحتى الصباح فيعذبونهم ويجردونهم من ثيابهم ويقومون بصعقهم بالكهرباء ونسمع صراخهم طوال الليل من فرط التعذيب ، كما أنه ممنوع عنهم الطعام والشراب ، وأن عبدالله ومن معه محتجزون «في الدور الثالث زنزانة١١» بمعسكر الأمن ، فحاولنا ومجموعة من أسر المختطفين محاولات مضنية مع قادة المعسكر للكشف عن وجودهم إلا أنه صمم أنهم ليسوا موجودين لديه . ومن خلال عملي كمحامي أعلم جيدا أن المعسكر تتم فيه العديد من الإنتهاكات لحقوق الإنسان وقد تعرض كل المعتقلين به للتعذيب الجسيم بأشكال مختلفة ، والنيابة العامة ترفض اتخاذ أي إجراء حيال ذلك رغم تقديم عشرات الشكاوى والبلاغات ، كما يتم اختطاف المعتقلين في هذا المكان كونه منطقة عسكرية محصنة لا يدخلها المدنيين فيتم تعذيبهم ثم عرضهم على النيابة بتهم ملفقة بعد فترات طويلة من الإحتجاز غير القانوني أو اطلاق سراحهم بعد خضوعهم لتهديدات كي لا يتحدثوا حول ما أصابهم هناك. جدير بالذكر أن أخي مريض بعدة أمراض في المعدة ويحتاج إلى طعام خاص وعلاج مستمر ، وقمنا بإرسال تلغرافات إلى كل من المحامي العام والنائب العام لكي نثبت فيها ما حدث، وحتى الآن لم يتم الرد علينا أو اتخاذ أي إجراء حياله».

٤١ شهادة أسرة الطالب المعتقل خالد سالم غنيم ١٥ يوليو ١٩٩٢

طالب بالفرقة الثانية كلية الهندسة جامعة الزقازيق، مقيم ببنها،محافظة القليوبية .

« يوم الثلاثاء ٤ مارس ٢٠١٤ ذهب خالد إلى الزقازيق لكي يرى نتيجته ، وبعد العصر اتصل بنا وأخبرنا أن المواصلات ليست متوفرة بسبب وقوع حادث على الطريق الفاصل بين الزقازيق وبنها ، ولكنه سيحاول أن يجد أي وسيلة للعودة، وبعدها انقطع الاتصال به تماما ، فتوجهنا في اليوم الثاني إلى الزقازيق وبحثنا في أقسام الشرطة وفي معسكر فرق الأمن فأنكروا جميعا ، إلى أن أخبرنا أحد أفراد الأمن بمعسكر الأمن المركزي بأنه بالداخل مع مجموعة أخرى من الطلاب كما كان هناك بعض الأهالي الذين علموا بنفس المعلومة من أحد العاملين بالداخل و من أهالي معتقلين آخرين ومن بعض المحامين . ثم علمنا من أحد المحامين أن أحد الظباط بالداخل أخبره أنه سوف يتم عرض مجموعة الطلاب المعتقلين يوم الثلاثاء على النيابة يوم الخميس ، فذهبنا إلى المعسكر من الساعة ٨ صباحاً وحتى الساعة ٣ عصراً، ولم يتم عرض أي من الطلاب الذين تم اعتقالهم مع أخي ، وحتى هذا الحين مازال أخي مختطفا ولا نعلم عنه أي شيء ونحن نخشى على حياته كونه لا يوجد أي أوراق تثبت وجوده في أي مكان بشكل رسمي» .

٤٢ شهادة زوجة المختطف جعفر ابراهيم خليل الزعفراني

مسؤول تسويق شركه لمار للألبان والعصير، تاريخ الميلاد ٢ يوليو ١٩٨٩.

« آخر مرة تواصلت فيها مع زوجي كانت يوم الثلاثاء ٤ مارس ٢٠١٣ الساعة ٧ مساءً وبعدها انقطع الإتصال بيه دون مقدمات ، وحاولت أنا وأصدقاؤه أن نصل إلى أي معلومات عن اختفاؤه ولكن لم نصل إلى شيء إلا في اليوم التالي حيث عرفنا من أ.عبدالله وجيه أمين عام حزب مصر القوية أن جعفر وثلاثة من أصدقاؤه كانوا في شركة إعلان خاصه به وأن أفراد من الأمن الوطني اقتحموا الشركة واعتقلوا جعفر زوجي ومحمد أخو أ.عبدالله ومحمود عبدالله وخالد محمد وكسروا الشركة وأخذوا بعض المتعلقات والأجهزة منها وفقاً لشهود عيان كانوا في المنطقة وقت اقتحام الشركة، وفي نفس اليوم جاء اتصال لوالد زوجي الدكتور ابراهيم الزعفراني من شخص أخبره أنه حوالي الساعة ١٠ مساءً يوم الثلاثاء كان هناك سيارة شرطة بها مجموعة من الشباب المعتقلين وقام أحد هؤلاء الشباب بإلقاء ورقة لي بها رقم تليفون وقال لي أخبر من بها أنه تم اعتقالنا ، ومنذ ذلك الوقت لا نعلم أي معلومات عنهم ولا إلى أي مكان تم أخذهم ولا حتى سبب اعتقالهم ، ولكن بين الحين والآخر يتم فتح هاتف زوجي ثم يتم إغلاقه مرة أخرى، وحدث هذا الشيء مع هواتف محمود عبدالله ومحمد وجيه أيضاً. وقمنا يوم السبت ٨ مارس بإرسال تلغرافات إلى النائب العام ووزير العدل نخبرهم فيها ما تم مع جعفر زوجي لكن دون جدوى حتى الآن».

شهادات بعض محامي المعتقلين عن أوضاع السجون

٤٣ شهادة مقدمه من م . ف . م

المحامي عن المتهمين في أحداث الفتح ورمسيس في المحضر رقم ٨٦١٥ لسنه ٢٠١٣ ج. الأزبكية :

«بعد القبض على المتهمين على ذمة المحضر رقم ٨٦١٥ لسنة ٢٠١٣ جنح الأزبكية ليلة السابع عشر من أغسطس ٢٠١٣ ذهبت صباح اليوم للحضور معهم أمام النيابة وهم ..... بحثت عنهم كثيرا حتى وجدتهم في قسم قصر النيل وانتقلت النيابة للقسم للتحقيق معهم ورفض القسم السماح لنا بالدخول لحضور التحقيقات فذهبنا لنيابة الأزبكية بنفس اليوم للاستفسار عن الموقف والإجراءات فأخبرنا رئيس النيابة ويدعى محمد أن التحقيقات ستجري بمحبسهم في سجن طرة بالقاهرة ١ فذهبت أنا وبعض من زملائي المحامين مسرعين إلى سجن طرة لحضور التحقيقات أوقفنا الظابط على بوابة السجن و أخبرنا أنه ليس لديه أي معلومات بدخول المحامين لحضور التحقيقات فقلنا له عايزين نقابل النيابة ونتفاهم معاهم قال لسه مجوش لما يجو اتكلموا معاهم وانتظرنا حتى حضور أحد أفراد النيابة فأوقفته بنفسي وقلت له يا فندم أحنا جايين علشان نحضر التحقيقات مع المتهمين في أحداث الأزبكية فقال لي بالنص «الإجراءات مع الباشا» وأشار على الظابط على بوابة السجن ولم يتمكن أي محام من حضور التحقيقات في هذا اليوم وعلمنا في اليوم التالي أن قرار النيابة خمسة عشر يوما على ذمة التحقيقات وفي موعد التجديد التالي حضرنا للسجن للحضور مع المتهمين، تواجدت منذ الصباح الباكر على باب السجن أنا و العديد من المحامين وطلبنا الدخول لحضور التحقيقات فرفضت إدارة السجن بحجة

أنه ليس لديها تعليمات وانتظرنا حتى حضور النيابة وسمح لنا بالدخول وكان التحقيق كالآتي الدائرة منعقدة في غرفة مأمور السجن والمتهمين يتم إحضارهم دفعات متتالية ينادي سكرتير النيابة على أسماؤهم ثم يعودوا إلى الزنازين وبعدها يسمع منا وكيل النائب العام أقوالنا ويستلم مستنداتنا وظل هذا المشهد يتكرر إلى أن قدمنا إستئناف كان متوقعا حسب الإجراءات أن تنظره دائرة الجنايات فقبلت النيابة بعض الطلبات لم يكن للمتهمين الحاضر أنا عنهم حظ فيها وأخلت محكمة الجنايات سبيل أربعة و ثمانون ممكن كانوا على ذمة الجنحة ذاتها وذهبنا للنائب العام والمحامي العام لنيابات شمال القاهرة ووجهنا بتعنت لم نر له مثيل أثناء ممارستنا للمهنة ورفض الاستئناف في سابقة لتاريخ الإجراءات الجنائية في القانون المصري وعرض المتهمين أمام وكيل النائب العام في التجديد التالي في موعده الطبيعي ولم نعرف القرار بعد حيث أن دائره التجديد تذهب للمتهمين في أماكن إحتجازهم وهم في أماكن ثلاث وهذه شهادتي بما رأيت وسمعت وأما عن حاله المتهمين داخل محبسهم وقد قمت بزيارتهم زيارة رسمية في محبسهم وسألتهم عن كيفية المعاملة من إدارة السجن فشكوا مر الشكوى من سوء المعاملة والطعام وأماكن النوم والاحتجاز بما يجعل أماكن احتجازهم احتياطيا على ذمة القضية غير آدمي» .

٤٤ شهادة ع . س .ن

«بصفتي محامي حر أمارس المحاماه من خلال مكتبي الخاص بي وأقوم بمتابعة شئون المعتقلين المحبوسين على ذمة قضايا تجمهر وخلافه فأقوم بمتابعة القضية رقم ٨٦١٥ لسنه ٢٠١٣ جنح الأزبكية والشهيرة بقضية مسجد الفتح و في هذه القضية ثلاثة متهمين أقوم بالحضور معهم داخل السجن وهم يقبعون داخل سجن وادي النطرون ١ وأسماؤهم كالتإلى : ..... و أثناء التقائي بهؤلاء الأشخاص داخل سجن وادي النطرون لحضوري معهم جلسات التحقيقات فوجئت بأنهم قد عذبوا داخل السجن وأنهم يعاملون أسوأ المعاملات وعندما كنت أريد الاطمئنان عليهم داخل محبسهم قالوا لي أنه منذ دخولنا إلى هذا السجن قامت إدارة السجن وعلى رأسهم رئيس مباحث السجن وكذلك المأمور و أفراد الشرطة الموجدون لدى السجن بالتعدي علينا بالسب والضرب المبرح بالعصي وأدوات الكهرباء وقاموا بكسر يد أحد موكليني ولم يستطيع تحريك ذراعه حتى الآن ، كما قاموا بسحلهم على الأرض وتجريدهم من كامل ملابسهم وكانت إدارة السجن تقول لهم سبوا ووجهوا سب الدين والشتم للرئيس وسبه بألفاظ سيئة لا يجوز ذكرها ثم بعد ذلك قاموا بإدخالهم إلى الزنازين ففوجئوا بأن الغرف لا ترقى إلى مستوى الحمامات

وفيها حشرات لا يستطيع بشر أن يجلس بها والغرفه عباره عن ٣ في ٣ متر وكان يوضع بهذه الغرفة عدد مايقرب من ٣٥ فرد داخل هذه الغرفة الصغيرة فكانوا لا يستطيعون النوم مطلقاً وعندما تحدث بعضهم إلى إدارة السجن بأن هذا الوضع لا يرقى إلى مستوى أي إنسان قاموا بتعذيبهم وتجريدهم من ملابسهم أمام زملاؤهم وقالوا لهم هو ده الوضع إذا كان عاجبكم وقالوا لآخرين اللي هايتكلم في أي حاجة هايتعمل فيه أكثر من ذلك والآن موكليني يقبعون داخل السجن في حالة نفسية سيئة جدا حيث المعاملة السيئة يوميا وحتى مستوى الطعام لا يستطيعون أكله ولا نستطيع نحن بإدخال كميات من الطعام لهم . وعندما أذهب إلى السجن لحضور تجديداتهم تقوم إدارة السجن بمعاملتي معاملة سيئة أثناء دخولي مع العلم أن هذا مخالف للقانون والدستور ومبادئ حقوق الأنسان . وحكى لي بعض الأشخاص أن إدارة السجن قامت بإغتصاب بعض الطلاب الموجدون داخل السجن وهذا يعد إنتهاك لحقوقهم الآدمية . وأن ما تقوم به إدارة السجن مع هؤلاء ومعي شخصيا يعد إنتهاكا لأبسط حقوق الإنسان . وعند ذهاب ذويهم إليهم لزيارتهم داخل السجن يعاملونهم معاملة سيئة وتقوم إدارة السجن بسرقة أغراضهم الخاصة بهم وأثناء الزيارة تقوم إدارة السجن بإهانة المتهمين أمام ذويهم بأفظع الألفاظ مما يؤثر على حالتهم النفسية .وهناك داخل السجن حالات مرضية تعاني من الجلوس على الأرض فيطلبون عرضهم على الطبيب فترد إدارة السجن وتقول لهم أنتو ما تستهلوش تروحوا للطبيب أنتم لازم تموتوا هنا وهذه شهادة مني بذلك».

٤٥ شهادة المحامي أ. س

«بصفتي محام حر وموكل من قبل بعض أسر الطلاب والطالبات المعتقلين من ..... حيث أنه بتاريخ .... ديسمبر ٢٠١٣ قامت قوات من الشرطة جامعة الأزهر بقصد فك إضراب بعض الطلبة والطالبات المضربين عن دخول الإمتحانات ، فقامت قوات الأمن المركزي فور وصولها الجامعة في حوالي الساعة العاشرة صباحا بالاعتداء على كل الطلاب المتواجدين في الساحات بشكل عشوائي وقامت باحتجاز مجموعة منهم . وقاموا بإدخالهم إلى مدرعة جنود الأمن مركزي بطريقة غير آدمية والإعتداء عليهم جميعا بالضرب واللكم والصفع فور وصولهم إلى السيارة ، ثم تم تقييد أيديهم وأرجلهم بشكل مهين وقاسي ، وأبقوهم في السيارة لمدة ساعة دون أن تتوافر في السيارة تهوية كافية حتى كادوا يختنقوا مع إطفاء شفاطات الهواء ثم ركب مجموعة من أفراد الشرطة والمخبرين منتقلين بهم إلى قسم ..... ، في هذه الفترة تعرض الشباب للضرب العنيف بالهراوات والأيدي والأرجل بينما تم

التحرش بالطالبات بشكل وضيع فقام أفراد الشرطة المتواجدين معهن في سيارة الأمن المركزي بإمساك عورات بعضهن بشكل بالغ السادية ثم قاموا بوضع أعضائهم الذكورية في فم بعض المعتقلات بالقوة . وحين وصل المعتقلين إلى قسم شرطة ..... قوبلوا بإعتداءات باللكم والوكز والصفع وبعد فترة تعرضت الطالبات لكشوف عذرية بشكل مهين حيث يتم كشف العذرية بإحضار طبيب ويقوم بتعرية جسد الفتاة السفلي ويقوم بإجراء كشف نظري على عضوها التناسلي للتحقق من عذريتها ويتم هذا الكشف في وجود ضباط من القسم مع توجيه كلمات جارحة لمشاعر الفتيات ، كما تم إجراء الكشف ذاته على طالبات متزوجات بقصد الإهانة والتنكيل . ثم قامت الشرطة بتحرير محضر لهم ذكرت فيه « بمناسبة بدء امتحانات الفصل الدراسي الأول تم إعداد حظر تأمين بمشاركة أمن جامعة الازهر وذلك لتأمين الطلاب أثناء الإمتحانات وأثناء ذلك قامت مجموعة كبرى من الطلاب بالقيام بأعمال شغب وعنف داخل الجامعة بغرض إرهاب الطلاب حتى لا يتوجهوا للامتحانات وقيامهم بإلقاء الطوب والشماريخ على الطلاب المتوجهين للامتحانات وعليه قد تم الانتقال لداخل الجامعة وبصحبتنا النقيب أحمد سليم وضباط نظام القسم والأمن المركزي وقام مجموعة من الطلاب بإلقاء الطوب والشماريخ على القوات فقامت القوة بضبطهم وإحضارهم لديوان القسم « . والنيابة العامة مسيسة تماما لا تحرك ساكنا تجاه الإنتهاكات الجسيمة التي ترتكب في حق المعتقلين ، وتظهر موقفا منحاز للسلطة الحاكمة في مصر وتخالف قانون الإجراءات الجناية تماما ، وكذلك القضاة ، وهذه شهادة مني بذلك» .

٤٦ شهادة ع . أ

«حيث أنني وبمناسبة عملي كمحامي وكلت في المحضر رقم .... جنح ثان مدينة نصر للدفاع عن المتهم ..... وحيث أن موكلي قد تعرض أثناء فترة إحتجازه للعديد من الإنتهاكات التي نالت من كرامته وحرمة جسده وحرم من الضمانات التي كفلها له القانون أثناء التحقيقات فإنني أتقدم بهذه الشهادة . موكلي ..... وبسبب نشاطه السياسي المناهض للإنقلاب العسكري تم منعه من حضور الإمتحانات تعسفاً دون أي أسباب قانونية واضحة ودون اتخاذ الإجراءات التي نص عليها القانون حيال ذلك ولما أبدى موكلي إعتراضاً استدعي له أمن الكلية أحد ضباط مباحث قسم ثاني مدينة نصر المتواجد داخل الحرم الجامعي واصطحبه هذا الضابط إلى القسم وتمت تغمية عينيه والإعتداء عليه بالضرب ثم تعذيبه بالكهرباء في أماكن حساسة من جسده في قضيبه وخصيته وفي مؤخرته واعتداءات جنسية مختلفة عليه ووضع عصا في دبره وما إلى ذلك وبعد ذلك عرض على النيابة العامة بعد مدة احتجاز طالت عن المدة المقررة قانوناً وبدأت النيابة التحقيق لنبدأ في حلقة جديدة من انتهاك القانون .

أولاً : يتعذر وجود أمين سر للتحقيق من موظفي وزارة العدل فيستدعى أحد أفراد الشرطة ليكون هو أمين السر (الخصم أمين سر التحقيق) .

ثانياً : تجاهلت النيابة العامة طلب الدفاع بإثبات التعذيب الذي تعرض له المتهم وتجاهلت طلب الدفاع بإحالة المتهم للطب الشرعي .

ثالثاً : مارست النيابة العامة هوايتها في الإسراف في الحبس الإحتياطي وبرغم أن المتهم يستحق إفراجاً وجوبياً لبطلان إجراءات الضبط والإحتجاز وانتفاء مبررات الحبس الإحتياطي في حقه وعدم وجود أي دليل أو قرينة ضده حتى تحريات المباحث أتت بواقعة جديدة مختلفة تماماً عن الواقعة محل التحقيق وبرغم معاناة المتهم الجسدية إلا أن النيابة قررت حبس المتهم إحتياطياً على غير وجه من القانون .

رابعاً : تم تجديد حبس المتهم إحتياطياً مرة أخرى برغم انتهاء التحقيقات

خامساً : مع إصرارنا دفاع المتهم على إثبات ماتعرض له المتهم من تعذيب وانتهاك قامت النيابة العامة بإحالة الدعوى لدائرة الجنح مع إستمرار حبس المتهم على ذمة القضية برغم انتفاء مبررات حبسه احتياطياً .

سادسا : تمت إحالة الدعوى لإحدى دوائر الجنح التي تجاهلت هي الأخرى طلب الدفاع في إثبات وقائع التعذيب وبطلان إجراءات القبض والإحتجاز وبطلان إجراءات التحقيق وتجاهلت كذلك طلبنا بإثبات ما تعرض له موكلنا من تعذيب وانتهاك لحرمة جسده وقال له القاضي أحمد مجدي رئيس الدائرة نصاً « يابني الواحد مش عارف فين الصح وفين الغلط البلد ملخبطة وملعبكة خليك في دراستك وخلاص»

كما انني قد كنت أحد الموكلين في المحضر رقم ٥٣٧٥١ أول مدينة نصر للدفاع عن بعض المتهمين به :

أولاً : بعد ضبطهم بشكل غير قانوني حيث لم تتوافر في حق أي منهم كما تبين الأوراق أي حالة من حالات التلبس سوى المظهر ولم يوجد مع أي منهم كما تبين الأوراق أي دلائل على إرتكابهم أي جرائم عنف بل إن أحدهم وهو شريف مختار معاق ومصطفى حدث عمره ١٧ عام تم الإعتداء عليهم داخل قسم أول مدينة نصر لفظياً وجسدياً إعتداءات بالغة واضحة ولا تحتاج لإثباتها حتى لتوقيع كشف طبي .

ثانياً : تم التحقيق معهم في وقت متأخر جداً من الليل مع عدم توفر أي حالة من حالات الإستعجال .

ثالثاً : تم التحقيق داخل مقر قسم شرطة مدينة نصر حيث انتقل السيد وكيل النائب العام الساعة الثالثة فجراً للقسم وبدأ إجراء التحقيق .

رابعاً : أمين سر التحقيق كان أحد أفراد الشرطة العاملين بقسم أول مدينة نصر

ثالثاً : تم التحقيق دون حضور محامين مع المتهمين .

سادساً : لم تثبت النيابة العامة ماتعرض له المتهمين من تعذيب وإيذاء جسدي ومعنوي وظروف احتجاز غير آدمية .

سابعاً : أمرت النيابة العامة بحبسهم إحتياطيا برغم أن المتهمين يستحقوا إفراجاً وجوبياً لبطلان إجراءات الضبط والإحتجاز وانتفاء مبررات الحبس الإحتياطي في حقهم وعدم وجود أي دليل أو قرينة موضوعية أو عقلية ضدهم وبرغم معاناة المتهمين الجسدية والنفسية إلا أن النيابة قررت حبس المتهمين إحتياطياً على غير وجه من القانون .

ثامناً : تم تجديد حبس المتهمين إحتياطياً من قبل نيابة مدينة نصر التي كان يقوم رئيسها مقام قاضي التجديد لخمس مرات كل مرة خمسة عشر يوم على ذمة التحقيق برغم انتهاء التحقيق وبرغم ما ذكرنا من عدم وجود أساس قانوني للحبس الإحتياطي وبرغم بطلان إجراءات التحقيق ومن قبلها إجراءات الضبط .

تاسعاً : تجاهل رئيس النيابة الذي كان يقوم مقام قاضي التجديد وينظر أمر تجديد حبسهم إحتياطياً طلبات الدفاع بإثبات ماتعرض له المتهمين من انتهاكات .

عاشرا : تمت إحالة الدعوى بعد ثلاثة أشهر لإحدى دوائر الجنح وللعجب أنها أمام نفس القاضي أحمد مجدي برغم عدم اختصاصه بنظر الدعوى حسب ما تعارف عليه تنظيم العمل داخل محكمة مدينة نصر وأصبحت تحال كل القضايا ذات الطابع السياسي لهذا القاضي والذي يصدر أحكام قاسية جداً وعلى غير سند من القانون .

حادي عشر : المتهم عبدالفتاح جمعة وهو أحد الزملاء المحامين تم القبض عليه بعيداً عن موقع الأحداث وهو يؤدي عمله كمحامي».

٤٧ شهادة المحامي ح . ع

«إحنا كمحامين بنقابل الكثير من التضييقات والعقبات أمام دفاعنا عن موكلينا في القضايا الملفقة إليهم من قبل السلطات في مصر، فيتم منعنا من حقوقنا في أن نقابل المتهمين موكلينا مقابلة شخصية أو اننا نكلمهم على حدة، ومواعيد التجديد لا يتم إخبارنا بها أو يخبروننا بمواعيد وهمية. فعلى سبيل المثال أخبروني على موعد تجديد وهمي في قضية الأربع بنات اللاتي تم ضبطهن ، أخبروني بأن موعد التجديد سيكون يوم ٢٢ يناير ولكني شككت في الأمر فذهبت إلى القسم يوم ٢١(قسم ثان إسماعيلية) وبالفعل وجدتهم بيرحلوا البنات وعرفت إن التجديد هيتم بسجن المستقبل ، واتجهت أنا وباقي المحامون إلى السجن وواجهنا إدارة السجن ولكنهم أنكروا ثم أخبرنا أحد أفراد الأمن هناك أن وكيل النيابة أصدر تعليماته بأن يتم تأخير المحامين كي لا يحضروا العرض، فضاع علينا حضور العرض وتم التجديد للبنات . أحد المخالفات التي تتم أيضاً من قبل السلطات، هو الحكم بالحبس الإحتياطي على موكلينا والتجديد لهم ، فبموجب القانون لا يتم التجديد بالحبس الإحتياطي إلا في حالة الخوف من هروب المتهم أو أنه لا يوجد له محل إقامة أو إن التحقيقات لم تكن قد انتهت بعد، فإما أن يتم إخلاء سبيل المتهم لحين الفصل في الدعوى أو أن يتم إحالتها للمحكمة .أيضاً نواجه صعوبات في استخلاص أوراق الاستئناف أو إنهاء إجراءاته. وأحياناً كثيرة لا يتم السماح لنا بهذا، ففي إحدى المرات ذهبت أنا وبعض المحامون إلى محمد أبوثريا رئيس النيابة الكلية بالإسماعيلية لاستخراج إفادات بأن موكلينا في السجن كي لا يتم فصلهم من عملهم أو مدارسهم أو جامعاتهم ويكون غيابهم مبرر لكن رفض إستخراج هذه الإفادات لنا ، وأيضاً وبموجب القانون يجوز للمحامي الذي حضر التحقيقات مع المتهم أن يتخذ كافة الإجراءات بدون توكيل ، ولكن محمد أبوثريا كان يصر على ضرورة وجود توكيل وإلا منعنا من الحضور مع المتهمين ، فإذا طلبنا منه أن نأخذ التوكيلات كان يقول الظروف الأمنية لا تسمح بعمل التوكيلات الآن ثم قال لي «المصريين ميستاهلوش إننا نقف جمبهم أو نساعدهم ومش هنخليكوا تدافعوا عنهم». بالنسبة للبنات المعتقلات، فتقريباً تم اعتقال ما يقارب ١٨ بنتاً في محافظة الإسماعيلية منذ بداية الإنقلاب وحتى الآن،، وقسم ثان إسماعيلية مشهور بأنه يرسل قوات لملاحقة الفتيات لاعتقالهن وعلى رأس تلك القوات ظابط المباحث شريف بلبولة وأحمد الصغير رئيس المباحث الذين معروف عنهما تعذيبهما للبنات في القسم،، وأشهر قضية كانت قضية رقم .... إداري ثان اسماعيلية لسنة ٢٠١٣ واللاتي تم ضبطهن يوم ..... وهم ..... ،، وعند ضبطهن تم الذهاب بهن إلى قسم ثان إسماعيلية، وقام مأمور القسم ياسر الحفناوي بتهديد إحداهن بأنه سيتحرش بها هي ووالدتها، وطبعاً يتعرضن للضرب والإهانة والتحرش من العساكر بأمر من مأمور القسم خصوصاً في التشريفة

التي تتم لأي من المعتقلات عند الذهاب بها إلى القسم، فيقف العساكر صفين ويمر بينهما البنات ويتم التحرش بهن بكافة أنواع التحرش أثناء المرور، ثم إلقائهم في الزنزانة لتتم المعاملة السيئة من الجنائيات. يوم ..... ديسمبر تم إلقاء القبض على أربع فتيات، بطرق غير شرعية وخارجة عن القانون، وهم .....،، فأما .... ، ..... وهن منتقبات، كانتا في مسيرة وتم تفريقها بالخرطوش وقنابل الغاز والرصاص الحي من قبل قوات الشرطة، فعرض عليهم أحد الأهالي أن يدخلا إلى منزله ليحتموا به لحين وقف إطلاق النار، وما إن دخلا حتى أغلق الباب وانهال عليهما ضرباً ثم اتصل بالظابط شريف بلبولة ليأتي ويلقي القبض عليهما، وبالفعل أتى وأخذهما إلى القسم وحرر محضراً بأنه تم القبض عليهما وهما داخل مسيرة يقومان بأعمال شغب وعنف وأعمال تخريب ويروعون أمن المواطنين،، وأما ..... ، ..... وهما طالبتان في الصف الثالث الثانوي فكانتا ذاهبتين إلى الدرس فتم الاشتباه بهما لأن إحداهما منتقبة، فتم إلقاء القبض عليهما ووضعهما في سيارة الترحيلات مع ..... ، ..... وهناك تم ضرب البنات والتحرش بهن ومسكهن من أماكن حساسة خصوصاً وأن الظابط قد أصدر تعليماته للعساكر بأن يقوموا بالتحرش بهن،، وعلى إثر الضرب والتحرش البنات جسمها ورم وحصل به إصابات ، كما أن ..... حصل لها جزع في كتفها، وهي أيضاً مريضة بمرض يسمى «الذئبة الحمراء» وهو مرض خاص بضعف المناعة ويتم منعها من العلاج،، وتم التجديد مرتان ب١٥ يوم لهؤلاء البنات . قسم ثان إسماعيلية بشكل عام تتم فيه عمليات تعذيب للرجال والنساء المعتقلات بشكل وحشي، إما من العساكر وأمناء الشرطة أو حتى من الجنائيين الذين يأخذون أوامر من الظباط ومأمور القسم بضرب المعتقلين ويتم تلفيق التهم لهم وتصويرهم أمام أحراز مش بتاعتهم عبارة عن أسلحة وقنابل ليتم تداولها في وسائل الإعلام كدليل إثبات أنهم إرهابيين.. « كما أنني عملت في قضيتين لشابين أحدهما يُدعى ..... ورقم قضيته (....) وقد تم إلقاء القبض عليه من داخل مسيرة والاعتداء عليه داخل المدرعة التي رحل فيها، ثم عُذب في قسم ثان الإسماعيلية بالضرب وبالكهرباء في مختلف أنحاء جسمه ، وفي تحقيقات أمن الدولة معه تم كسر ساقه .. والشاب الثاني هو ..... وهو طالب بالفرقة الثالثة كلية زراعة جامعة الأزهر فرع القاهرة ، من الإسماعيلية،، وقضيته رقم (....) وتم إلقاء القبض عليه في مسيرة وتعذيبه في قسم ثان الإسماعيلية بالضرب وبالكهرباء وإجباره على التصوير أمام أسلحة ومواد متفجرة والاعتراف أنها تخصه،، ثم رحل إلى سجن المستقبل . وكلاهما قد تم إلقاء القبض عليهما في ديسمبر الماضي وقد تم التجديد لهما أكثر من مرة، وحتى الآن لم يتم إخلاء سبيلهما.. حياتنا أيضاً كمحامين في خطر فلقد داهموا منزلي أكثر من مرة وكسروه وهددوا أهل بيتي، وما إن يتم معرفة أن المحامي يعمل للدفاع عن المتهمين على ذمة القضايا الملفقة لمعارضي الإنقلاب يلقوا القبض عليه مباشرة» .

شهادات

القسم الثاني :

١ شهادة محمد بكري محمد هارون ،مواليد ١٢ سبتمبر ١٩٨٢

مقيم في الشرقية ،خريج كلية تجارة خارجية وكان يعمل في فودافون الإنجليزية، متهم في عدة قضايا من بينها قضية عرب شركس وقضية أنصار بيت المقدس ، من المحولين للتأديب في سجن العقرب.

«تعرضت للإختفاء القسري لمدة تزيد عن الأربعة أشهر بعد أن تم اختطافي من أحد شوارع مدينة العاشر من رمضان في الشرقية بتاريخ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣ وكان معي زوجتي وأبنائي (طفلة عمرها سنتين وطفل عمره ثلاثة أشهر)، وتم احتجاز زوجتي وأبنائي لمدة عشرة أيام في مبنى أمن الدولة بالزقازيق وتم التحقيق معها وسؤالها عني وعن وعلاقاتي واتصالاتي وتم أخذ جواز السفر والهواتف المحمولة والمال الذي كان بحوزتها واللابتوب وبعدها تم الإفراج عنهم . تم تعذيبي ورفض طلبي حضور المحامية الخاصة بي، ونقلت بعدها إلى سجن العزولي الحربي بالإسماعيلية وهناك مورس علي شتى أنواع التعذيب والصعق بالكهرباء وتم نقلي إلى المستشفى بالعزولي لتدهور حالتي الصحية بشكل كبير، ولم يكن يتم عرضي على النيابة في تلك الفترة نظراً لتدهور حالتي الصحية وآثار التعذيب التي كانت واضحة علي وحتى الآن لا زالت آثاره موجودة على جسدي، وبتاريخ ٢١ مارس تم نقلي إلى سجن العقرب بطيارة حربية وتم انتقال النيابة للتحقيق معي فى السجن وليس فى أماكن التحقيق الرسمية المنصوص عليها فى القانون، وتم رفض حضور أي محامي معي أثناء التحقيقات كما تم رفض زيارة أهلي طوال هذه الفترة بالإضافة إلى ظروف الاحتجاز السيئة وسوء المعاملة داخل السجن حيث يتم منع الزيارات عنا ومنعنا من التريض والخروج من الزنازين أو التعرض للشمس ، وعدم وجود طبيب في السجن ومنع نقل المرضى إلى مستشفى السجن، سوء التهوية الذي أدى إلى انتشار عدة أمراض جلدية بين المعتقلين داخل السجن . يوم ٢٧ يونيو تم نقلي إلى عنبر التأديب بسجن العقرب مع خمسة آخرين وذلك عندما اعترضنا على ظروف احتجاز معتقل آخر يدعى أحمد المصري حيث أنه مريض ويحتاج لرعاية طبية خاصة ولا تتوفر هذه الرعاية داخل السجن . وعنبر التأديب عبارة عن زنازين انفرادية ملاصقة لبعضها البعض كل زنزانة بها شخص واحد لا توجد فيها دورة مياه . كلها مطلية باللون الأسود الداكن حتى الأرضية - ليس فيها أي فتحات للتهوية ولا يوجد فيها سوى عدسة يفتحها الحرس من الخارج ليعطيني الطعام أو الماء وعبارة عن زجاجة مياه واحدة فقط في اليوم وهي للشرب وللوضوء وللإغتسال .أما التهم المنسوبة لي فمنها تفجير مديرية أمن القاهرة الذي تم بتاريخ ٢٤يناير ٢٠١٤ أي

بعد اعتقالي بشهرين تقريبا، وتفجير مديرية أمن الدقهلية بتاريخ ٢٤ديسمبر ٢٠١٤ أى بعد اعتقالي بشهر تقريبا، وقضية عسكرية وهي قضية ٤٣ لسنة ٢٠١٤ جنايات عسكرية ومتهم فيها بتفجير كمين مسطرد وكمين الأميرية وقتل جنود، وتفجير مخزن عرب شركس والذي تم بتاريخ ١٩ مارس ٢٠١٤ أي بعد اعتقالي بحوالي أربعة أشهر وقضايا أمن دولة منها تفجيرات وقتل وسرقة ، وكل هذه الجرائم قد ارتكبت وأنا معتقل في سجن العزولي».

٢ شهادة أحمد محمد فؤاد عبدالرحمن ، مواليد ١٢ أغسطس ١٩٧٩

محاسب ومقيم مدينة السادس من أكتوبر،محتجز على ذمة قضية رقم ٤١٩ لسنة ٢٠١٤ كلي قسم ثان أكتوبر بتهمة القتل العمد وحيازة الأسلحة وتكوين خلية إرهابية.

«اعتقلت من داخل قسم شرطة الحي ١١ بأكتوبر يوم ٢٨ يناير ٢٠١٤ بعد أن توجهت إليه لأبلغ عن جريمة قتل حدثت أمامي،حيث أنني كنت بالقرب من كنيسة العذراء في أكتوبر مستقلاً سيارتي الخاصة وتم إيقافي من قبل بعض البلطجية المسلحين وحينما حاولت الإستنجاد بأحد جاء فرد تأمين الكنيسة وتم تبادل إطلاق النار بينه وبين البلطجية حتى قتل جراء رصاصة في رأسه، وأصبت أنا برصاصة في يدي، بعدها توجت إلى القسم وهناك تم احتجازي واتهامي بقتل الرقيب حارس الكنيسة وحينما علمت أسرتي بما حدث لي توجهوا على الفور للقسم وتم احتجاز والدي ووالدتي وشقيقي لمدة ١١ ساعة بعدها أفرج عنهم ، وتعرضت أنا للتعذيب داخل القسم لمدة أربعة أيام متواصلة حيث كانوا يقومون بتجريدي من ثيابي وصعقي بالكهرباء وضربي بخرطوم على «السرة»، ويقومون بإطفاء السجائر في جسدي كما يقومون بوضعي في ماء بارد ويتم كهربة الماء، وكانوا يضربونني بشدة حتى أنزف من أنفي وأذني، بالإضافة إلى الجلد، وبعدها تم ترحيلي إلى معسكر الأمن المركزي بالكيلو عشرة ونصف على طريق مصر إسكندرية الصحراوي وهناك عذبت أيضاً حيث كانوا يقومون بوضع يدي في الأغلال الحديدية ويضعوها وراء ظهري ثم يضعون خشبة تحت إبطي ويقومون بتعليقها على بابين من الساعة السابعة مساء وحتى الواحدة بعد منتصف الليل، وأثناء هذا الوضع كانوا يقومون بصعقي بالكهرباء وجلدي، وهذه الوضعية تسببت في تهتك الضفائر العصبية عندي وأصبح ذراعي كأن لا عظام به . ولم يعلم أهلي مكاني إلا بعد مرور ١١ يوماً على اعتقالي ، أما بالنسبة للرصاصة التي أصيبت بها يوم اعتقالي لم يتم إجراء عملية جراحية لاستخرجها من يدي إلا بعد

شهرين من اعتقالي بعد أن قامت أسرتي بعمل بلاغات للنائب لكي يتم إجراء العملية لي ، وكانت يدي مهددة بالبتر» .

٣ شهادة طارق محمد مدني رضوان ،مواليد ٣٠ سبتمبر ١٩٧٩

مقيم في حي عين شمس، القاهرة ، محتجز على ذمة قضية رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٠١٤ إداري قسم عين شمس.

«يوم ٢٤ فبراير ٢٠١٤ بعد منتصف الليل تم اعتقالي من منزلي بعد مداهمة قوات من الأمن للمنزل بصحبة رئيس مباحث عين شمس اللواء محمد قاسم ، منهم شخصين بزي الجيش والبقية بزي مدني ، قامت هذه القوة بالإعتداء على كل من بالمنزل ، فتم الإعتداء على أبنائي رزان (٩سنوات) وصهيب (سنتين) بالضرب بكعب المسدس ، كما تم الاعتداء علي بالضرب بعد تفتيش الشقة وتكسير بعض محتوياتها وتم أخذ مبلغ خمسة آلاف جنيه من المنزل وبعض الأوراق الخاصة بعملي وجهاز الحاسوب الخاص به. تم اقتيادي بعدها إلى قسم شرطة عين شمس وهناك تم تعذيبي والاعتداء علي بالضرب لإجباري على التوقيع على محضر باعترافات غير حقيقية ، وتم صعقي بالكهرباء وأصبت بجروح قطعية في وجهي ورأسي كما تم إجباري على تسجيل اعترافاتي تلفزيونيا ، وفي اليوم التالي تم نقلي إلى قسم شرطة مصر الجديدة ، وبعد أربعة أيام من اعتقالي دون عرضي على أي جهة قضائية ، تم عرضي على النيابة والتي تجاهلت ما تعرضت له من انتهاكات وأصدرت قرارا بحبسي احتياطيا ١٥ يوماً على ذمة المحضر رقم ١٢٥٥ لسنة ٢٠١٤ إداري القسم ، متهما فيه بأنني أدير صفحة على الفيس بوك اسمها «عين شمس النهاردة « تقوم بالتحريض ضد الجيش والشرطة ويتم نشر معلومات عن الضباط ، وذكروا في أحراز قضيته أنهم وجدوا «بانر» عليه صورة شخص هو والد زوجتي يتم حملها في مسيرات الإخوان ، حيث أنه أحد قتلى الإعتداء الأمني على المسيرات المناهضة للسلطات في ٢٠١٣/١٠/٦ . في يوم ٦ مارس تم نقلي إلى قسم الخليفة، وهناك وجدت أبي وشقيقي عمرو (٣٢ سنة – محام) حيث تم اعتقالهما من المنزل أيضاً قبل اعتقالي بخمسة عشر يوماً ولكن لم يتم الإفصاح عن مكان احتجازهما ولم يتم عرضهما على أي جهة رسمية حتى تاريخ لقائي بهما. تم ترحيلي بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٤ إلى سجن الاستئناف واحتجزت داخل غرفة تسمى

غرفة الدواعي الأمنية وهي بجوار غرفة تنفيذ أحكام الإعدام ، ومساحتها ٢م❖٣م ويوجد بها مع ٧ معتقلين آخرين ، ولا يوجد بها تهوية ولا حمام ، كما لا يتم إدخال طعام أو ماء لنا ، ويتم الاعتداء علينا داخل سيارات الترحيلات أثناء نقلنا أو عودتنا من المحكمة أثناء العرض على النيابة».

٤ شهادة عمرو محمد ربيع،مواليد ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢

طالب بكلية الهندسة جامعة القاهرة ومقيم في الهرم ،الجيزة ،متهم في قضية أنصار بيت المقدس ٤٢٣ أمن دولة ومحتجز في سجن العقرب.

«يوم ١١ مارس ٢٠١٤ كنت في ميدان رمسيس بصحبة أحد أصدقائي ويدعى محمد رمضان، وتم اختطافنا من قبل مجموعة أشخاص يرتدون زي مدني وآخرين يرتدون زي شرطة، وتم اقتيادنا إلى مقر أمن الدولة بلاظوغلي وهناك مكثت ٢٥ يوماً تعذيب متواصل ، ما بين تعليق وصعق بالكهرباء وجلد وضرب بصورة وحشية حتى أصبت بخلع في الكتفين وتلف في الأعصاب مما أدى إلى عدم قدرتي على تحريك يدي ، وبعدها تم نقلي إلى العزولي وكنت وقتها في حالة صحية خطيرة وتعرضت لإغماءات وغيبوبات أكثر من مرة وهناك تم تعذيبي أيضاً ولكن حاولت إدارة المكان معالجتي وذلك كي لا يظهر علي أي آثار للتعذيب عند عرضي على النيابة وخصوصاً أنني كنت معرضاً للإصابة بالشلل وكان العلاج يتم بطريقة غير صحية حيث كانوا يستخدمون حقن للأعصاب ملوثة ومستعملة وتم حقني ب٢٥ حقنة أعصاب ، ثم نقلت إلى العقرب بعد ٦٧ يوماً من اعقتالي من رمسيس ومنعت عني الزيارة وأرسلت لأسرتي طالباً منهم بعض

الأدوية للأعصاب وأن يقوموا بتقديم طلباً لعرضي على الطب الشرعي ، إلا أن كل هذه الطلبات قوبلت بالرفض ، وأنا الآن في حالة صحية متدهورة وإدارة السجن ترفض زيارة أهلي لي وترفض عرضي على الطب الشرعي أو إدخال أدوية لي».

٥ شهادة عبدالرحمن سيد رزق،مواليد ١٤ أغسطس ١٩٩٤

طالب بالصف الثالث الثانوي الأزهري،مقيم في عين شمس في القاهرة، متهم في عدة قضايا من بينها قضية عرب شركس رقم ٤٢ جنايات عسكرية ومحتجز بعنبر ١ بسجن العقرب.

«تم اختطافي من الشارع من مدينة ٦ أكتوبر مع إسلام سيد وأحمد أبوسريع بتاريخ ١٦ مارس ٢٠١٤ ، وتم اقتيادنا إلى مبنى أمن الدولة بأكتوبر وهناك تم تعليقنا وتعذيبنا وصعقنا بالكهرباء وتعرضت للصعق بالكهرباء لمدد طويلة كانت تؤدي إلى تعرضي للإغماء لأكثر من مرة وذلك لأنني مريض بالقلب، وبعدها تم نقلنا إلى سجن العقرب ، ومنعت من التواصل مع أسرتي لمدة شهر ونصف ، وتمكنت أسرتي من زيارتي مرة واحدة فقط في شهر مايو وبعدها منعت عني الزيارة. ظروف الإحتجاز بالعقرب سيئة للغاية حيث يتم منعنا من التريض وتمنع عنا الزيارات والأدوية والطعام رديء للغاية ولا يوجد تهوية في الزنازين ، ويتم تعذيبنا من قبل ضباط المباحث بالسجن حيث يقومون بضربنا بصورة وحشية وإدخال الكلاب علينا في الزنازين وأسماؤهم « محمد عبدالحفيظ ، محمد صبحي ، تامر «في بداية شهر يوليو تم حلق شعرنا جميعاً كنوع من التنكيل بنا وتم تحويل خمسة من المتهمين معي في قضية عرب شركس إلى عنبر التأديب بالسجن وذلك عندما اعترضوا على المعاملة التي يعامل بها معتقل يدعى أحمد المصري وهو أحد المتهمين في قضية حبارة وموجود في زنزانة التأديب منذ ٦ أشهر ، ويعاني من عدة أمراض كورم في الطحال وورم في الكبد و طفح جلدي قوي جدا يصل إلى حد الجرب ، ومن الأعراض القوية الظاهرة عليه هو ظهور دماء في الفم و اللثة ، ولم يتم نقله إلى مستشفى السجن بل تم انتداب طبيب له إلى داخل الزنزانة والذي ذكر أن حالته الصحية لا تسمح باحتجازه في هذه الظروف وشدد على ضرورة نقله إلى المستشفى وإلا تعرضت حياته للخطر ،

وذكر أنه يجب أن يشرب ماء بارد فقط وتوفير طعام صحي له ، وأكد على ضرورة استحمامه يومياً بالماء الدافئ واستخدام كريمات ودهانات خاصة كعلاج لحالته الجلدية المتأخرة ، ويجب أن يتعرض للشمس يومياً لمدة نصف ساعة على الأقل ، ومع هذا استمرت إدارة السجن في حبسه في عنبر التأديب بشكل انفرادي وبدون تريض أو علاج».

٦ شهادة أحمد علي أحمد النجار ، مواليد ٢٩ يونيو ١٩٩٥

طالب في الفرقة الأولى كلية الحقوق، مقيم في الحضرة في الإسكندرية ،معتقل في سجن برج العرب داخل عنبر ٢١ زنزانة ١٥.

«تم اعتقالي يوم ٣ أبريل من محيط مديرية أمن الاسكندرية أثناء قيامي بعدة لقاءات مع أسر الأطفال المخلى سبيلهم والذين كانوا محتجزين في مؤسسة كوم الدكة، وتم التحقيق معي في الدور الرابع في المديرية وهو دور أمن الدولة وقاموا بصعقي بالكهرباء في أنحاء متفرقة من جسدي خصوصاً في الأمكان الحساسة وفي الرأس، وتم ضربي بالشوم والعصي، واحتجزت هناك لمدة أربعة أيام وحقق معي مرتين من قبل الأمن الوطني، كما تم إجباري على التصوير أمام التليفزيون والإعتراف بأنني اعتقلت وبحوزتي أجهزة بث لقنوات وبعدها وضعوني في الحجز ثم عرضت على النيابة يوم ٨ أبريل وفي العرض وجهت إلي تهم الإنضمام لجماعة محظورة وتكدير السلم العام واثارة الشغب وقلب نظام الحكم ، كما تم منعي من التواصل مع أسرتي والمحامي الخاص بي لمدة خمسة أيام ، ثم رحلت إلى سجن برج العرب بعد ٢٠ يوم من وجودي في المديرية في السجن نتعرض للإهانة من قبل الضباط والعساكر ومن الجنائيين أيضاً حيث يعتدون علينا بالأسلحة البيضاء ، كما يتم التنكيل بنا أثناء نقلنا إلى المحكمة للعرض على النيابة ، ففي إحدى المرات تم الاعتداء علينا داخل سيارة الترحيلات أثناء عودتنا من محكمة المنشية ، وكنا

مقيدين داخل السيارة ، ولم يكن هناك أي تهوية داخلها وكان السائق يقود السيارة بتهور مما كان يؤدي إلى اصطدامنا (المعتقلين) مع بعض داخل السيارة ووقوعنا على الأرض وأصيب العديد منا بسبب هذا التهور، وعند العودة إلى السجن تم الاعتداء علينا بغاز حارق ثم تم منعنا جميعا من الزيارة ومن التريض ، والضابط محمد بريك ورئيس المباحث عماد الشاذلي هما من يقومان بإعطاء الأوامر للعساكر والجنائيين بالاعتداء علينا» .

٧ شهادة القاصر أحمد مسعد رأفت الديب،مواليد ١٧ سبتمبر ١٩٩٧

طالب في الصف الثانى الثانوى مقيم في طنطا محافظة الغربية ،معتقل على ذمة القضية رقم ١٤٢ لسنة ٢٠١٤ إداري أمن دولة :

«بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٤ تم اعتقالي أثناء أدائي للإمتحان داخل مدرسة طنطا الثانوية بنين ، حيث قامت القوات باقتحام لجنة الإمتحان وجذبي من ثيابي وعندما قام بعض المعلمين بالإعتراض على اعتقالي تم تهديدهم بإطلاق الرصاص عليهم وعندما دخلت سيارة الشرطة قام أحد العساكر بضربي بالبيادة في وجهي ورأسي حتى أصبت بجروح ونزفت رأسي . بعدها تم اقتيادي إلى مبنى أمن الدولة بطنطا ومكثت هناك ثلاثة أيام دون أن أتمكن من التواصل مع أسرتي وهناك قام بعض أفراد الأمن بتعصيب عيني وضربي بشكل وحشي وصعقي بالكهرباء في أماكن حساسة من جسدي وفي فمي ولساني وفي كتفي وأجبروني على الإعتراف بحرق سيارات شرطة بمنطقة حسن رضوان وأنني أعرف مكان مخزن للأسلحة بالبلدة تحت وطأة التعذيب اضطررت للتوقيع . وفي يوم الأربعاء ٧ مايو تم عرضي على نيابة أمن الدولة في التجمع الخامس وهناك ذكرت لوكيل النيابة أنني اعترفت تحت التعذيب وأنكرت جميع الاتهامات إلا أنني فوجئت بوكيل النيابة يهددني بالتعرض للتعذيب مرة أخرى إن لم أعترف بذات التهم ودون وجود محام أو أحد أستطيع الإستعانة به اعترفت مرة أخرى. تم نقلي إلى المؤسسة العقابية في المرج وهو

مكان معروف بالمعاملة السيئة واحتُجزت مع المحكوم عليهم في قضايا جنائية وكانت إدارة المؤسسة تحرضهم علينا ليقوموا بمضايقتنا وإيذائنا ، وفي أول يوم تم استقبالي بالتشريفة. وظروف الاحتجاز في هذا المكان قاسية للغاية حيث ننام على الأرض ونجبر على الاستيقاظ في السادسة صباحاً كما يجبروننا على الجلوس في وضعية تضر ركبتنا لمدة ثمان ساعات متواصلة ولا يسمح لنا بتحريك رقابنا ، ونتيجة هذه الظروف أصبحت غير قادراً على تحريك ساقي إلا بصعوبة».

٨ شهادة أنس السيد إبراهيم محمد موسى،مواليد ٨إبريل ١٩٩٣

طالب في الفرقة الأولى قسم الميكانيكا بكلية الهندسة بمعهد العاشر من رمضان، مقيم في الشرقية،محتجز على ذمة قضية رقم ٧٢٧٢ لسنة ٢٠١٤ جنح ثان الزقازيق.

«اعتقلت من منزل أحد أصدقائي بتاريخ ١ يونية ٢٠١٤ حيث اقتحمت قوات الأمن المنزل وكنت وثلاثة آخرين هم أنس السيد ومصطفى عبدالله وعبدالرحمن جمعة ، تم الإعتداء علينا بالسب والضرب فور اقتحام الشقة ، وتم سؤالنا عن مكان «يحيى» شقيقي ولكننا أخبرناهم أننا لا نعرف مكانه فتم إعتقالنا جميعاً ، وتعرضت للإغماء فور اعتقالي من شدة الضرب وتم الإعتداء علينا بالضرب أيضاً في سيارة الشرطة التي نقلتنا معصوبي العينين ومكبلي اليدين إلى معسكر قوات الأمن المركزي في الزقازيق ، ولم نكن نعلم أنه المعسكر وقتها . تم التحقيق معنا من قبل ضباط من أمن الدولة داخل غرفة بالمعسكر ، وكنت أول من تم التحقيق معه وكنت معصوب العينين، وتم الإعتداء علي بالضرب بصورة وحشية من قبل الضباط والمخبرين داخل تلك الغرفة، حتى أن أصدقائي الثلاثة الآخرين كانوا يسمعون صوت صراخي من شدة الألم وهم خارج تلك الغرفة ، كما تم صعقي بالكهرباء في أجزاء متفرقة من جسدي، وكانت الأسئلة في التحقيق معظمها يدور حول «يحيى» شقيقي الأكبر ومكان تواجده.وبعد انتهاء التحقيق معنا تم احتجازنا في ممر مؤدي إلى زنازين المعتقلين السياسيين في المعسكر في الدور الأرضي حتى ظهر اليوم التالي حيث تم ترحيلي أنا وأنس السيد إلى مكان آخر خارج الشرقية تبين لنا فيما بعد أنه في القاهرة ، وهناك تم تصوير مواضع الإصابة بجسدينا ، حيث أنني أصبت برصاص حي في عيني اليسرى بالدقي بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١٣ حال تعدي قوات الأمن على تظاهرة في ذلك اليوم ، ولقد فقدت عيني اليسرى إثر هذه الإصابة. بعدها تم إعادتنا إلى المعسكر واحتجزنا جميعاً في زنزانة رقم ٣ ، ثم عرضنا على النيابة بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١٤ وصدر قرار بحبسنا١٥ يوماً على ذمة التحقيق في

القضية رقم ٣٥٦٤ لسنة ٢٠١٤ اداري ثاني الزقازيق بتهم التظاهر بدون ترخيص والإنضمام لجماعة إرهابية ، ولقد تبين من أوراق القضية أن أمر الضبط والإحضار قد صدر في هذه القضية بتاريخ ٣ يونيو ٢٠١٤ ، بعدها صدر قرار بإخلاء سبيل الأربعة ، إلا أنني أنا وأنس السيد حبسنا على ذمة قضية أخرى رقمها ٧٢٧٢ لسنة ٢٠١٤ جنح ثان الزقازيق بتهم التظاهر بدون ترخيص وحرق سيارات الشرطة بالقومية ، وحتى الآن يتم التجديد لنا احتياطياً دون مبرر . بعدها نقلت إلى قسم ثان الزقازيق وأتعرض هناك لعدة إغماءات وتقيأت أكثر من مرة نتيجة لظروف الاحتجاز والمعاملة السيئة وتدهورت الحالة الصحية لعيني وكان يجب أن أنتقل إلى المستشفى إلا أن إدارة القسم رفضت فقام أحد المعتقلين الأطباء بإجراء عملية لي فيها وفي وجهي بأدوات بدائية وحتى الآن ترفض إدارة القسم نقلي إلى المستشفى».

٩ شهادة القاصر عمر سعد السعيد راجح، مواليد ١١ يونيو ١٩٩٨

طالب في الصف الثالث الثانوي مقيم في محافظة الدقهلية :

« تعرضت للإعتقال بتاريخ ٤ يوليو ٢٠١٤ من وسيلة مواصلات بشكل تعسفي حيث استوقف كمين للشرطة السيارة التي كنت بها وبلا مبرر قاموا باعتقالي واقتيادي إلى قسم ثان المنصورة واحتجزوني داخل زنزانة ضيقة للغاية مساحتها ٣م طول و٣م عرض وهي لا تتسع إلا لعشرة أفراد ومع ذلك بها حوالي خمسين فرداً ، ولا يتم الخروج مطلقاً من الزنزانة ولا يسمح لنا بإدخال أية أطعمة أو مياه بشكل يكفينا.ونتيجة لهذه الظروف الغير الآدمية وانعدام التهوية وهذا التكدس يتعرض الكثير من المعتقلين إلى حالات إغماء وضيق في التنفس وقيء ومع هذا لا يتم عرضنا على أي طبيب ويُرفض أي طلب لنقلنا إلى المستشفى كما يتم الاعتداء علينا بالضرب من قبل العساكر وأمناء الشرطة وذلك بأوامر من مأمور القسم العميد فايق الزكي ونائب المأمور المقدم أشرف متولي زيدان ورئيس المباحث شريف أبو النجا».